المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــارير

لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج

حـــــــــول

مشاريع الميزانيات الفرعية لـــ :

- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي و المغاربة المقيمين بالخارج
- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني
- المندوبية السامية لقدماء المقاومين و أعضاء جيش التحرير

= برسم السنة المالية 2022 =

رئيسة اللجنة
نائلة مية التازي

مقررة اللجنة
صفية بلفقيه

الأمانـــة العامـــــة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة الخارجية والدفاع الوطني
والمغاربة المقيمين في الخارج

الولاية التشريعية 2021 -2027

السنة التشريعية 2021-2022

= دورة أكتوبر 2021 =

محتوى التقرير

1. التقديم العام 1

2- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي و المغاربة المقيمين بالخارج 9

- العرض التقديمي للسيد الوزير 17
- المناقشة العامة 33
- الجواب 42

3- وزارة الأوقاف و الشؤون الاسلامية 48

- العرض التقديمي للسيد الوزير 54
- المناقشة العامة 85
- الجواب 90

4- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني 96

- العرض التقديمي للسيد الوزير 102
- المناقشة العامة 131
- الجواب 136

5. المندوبية السامية لقدماء المقاومين و أعضاء جيش التحرير 145

- العرض التقديمي للسيد المندوبي السامي 151
- المناقشة العامة 235
- الجواب 239

7. ملحق أوراق إثبات الحضور 243

بطاقـــــة تقنيـــــة

- رئيـــسة اللجنـــــــة : المستشارة نائلة مية التازي

- مقررة اللجنـــــــــة : المستشارة صفية بلفقيه

- تاريخ التصويت على الميزانيات الفرعية : الجمعة 03 ديسمبر 2021

- عدد الاجتماعات :5

- عدد ساعات العمل :10 ساعات.

- الطاقم الإداري الذي أعد التقارير : تحت إشراف مقررة اللجنة

السيد : خالد طاهري (رئيس مصلحة اللجنة)

- السيدة : كريمة الزيانـــي
- السيدة: محجوبة امطغري

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحتـرم ،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون ،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون ،

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر موجزا حول التقارير التي اعدتها لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج بمناسبة دراستها لمشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصاتها برسم السنة المالية 2022 ويتعلق الأمر بمشاريع الميزانيات الفرعية التالية :

- مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج.
- مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني.
- مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن السياق العام الذي تندرج فيه مشاريع هذه الميزانيات الفرعية يأتي في ظرفية دولية تتسم بتفشي وباء كورونا المستجد، وماخلفته من تداعيات اقتصادية واجتماعية، وظرفية وطنية مطبوعة بإجراء انتخابات تشريعية وانبثاق حكومة جديدة ببرامج

وأولويات مؤطرة بالتوجيهات الملكية السامية تروم تنزيل ورش الحماية الاجتماعية والنموذج التنموي الجديد.

بالنسبة لقطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج ونظرا لقيمته الحيوية والاستراتيجية فقد استأثر بالاهتمام البالغ من لدن السيدات والسادة المستشارين باختلاف انتماءاتهم كما شكل فرصة للإطلاع على السياسة الخارجية للمملكة في سياقات الوضع الإقليمي والجهوي والدولي ومكتسبات القرار الأممي 2602.

ومن جهة أخرى تم الوقوف على برنامج عمل الوزارة في المجال الدبلوماسي وآفاقه وسبل تطويره حيث تم التركيز بالأساس على قضية الوحدة الترابية والدور الريادي الذي ما فتئت تلعبه الدبلوماسية المغربية بفضل حكمة وتبصر صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده ، كما تمت الإشادة بالمقاربة الجديدة في التعاطي مع ملف الوحدة الترابية بالمحافل الدولية ولا سيما بمجلس الأمن، حيث خلص السيدات والسادة المتدخلون إلى ضرورة توحيد الخطاب الدبلوماسي واعتماد دبلوماسية استباقية هجومية مقدامة للتصدي لمناورات خصوم الوحدة الترابية، وكذا الرفع من الاعتمادات المالية وتأهيل الموارد البشرية والانفتاح وتنويع الشراكات والاهتمام بالدبلوماسية البرلمانية والاقتصادية وكافة أشكال العمل الدبلوماسي بغية الترويج للنموذج المغربي في أبعاده الإصلاحية والتنموية.

وفيما يخص قطاع الجالية المغربية المقيمة بالخارج فقد تم استعراض مرجعيات عمل الوزارة المتمثلة أساسا في دستور 2011 والمرتبطة بالحقوق ومصالح المغاربة المقيمين بالخارج والتوجيهات الملكية السامية الرامية إلى ضرورة العمل على تعزيز العلاقة بين مغاربة العالم ووطنهم الأم وتسهيل اندماجهم ببلدان الإقامة وفق منطق عصري حديث يستند في مقوماته على المأسسة، الحكامة والرقمنة بنفس احترافي جديد.

كما تم التأكيد على انخراط الوزارة في دعم وترسيخ الارتباط الروحي والحضاري، تسهيل المساطر القانونية والإدارية، استقطاب الكفاءات المغربية المتواجدة بالخارج، الاعتناء بالجاليات المغربية المقيمة خصوصا بالمناطق التي تشهد نزاعات مسلحة، تحفيز أفراد الجالية على الاستثمار والمساهمة في تنمية البلاد، تأطير جمعيات المجتمع المدني دوليا للدفاع عن قضية الوحدة الترابية هذا فضلا عن التأطير الديني.

وبخصوص مجال الأوقاف والشؤون الإسلامية تم التأكيد على الاستراتيجية الهادفة إلى تأهيل الحقل الديني وتحصين الدولة من نوازع التطرف، وكذا الحفاظ على الهوية المغربية المتميزة بالوسطية والاعتدال انطلاقا من التوجيهات السامية لأمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده حيث أضحى المغرب بفضل هذه الاستراتيجية نموذجا يحتذى به على المستوى الجهوي، القاري والدولي.

وفيما يتعلق بقطاع الدفاع الوطني تم الإجماع على أن هذا القطاع يستمد مقوماته من الاهتمام والرعاية التي يوليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية وما يقتضيه ذلك من العمل لتحقيق الفعالية والنجاعة والرفع من مستوى الكفاءة والجاهزية، حيث تمت الإشادة بتدخل القوات المسلحة الملكية والرزانة لتحرير معبر الكركارات وإعادة الوضع الأمني به من خلال تأمين حركة النقل التجاري والمدني ، كما تم الإلحاح على ضرورة رفع الإعتمادات المرصودة للقطاع لمواجهة التحديات المطروحة وكذا الاعتناء بالجانب الاجتماعي لأسرة القوات المسلحة الملكية مقابل الخدمات الجليلة التي تقدمها والتضحيات الجسام لحماية أمن وسلامة الوطن تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك.

ومن جهة أخرى تم التطرق للخدمة العسكرية كرافعة أساسية للتنشئة الاجتماعية لدورها في تكريس قيم المواطنة وتعزيز روح التضحية والاستعداد الدائم للدفاع عن حوزة الوطن ووحدته الترابية تجاه أي عدوان أو تهديد.

ونظرا للعناية التي يحظى بها قطاع المندوبية السامية لأعضاء المقاومة وجيش التحرير فإن مشروع ميزانية **2021** سعى إلى مواصلة الجهود والمبادرات الهادفة إلى تأهيل هذا القطاع للنهوض بمهامه وأدواره في تحسين الأوضاع المادية والأحوال المعيشية والصحية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وإنعاش وإخصاب الذاكرة التاريخية ونشر وإشاعة القيم الوطنية الحقة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

وفي الاجتماع المنعقد بتاريخ **الجمعة 03 ديسمبر 2021** تم التصويت على مشاريع الميزانيات التي تدخل ضمن اختصاص اللجنة **برسم السنة المالية 2022** وفق النتائج المدرجة في الجدول التالي:

نتائج التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات لجنة الخارجية

القطاع الحكومي		نتيجة التصويت			مجموع المصوتين
		الموافقون	المعارضون	الممتنعون	
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	ميزانية التسيير	الإجماع	لأحد	لأحد	10
	ميزانية الاستثمار	الإجماع	لأحد	لأحد	
	الميزانية برمتها	الإجماع	لأحد	لأحد	
وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية	ميزانية التسيير	9	1	لأحد	10
	ميزانية الاستثمار	9	1	لأحد	
	الميزانية برمتها	9	1	لأحد	
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني	ميزانية التسيير	الإجماع			10
	ميزانية الاستثمار				
	الميزانية برمتها				
المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	ميزانية التسيير	الإجماع	لأحد	لأحد	10
	ميزانية الاستثمار	الإجماع	لأحد	لأحد	
	الميزانية برمتها	الإجماع	لأحد	لأحد	

إمضاء مقررة اللجنة

السيدة صفية بلفقيه

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــرير

لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج

حـــــــــول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج

= برسم السنة المالية 2022 =

رئيسة اللجنة
نائلة مية التازي

مقررة اللجنة
صفية بلفقيه

الأمانـــة العامـــــة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة الخارجية والدفاع الوطني
والمغاربة المقيمين في الخارج

الولاية التشريعية 2021 -2027

السنة التشريعية 2021-2022

= دورة أكتوبر 2021 =

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحتـرم ،

السيدات والسادة الوزراء المحتـرمون ،

السيدات والسادة المستشارون المحتـرمون ،

يشرفني أن أرفع للمجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج حول مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الافريقي والمغاربة المقيمين بالخارج برسم السنة المالية 2022.

خصصت اللجنة يوم الجمعة 26 نونبر 2021 لدراسة مشروع الميزانية المذكورة برئاسة السيدة نائلة مية التازي رئيسة اللجنة، وحضور السيد ناصر بوريطة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الافريقي والمغاربة المقيمين بالخارج.

بداية، أتقدم للسيد الوزير بجزيل الشكر على التوضيحات والبيانات التي قدمها والاستعداد الذي أبداه لتكثيف التعاون حول مختلف القضايا والملفات الدبلوماسية التي تهم المغرب على الصعيد الجهوي القاري والدولي.

وهكذا قدم السيد الوزير عرضا شاملا تطرق من خلاله لمرتكزات السياسة الخارجية وأولوياتها ومحددات عملها وتراكماتها الميدانية وقدرتها على التكثيف والاستشراف

والمبادرة لتكريس الاشعاع الدولي للمغرب بفضل الرؤية المتبصرة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، حيث أوضح أن الدبلوماسية المغربية تشتغل في سياق دولي مركب ملئ بالتغيرات والأزمات ولاسيما في ظل الظرفية الاستثنائية التي فرضتها جائحة كورونا والأثر الكبير لها على الدول والمنظمات والأفراد والمجتمعات أعادت ترتيب أولويات الأجندة الدولية كقضية الأمن الصحي التي أضحت تتصدر اهتمامات المجتمع الدولي.

ومن جهة أخرى أشار للمقاربة المعتمدة في السياسة الخارجية المبنية على الالتزام بالعمل المشترك لتدبير التحديات الدولية المتزايدة وتكريس قيم التضامن الفاعل والمثمر، والتشبث بالحل السلمي للنزاعات واحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية واستقلالها السياسي، هذا فضلا عن مواصلة تحديث المنظومة الدبلوماسية وملائمتها وتطوير أدائها بغية التفاعل الفوري والفعال مع كل المستجدات صونا وخدمة للمصالح العليا للبلاد وتجسيدا للرؤية الملكية السامية للسياسة الخارجية، والتي كرست الأمن الدبلوماسي في علاقات المملكة مع شركائها على أساس محددات ثابتة وبراغماتية من قبيل :

- تعزيز مكانة المغرب والدفاع عن مصالحه العليا في سياق أزمة وبائية كونية أعادت إلى الواجهة عودة قضايا السيادة والتسابق من أجل تحصينها في مختلف أبعادها.

- الارتقاء بفاعلية ونجاعة الجهاز الدبلوماسي للدفاع عن القضية الوطنية في أفق الطي النهائي للنزاع المفتعل حول أقاليمنا الجنوبية..
- تنويع الشراكات على أساس احترام الثوابت الوطنية للمملكة عبر تعزيز العلاقات مع الشركاء التقليديين للمغرب والانفتاح على شركاء جدد وتقوية التعاون مع المحيط العربي والإفريقي والمتوسطي للمملكة، والانخراط في كافة مؤسسات وآليات الاتحاد الإفريقي.
- رفع قدرات الدبلوماسية في التعاطي مع مختلف التحديات العابرة للحدود كقضايا الهجرة واللجوء وتهريب المخدرات والأسلحة وشبكات الاتجار في البشر والجماعات المسلحة والحركات التي تهدد السلم الإقليمي والعالمي وقضايا المناخ والإسهام في إعادة هيكلة المنظمات الإقليمية والدولية.
- مواصلة الاضطلاع بدور مسؤول في المنطقة باعتبار المغرب عنصر أمن واستقرار وتوازن من خلال نموذجه السياسي ومقاربته للتعامل مع التحديات المطروحة على المستوى الجهوي والإقليمي والقاري.

وبخصوص قضية الوحدة الترابية أبرز أهم المحددات التي يواصل المغرب نهجها عبر سياسة الوضوح والحزم من قبيل :

- السيادة الكاملة للمغرب على صحراءه بحكم التاريخ والشرعية والإرادة القوية لأبنائها والاعتراف الدولي الواسع ومنطق التدبير الكامل الغير قابل للمساومة ومبادرة الحكم الذاتي كأفق أوحد لحل هذا النزاع المفتعل.
- التمسك بالمسار السياسي الأممي على أساس مبادرة الحكم الذاتي والمشاركة التامة لجميع الأطراف في البحث عن حل نهائي والاحترام للمبادئ والمعايير التي كرسها مجلس الأمن الدولي في جميع قراراته منذ 2007.
- رفض المقاربات المتجاوزة باعتبارها غير قابلة للتطبيق.

ومن جهة أخرى، ذكر بالمحددات التي أعاد مجلس الأمن الدولي التأكيد عليها وكرسها القرار 2602 بتاريخ 30 أكتوبر 2021.

- تحديد أطراف النزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية حيث ذكرت الجزائر صراحة رغم كل الضغوط التي حاولت ممارستها للتنصل من مسؤوليتها.
- الاحترام التام لوقف إطلاق النار القائم منذ 1991 الذي انسحبت منه ميليشيات البوليساريو مع المطالبة بالكف عن الأعمال المزعزعة للاستقرار والماسة بالوضع القائم شرق وجنوب المنظومة الدفاعية المغربية.
- أولوية مبادرة الحكم الذاتي.
- إحصاء ساكنة مخيمات تيندوف.

كما استعرض كافة الشراكات سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف مع مختلف الفاعلين الدوليين وفق رؤية تنشد التعاون والشراكة والسلم.

وفيما يتعلق بالشق المرتبط بالجالية المغربية المقيمة بالخارج، استحضر السيد الوزير التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بالعناية بهذه الفئة باعتبارهم جزءا لا يتجزأ من الأمة المغربية ومكون أساسي لأي تصور لمستقبل المغرب، حيث أشار لعمل الوزارة في مواكبة مغاربة العالم وترسيخ ارتباطهم القوي ببلدهم وتشجيعهم على المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني و حماية حقوقهم ومصالحهم، وثمين الكفاءات وتعبئتها للانخراط في الأوراش التنموية للبلاد، وكذا المحافظة على الهوية الوطنية في أبعادها الحضارية والثقافية والدينية، كما تطرق لمجهودات الوزارة في تنفيذ الورش التدرجي للتحول الرقمي الخاص بالسجلات والحالة المدنية، عقود الازدياد وباقي الخدمات ، هذا فضلا عن برامج تجويد العرض القنصلي في مختلف تجلياته.

وبخصوص الاعتمادات المرصودة للقطاع، فقد أوضح السيد الوزير أنه تم رصد مبلغ 4.207.635.000,00درهم برسم قانون المالية لسنة 2022 مقابل 3.945.437.000,00 درهم برسم السنة الماضية أي ما يعادل 1.28% من الميزانية العامة للدولة حيث سجل ارتفاع بنسبة 6.64% في ميزانية السنة المقبلة.

قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي:

الفصل	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2022
	مشروع قانون المالية للسنة 2022	مشروع قانون المالية للسنة 2022	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2022	تحويلات أو دفوعات	
الموظفون	2 531 982 000					
المعدات والنفقات المختلفة	975 224 000	20 000 000	-			
الاستثمار	231 605 000	-	-			
المجموع	3 738 811 000	20 000 000	-	-	-	3 758 811 000

قطاع الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

الفصل	الميزانية العامة (قانون المالية للسنة 2021)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2022)	% مشروع قانون المالية لسنة 2022/ قانون المالية للسنة 2021
الموظفون	38 160 000	40 526 000	6,2
المعدات والنفقات المختلفة	347 600 000	366 600 000	5,47
الاستثمار	98 198 000	61 698 000	-37,17
المجموع	483 958 000	468 824 000	-3,13

ويتضمن هذا التقرير :

- ✓ عرض السيد الوزير ؛
- ✓ ملخص تدخلات السيدات والسادة المستشارين ؛
- ✓ الجواب.

عرض السيد الوزير

مجلس المستشارين

لجنة الخارجية والدفاع الوطني

والمغاربة المقيمين بالخارج

عرض معالي السيد ناصر بوريطة،

وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج بخصوص الميزانية الفرعية للوزارة

الجمعة، 9 نونبر 2021

السيدة الرئيسة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،
الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

1. سعيد بحضوري بينكم في إطار تقديم مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج برسم سنة 2022.

2. **قبل كل شيء، اسمحوا لي أن أعرب، باسمي الخاص وباسم كافة أطر الوزارة، عن صادق التهاني لكم والتمنيات الخالصة بالتوفيق والنجاح في مهامكم**، على إثر الثقة التي وضعها فيكم الناخبون في استحقاق يوم 8 شتنبر 2021 للاضطلاع بدوركم الدستوري في هذه الولاية التشريعية.

3. **والشكر موصول كذلك، للسيدات والسادة الإداريين والإعلاميين**، لجميع من ساهم في التحضير لهذه الجلسة.

4. لقاؤنا، اليوم، بالإضافة إلى كونه موعدا سنويا مخصصا لبحث الميزانية المرصودة للقطاع الذي أتشرف بتدبيره، انطلاقا من التوجيهات السديدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، فهو **مناسبة لأتقاسم معكم التحديات التي تشتغل في ظلها الدبلوماسية المغربية والإنجازات التي حققتها وكذا آفاقها المستقبلية.**

السيدة الرئيسة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

5. لا يخفى عليكم أن السياق هذه السنة، هو سياق مركب ومليء بالتحديات. فقد شهدت سنة 2021 تغييرات مهمة على مستوى الساحة الدولية. ذلك أن الجائحة كان لها كبير الأثر على الدول والمنظمات – بل والأفراد والمجتمعات، حيث أعادت ترتيب أولويات الأجندة الدولية التي أصبحت تتصدرها قضايا الأمن الصحي، والسيادة الوطنية في مختلف تجلياتها، في سياق يطبعه منطق الصراع والتوتر والتجاذبات حول كل القضايا.

6. كما أن ديناميات العمل الدبلوماسي عرفت تغييرات ملحوظة، حتمت علينا، كجهاز دبلوماسي، تكييف طرق وآليات اشتغالنا أيضا، وتطوير أدائنا وأسلوب عملنا وتحديث منظومته. وإذا كانت الأزمة الوبائية قد حملت العديد من التحديات والصعوبات، فإن عالم ما بعد كوفيد يشمل كذالك عدد كبير من الفرص الناشئة عن الظروف الجديدة للهيكلة الاقتصادية العالمية التي يجب استغلالها لتعزيز تموقع المملكة

7. وعلى الرغم من التطورات المتسارعة على الساحة الدولية وطبيعة الجوار، ظلت الدبلوماسية المغربية وفية لنهجها، القائم على الالتزام بالعمل المشترك لتدبير التحديات الدولية المتزايدة، وتكريس قيم التضامن الفاعل والتعاون العملي على المستويين الإقليمي والدولي، والتشبث بالحل السلمي للنزاعات، واحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية، واستقلالها السياسي. وتبقى المؤسسة الدبلوماسية مستقرة في هويتها ورؤاها كأداة

لتنزيل الرؤية الملكية للسياسة الخارجية، والتي كرست الأمن الدبلوماسي الذي توفره المملكة لشركائها، على أساس محددات ثابتة وبراغماتية:

- أولها، التوجيهات الملكية السامية، التي ترسم هندستها وتحدد أفقها الاستراتيجي وأولوياتها وأهدافها الكبرى. في هذا الإطار، أكد آخر خطاب ملكي سامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من الولاية التشريعية الحادية عشرة، ليوم 08 أكتوبر 2021، [أكد] على أهمية "تعزيز مكانة المغرب، والدفاع عن مصالحه العليا، لاسيما في ظرفية مشحونة بالعديد من التحديات والمخاطر والتهديدات"، في سياق أزمة وبائية كونية أعادت إلى الواجهة "عودة قضايا السيادة، والتسابق من أجل تحصينها، في مختلف أبعادها".

- أما المحدد الثاني، فهو الإرتقاء بفاعلية ونجاعة الجهاز الدبلوماسي للدفاع عن القضية الوطنية، في أفق الطي النهائي للنزاع المفتعل حول أقاليمنا الجنوبية.

- ثالثا، تنويع الشراكات على أساس احترام الثوابت الوطنية للمملكة، عبر تعزيز العلاقات مع الشركاء التقليديين للمغرب والانفتاح على شركاء جدد، وتقوية التعاون مع المحيط العربي والإفريقي والمتوسطي للمملكة، على كل المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية والإنسانية، بما في ذلك تعميق الانخراط في كافة مؤسسات وآليات الاتحاد الإفريقي، وتقوية الشراكات وتنويعها.

- رابعا، رفع قدرات الدبلوماسية في التعاطي مع مختلف التحديات العابرة للحدود، كقضايا اللجوء والهجرة، وتهريب المخدرات والأسلحة، وشبكات الاتجار في البشر، والجماعات المسلحة، والحركات التي تهدد السلم الإقليمي والعالمي، وقضايا المناخ، والإسهام في إعادة هيكلة المنظمات الإقليمية والدولية.

- خامسا، مواصلة الاضطلاع بدور مسؤول في المنطقة، باعتبار المغرب عنصر أمن واستقرار وتوازن، من خلال نموذجه السياسي ومقاربته للتعامل مع التحديات المطروحة على المستوى الجهوي والإقليمي والقاري.

السيدة الرئيسة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

8. كان خطاب جلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة الذكرى 46 للمسيرة الخضراء المظفرة، وبكل المقاييس، خطابً شافياً ومؤسِّسا، أبرز بوضوح معالم العقيدة الدبلوماسية للمملكة بشأن قضية وحدتنا الترابية، وعززها بأفق سياسي متكامل. فقد جاء خطاب جلالة الملك، أيده الله، في ذكرى المسيرة الخضراء لهذه السنة [جاء] بخارطة طريق واضحة المعالم لترسيخ مغربية الصحراء وتحصين مكتسبات بلادنا على الصعيد الدولي، مؤشرا على انطلاق فصل جديد من التعبئة الوطنية الشاملة وراء جلالة الملك – نصره الله، في إطار رؤية بعيدة المدى، صاغ جلالته معالمها، وتروم التوجه بكل عزم وثقة نحو الطي النهائي للنزاع الإقليمي المفتعل حول مغربية الصحراء.

9. ففي السياق الاستثنائي الذي يعرفه المغرب وسائر بلدان العالم، تبقى قضية الصحراء المغربية على رأس أولويات الدبلوماسية المغربية. حيث يواصل المغرب نهج سياسة الوضوح والحزم والاستباق التي خط معالمها صاحب الجلالة، نصره الله، مرافعا في إطار المحددات الأساسية الأربعة التالية:

- السيادة الكاملة للمغرب على صحرائه: لقد أكد صاحب الجلالة نصره الله، بكل وحزم، أن مغربية الصحراء "حقيقة ثابتة، لا نقاش فيها، بحكم التاريخ والشرعية، وبإرادة قوية لأبنائها، واعتراف دولي واسع". إن في هذا التأكيد الملكي الصريح رسالة قوية وواضحة للجميع، من شأنها رفع أي لبس أو تأويل مغلوط للموقف الوطني للمملكة؛ ذلك أن تدبير قضية الصحراء المغربية يتم في إطار سيادة المغرب الكاملة وغير القابلة للمساومة على صحرائه، ومبادرة الحكم الذاتي كأفق أوحد لحل لهذا النزاع المفتعل.

- التمسك بالمسار السياسي الأممي على أساس مبادرة الحكم الذاتي والمشاركة التامة لجميع الأطراف في البحث عن حل نهائي والاحترام التام للمبادئ والمعايير التي كرسها مجلس الأمن الدولي في جميع قراراته منذ 2007، وهي أن الحل لا يمكن أن يكون إلا سياسيا واقعيا وعمليا ودائما ومبنيا على التوافق. إن تمسك المغرب بالمسار السياسي الأممي، مبني على إعلانه الصريح أن "مغربية الصحراء لم تكن يوما، ولن تكون أبدا، مطروحة فوق طاولة المفاوضات". وكما أكد ذلك جلالته في خطابه السامي، "إنما نتفاوض من أجل إيجاد حل سلمي، لهذا النزاع الإقليمي المفتعل". من هذا المنطلق، يأتي الالتزام الذي جدده جلالة الملك – نصره الله – بـ "دعم المغرب الكامل لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريس، ولمبعوثه الشخصي... من أجل إعادة إطلاق العملية السياسية، في أسرع وقت ممكن".

- رفض المقاربات المتجاوزة، والتي أكد الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن، منذ أكثر من عشرين سنة، بطلانها وعدم قابليتها للتطبيق .

10. هذه المحددات هي التي أعاد مجلس الأمن الدولي التأكيد عليها قبل أيام، وكرسها في القرار 2602 بتاريخ 30 أكتوبر 2021، من خلال:

- إقبار جميع المقاربات والأطروحات المتجاوزة التي تتشدق بها الأطراف الأخرى، والتأكيد على المحددات الأساسية للحل السياسي، الواقعي، العملي والمستدام، والمتوافق بشأنه.

- الإشارة بالاسم إلى أطراف النزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية، حيث ذكر الجزائر صراحة، رغم كل الضغوط التي حاولت ممارستها للتنصل من مسؤولياتها، مشددا على أن انخراطا قويا، ومستمرا، وبناء للجزائر يُعد أمرا ضروريا طيلة المسلسل السياسي.

- التشديد على الاحترام التام لوقف إطلاق النار القائم منذ 1991، الذي انسحبت منه ميليشيات البوليساريو، ومطالبة المرتزقة بالكف عن الأعمال المزعزعة للاستقرار والماسة بالوضع القائم شرق وجنوب المنظومة الدفاعية المغربية.

- تعزيز مكتسبات المغرب في القرارات السابقة، بشأن أولوية مبادرة الحكم الذاتي وضرورة إحصاء ساكنة مخيمات تندوف في الجزائر، والإشادة بالزخم المنبثق عن المائدتين المستديرتين الأولى والثانية في جنيف رغم معارضة الجزائر الشرسة لهذا المسلسل، وهو في حد ذاته انكسار للطرح الجزائري.

11. وقد جاء تبني مجلس الأمن لهذا القرار الهام، عشية الانطلاق الرسمي لولاية السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الشخصي الجديد للأمين العام، وذلك في سياق يتسم بتزايد التعنت الجزائري، في مقابل الموقف الواضح والحازم للمغرب وثبات المرجعية الأممية المُؤطرة للمسلسل واتباع الأطراف الأخرى استراتيجية استفزازية اتجاه بلادنا والأمم المتحدة.

12. وبالموازاة مع ذلك، واصلت المملكة مساعيها الموفقة لتوسيع دائرة الدول التي لا تعترف بالكيان الوهمي، ليصل بذلك عدد هذه الدول إلى 162 دولة. وقد كانت الاستراتيجية التي اتبعتها بلادنا اتجاه بعض الدول التي كانت تناصر وتدعم الجمهورية الوهمية، قد أثمرت عن مراجعة 11 دولة من منطقة الكرايبي من أصل 14، لموقفها من قضية الصحراء المغربية وأصبحت تساند الوحدة الترابية للمملكة وسيادتها على أقاليمها الجنوبية وتدعم المبادرة المغربية للحكم الذاتي.

13. واستمرارا في سياسة جعل مدينتي الداخلة والعيون قطبين قنصليين، بما يكرس سيادة المملكة ووحدة أراضيها ويسفه أطروحات الخصوم، نجح المغرب في إقناع 25 دولة من إفريقيا وآسيا والأمريكيتين بفتح قنصليات عامة لها في مدينتي العيون والداخلة، أو إدراج الصحراء المغربية ضمن إقليمها القنصلي بالمغرب [كما هو الشأن بالنسبة لكولومبيا مؤخرا]، وهو تعبير عن اعترافها الصريح بمغربية الصحراء وثقتها في الأمن والاستقرار والرخاء الذي تنعم به أقاليمنا الجنوبية. وتعزز هذا التوجه باعتماد القوى الدولية الكبرى لمواقف بناءة، ومنها إبرام شراكات استراتيجية واقتصادية، تشمل دون تحفظ أو استثناء، الأقاليم الجنوبية للمملكة، كجزء لا يتجزأ من التراب المغربي.

14. ويواصل المغرب الاشتغال على تكريس شرعية تمثيلية منتخبي الصحراء المغربية داخل الأمم المتحدة، لجعلها ممارسة اعتيادية داخل لجنة الـ 24، وهي المشاركة التي فندت أسطورة "الممثل الوحيد" لساكنة الصحراء التي يروج لها "البوليساريو"، وعززت الشرعية الديمقراطية والتمثيلية لمنتخبي الصحراء في تمثيل ساكنة الأقاليم الجنوبية للمملكة.

15. من الواضح أن هذه السياسة التي تقودها بلادنا في هذا الملف، بتعليمات ملكية سامية، أغاضت الأطراف الأخرى وجعلتها تلجأ إلى ممارسات استفزازية يائسة لتهديد الأمن والاستقرار الإقليمين. وسيواصل المغرب تشبثه بالمسلسل السياسي في إطار الاحترام التام لأسس الموقف المغربي، التي أكد عليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في خطابه السامي بمناسبة الذكرى 42 للمسيرة الخضراء (يوم 6 نونبر 2017).

السيدة الرئيسة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

16. واصلت الدبلوماسية المغربية عملها لمواكبة الانخراط الشخصي والفاعل لصاحب الجلالة، نصره الله، في القارة الإفريقية، وتصريف الفرص النوعية التي فُتحت على يد جلالته. في هذا الإطار، تعمل الوزارة على تنزيل سياسة متكاملة ذات بعد قاري شامل، تهدف إلى تقوية التعاون الثنائي مع دول القارة عبر مشاريع عملية في كل المجالات الحيوية، من قبيل الاقتصاد والتنمية والأمن والهجرة والتكوين.

17. ولئن كانت السنوات الماضية قد اتسمت بتكثيف الجهود الدبلوماسية لترصيد عودة المغرب إلى أسرته المؤسسية – الاتحاد الإفريقي – وما تلا ذلك من تقوية لتموقعه داخل مختلف هياكل المنظومة الإفريقية، فإن العمل الدبلوماسي لم يغفل أبدا تتبع العلاقات الثنائية مع الدول الإفريقية، وتقييم الاتفاقيات الثنائية الموقعة خلال الزيارات الملكية الميمونة إلى العديد من الدول الشقيقة بكافة جهات القارة. فبالرغم من الظروف الصحية الاستثنائية، فقد تم تعزيز الإطار القانوني مع العديد من الدول الإفريقية، حيث تم التوقيع على 24 نص قانوني خلال هذه السنة. كما تم عقد 50 لقاء وإجراء مباحثات مع 32 وزير ووزيرة خارجية لدول إفريقية، في إطار السعي المتواصل لتعزيز دينامية العلاقات والنهوض بها.

18. وفي إطار السعي لتحصين بلدان القارة الإفريقية من اختراقات أعداء الوحدة الترابية وتقوية العلاقات الثنائية مع هذه الدول، تم فتح سفارتين جديدتين للمملكة في كل من غينيا بيساو وبوروندي ليصبح بذالك عدد سفارات المملكة في القارة 36 سفارة. وفي المقابل، تجلى إقبال الدول الإفريقية على بلادنا في فتح 7 سفارات جديدة في المغرب لدول صديقة، وهي: رواندا، واتحاد جزر القمر وجنوب السودان، والمالاوي وزامبيا، وإسواتيني، وسيراليون – وهو ما يكرس الرباط كقطب دبلوماسي على المستوى القاري.

19. وتكريسا لدوره الفعال داخل أجهزة الاتحاد الإفريقي، حظي المغرب بمنصبين مهمين في المفوضية الإفريقية، وهما منصب المدير العام للمفوضية ومستشار الشؤون الاقتصادية بديوان رئيس المفوضية، كما ظفرت المملكة ومنصب مدير التخطيط بمركز مكافحة الإرهاب التابع لتجمع دول الساحل والصحراء CEN-SAD (مايو 2021)، كما ترشحت المملكة لعضوية مجلس الأمن والسلم الإفريقي الهام للفترة 2022-2025.

20. تجسيدا لقيم التضامن الذي يعد ركنا أصيلا في السياسة الخارجية للمملكة، بحرص شخصي من صاحب الجلالة نصره الله، واصل المغرب تعبئته إلى جانب العديد من دول القارة الإفريقية، حيث عملت الوزارة، بالتنسيق مع الجهات الوطنية المختصة، على تنفيذ التعليمات الملكية السامية بإرسال مساعدات طبية إنسانية إلى حوالي نصف الدول الإفريقية، بالإضافة إلى الاتحاد الإفريقي، في مبادرة غير مسبوقة إفريقيا لدعم جهود دول القارة في مواجهة الجائحة.

السيدة الرئيسة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

21. لا يسعنا إلا التعبير عن عميق الأسف من استمرار جمود اتحاد المغرب الكبير، بفعل واقع التفرقة والانشقاق داخل الفضاء المغاربي، وتمادي النظام الجزائري في عدائه لبلادنا، والذي يبقي العلاقات بين الشعبين الشقيقين – المغربي والجزائري – في هذا الوضع غير الطبيعي وغير المقبول. وغني عن الذكر أن هذا الركود بعيد كل البعد عن طموحات المملكة ولا يعكس بأي حال رغبتها الصادقة والتزامها العميق باتحاد مغاربي سليم وقادر على أن يكون مخاطبا قويا وذو مصداقية لدى التجمعات الجهوية الأخرى.

22. وكما تعلمون، فقد أكد جلالة الملك، نصره الله، في خطابه بمناسبة الذكرى 22 لتربع جلالته على عرش أسلافه المنعمين، أنه ليس هناك منطق معقول يمكنه تفسير الوضع الحالي الذي تشهده العلاقات المغربية الجزائرية، مجدداً جلالته التأكيد على ما دعا له غير ما مرة، من استعداد المغرب للحوار المباشر والصريح والمسؤول مع الجزائر، من أجل تجاوز الخلافات، من خلال آلية سياسية مشتركة للحوار يتم الاتفاق على تحديد مستوى التمثيل بها وشكلها وطبيعتها. غير أن الجزائر أبت إلا أن تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع المملكة

في 24 غشت الماضي، مُقدمة ذرائع واهية، وتمادت في سلوكيات عدوانية ومحاولات حثيثة لجر المنطقة إلى حرب لا يريدها المغرب.

23. وبالرغم من الواقع المغاربي الحالي، واصلت بلادنا، على المستوى الثنائي، تعزيز العلاقات مع تونس وموريتانيا. كما واصلت الدبلوماسية المغربية، وبتوجيهات ملكية سامية، انخراطها الفاعل في البحث عن الصيغ الملائمة لحل الأزمة الليبية. ولا شك أنكم واكبتم الدينامية والزخم اللذين أطلقتهما بلادنا من أجل تجاوز حالة الاستعصاء ورأب الصدع الداخلي الليبي ودرء التدخلات الخارجية في شؤون هذا البلد المغاربي الشقيق، إذ أن كل المرجعيات الليبية-الليبية وقعت في المغرب.

24. فبعد مسار الصخيرات، استضافت مدينة بوزنيقة وطنجة ثلاث جولات للحوار بين الفرقاء الليبيين لقيت إشادة واسعة من عواصم عربية ودولية ومن الأمم المتحدة، وذلك للخروج من حالة الانسداد التي لازمت الأزمة الليبية منذ سنوات ورهنت مستقبل الشعب الليبي الشقيق، وذلك في أفق بلوغ التفاهمات السياسية الكفيلة بتحقيق الانفراج في المواضيع الخلافية، والتحضير للانتخابات العامة المرتقبة في 24 دجنبر 2021. كما كانت بلادنا، على مدى سنة 2021، محجا للمسؤولين الليبيين بمن فيهم رئيس مجلس النواب، ورئيس المجلس الأعلى للدولة، ورئيس الحكومة ونائب رئيس المجلس الرئاسي، وهو ما يعكس التقدير والمصداقية اللذين تتمتع بهما بلادنا بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

25. وعلى المستوى العربي، تظل القضية الفلسطينية، وبتوجيهات ملكية سامية، قضية محورية في عمل الدبلوماسية المغربية، وتحظى بذات الاولوية المخصصة للقضية الوطنية. وفي هذا السياق، فإن الدينامية التي تعرفها علاقات المغرب مع إسرائيل منذ استئناف العلاقات الثنائية، لن تكون أبدا على حساب مواقف المغرب المبدئية والثابتة اتجاه القضية الفلسطينية والقدس الشريف وكذا الدور الرائد للمملكة من أجل النهوض بالسلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وهو ما أكده جلالة الملك، أعزه الله، في المكالمة الهاتفية مع رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتانياهو، بتاريخ 25 دجنبر 2021 وفي الرسالة الملكية السامية إلى فخامة السيد محمود عباس أبو مازن، رئيس دولة فلسطين، بتاريخ 18 دجنبر 2020. حيث جدد جلالته ثبات على الموقف المغربي الداعم للقضية الفلسطينية، وتأسيسا على حل الدولتين المتوافق عليه دوليا وعلى التشبث بالمفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، سبيلا وحيدا للوصول إلى حل نهائي ودائم وشامل لهذا الصراع. كما ظل المغرب يؤكد دوما على أن حل هذا الصراع يستوجب ضمان حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على حدود 67وعاصمتها القدس الشرقية.

26. واعتبارا لكون المغرب يرأس – في شخص صاحب الجلالة نصره الله – لجنة القدس، التي تعد أهم اللجان الدائمة في منظمة التعاون الإسلامي، فقد واصل الدعوة إلى الحفاظ على الطابع القانوني والحضاري الفريد للمدينة المقدسة، باعتبارها تراثا مشتركا للإنسانية ومركزا لقيم الاحترام المتبادل والحوار ورمزا للتعايش السلمي بالنسبة لأتباع الديانات التوحيدية الثلاث، تجسيدا لروح نداء القدس الذي وقعه صاحب الجلالة نصره الله بمعية قداسة البابا فرنسيس في الرباط يوم 30 مارس 2019.

27. وبالموازاة مع ذلك، واصلت وكالة بيت مال القدس الشريف – كآلية تنفيذية للجنة القدس تحت إشراف جلالة الملك – [واصلت] إنجاز مشاريع وبرامج ملموسة، صحية وتعليمية وسكنية واجتماعية لفائدة الساكنة المقدسية، من أجل توفير سبل العيش الكريم لها، ودعم صمودها وتحسين أوضاعها الاجتماعية والمعيشية. وقد بلغت حصيلة الإنفاق على برامج ومشاريع الوكالة برسم سنة 2021، 3.7 مليون دولار أمريكي، توزعت

على 15 مشروعا، حيث استأثرت المساعدة الاجتماعية لوحدها بأزيد من 63% من مجموع برامج ومشاريع الوكالة التي تم تنفيذها في المدينة المقدسة.

28. على صعيد العمل العربي المشترك، نلاحظ ان مسلسل الإصلاح لم يصل بعد الى مستوى الطموحات والتطلعات المشتركة المنشودة بسبب ما تعيشه المنطقة العربية من أزمات متعددة وانقسام بين مكوناته، مما يستوجب إصلاح وتطوير منظومة جامعة الدول العربية للرقي بدورها في الدفع بمسارات التنمية بالمنطقة العربية وخدمة المصالح العربية المشتركة.

29. وفي شأن الشراكة المغربية الخليجية، يتطلع المغرب للبناء على التطور الإيجابي الذي شهدته العلاقات الخليجية عقب قمة العلا، ويعول على تفعيل مسار تلك الشراكة وفق منظور صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الوارد في الخطاب الملكي السامي أمام القمة المغربية الخليجية التي عقدت بالرياض بتاريخ 2016/4/20.

السيدة الرئيسة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

30. إذا كان المغرب قد تمكن في السنتين الأخيرتين من تحقيق مكاسب وازنة في شراكته مع الاتحاد الأوروبي، لاسيما بتكريس سيادته على كافة إقليمه الوطني من خلال التوقيع على اتفاقي الفلاحة والصيد البحري في صيغتهما الجديدة، وباعتماد الإعلان السياسي حول" الشراكة الأوروبية المغربية للرخاء المشترك"، فإن هذه الدينامية المتجددة مع الشريك الأوروبي تتطلب تعزيز التنسيق واليقظة في مواجهة بعض المناورات الرامية إلى تقويضها، من قبيل لجوء مرتزقة "البوليساريو" إلى الطعون الواهية ضد الاتفاقيات.

31. لذلك، تواصل الوزارة عملها بهدف تحصين تلك الشراكة، وإجهاض المناورات العدائية على المستويين السياسي (التنفيذي والتشريعي) والقضائي. وفي هذا الإطار، تعمل الوزارة على حشد الدعم الضروري داخل مؤسسات الاتحاد والدول الأعضاء قصد إفشال مخططات المرتزقة، عبر توظيف استراتيجية عمل مشتركة تروم تدبير نتائج الحكم الابتدائي الأخير (2021/09/29) والإعداد لمرحلة الاستئناف التي يتوخى من خلالها المغرب والاتحاد الأوروبي تصحيح الاختلالات وإعادة الأمور إلى نصابها كما حدث سالفا، حفاظا على المكتسبات والمصالح العليا للمملكة.

32. كما ستواصل الوزارة حوارها السياسي الرفيع المستوى مع أقطاب الاتحاد الأوروبي ومواكبة كافة أوجه وميادين التعاون القطاعي، بين مختلف الفاعلين، أخذا بعين الاعتبار مصلحة الطرفين، فضلاً عن وضع شركات قوية خاصة فيما يتعلق بقطاعات المستقبل كالبحث العلمي والطاقات المتجددة والرقمنة. وستتبع الوزارة عن كثب تفعيل استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة بشأن سياسة الجوار الأوروبية، لاسيما في شقيها الثنائي والأور ومتوسطي، والبرمجة المالية ذات الصلة، خاصة وأن المغرب يستفيد من 7 من أصل 12 مشروعًا رئيسيًا في جدول أعمال الاستراتيجية الجديدة، كاعتراف من هذا الشريك بالمكانة المتميزة والدور الريادي اللذان يحظى بهما المغرب كفاعل جهوي مسؤول وذو مصداقية في الفضاء المتوسطي.

السيدة الرئيسة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

33. يعكس انخراط المملكة المغربية في شراكات متنوعة المكانة المتميزة التي تحظى بها بلادنا على الصعيد الدولي بفضل استقرارها الراسخ وموقعها المتميز واستقرار سياستها الخارجية. وفي هذا الإطار، ستواصل المملكة تعزيز هذه الشراكات بما يتلاءم ليس فقط مع التطورات الإقليمية والدولية فحسب وإنما الوطنية منها خاصة، وذالك بجعل هذه الشراكات تتمحور حول النموذج التنموي الجديد وتتهيكل على أساسه.

34. وقد شكلت هذه السنة محطة فارقة في علاقة المغرب بالولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة عقب اعترافها بمغربية الصحراء. ويأتي ذلك في وقت احتفل فيه البلدان بالذكرى المئوية الثانية للهبة التي قدمها السلطان مولاي سليمان لحكومة أمريكا والمتمثلة في بناية بطنجة، مقر أولى البعثات الدبلوماسية لأمريكا في العالم.

35. كما شهدت علاقات المملكة مع الدول الأوروبية خلال سنة 2021 تطورا ملفتا. فعلى الصعيد السياسي، ورغم إكراهات الجائحة، عمل المغرب على الحفاظ على التواصل مع الشركاء الأوروبيين، من خلال عقد محادثات عبر التناظر المرئي مع عدد كبير من الوزراء. وقد مكنت هذه الاتصالات من إعادة تقييم شامل للعلاقات الثنائية مع جل الدول الأوروبية، استعداد لمرحلة ما بعد الجائحة. ورغم ما خلفته الأزمة الصحية من انكماش اقتصادي على المستوى الدولي، وتأثير ذلك على المجال الأوروبي، إلا أن المملكة المغربية حافظت، بشكل إيجابي، على مبادلاتها التجارية مع مختلف شركائها الأوربيين، مراهنة في ذلك على الثقة التي تتمتع بها كشريك اقتصادي متميز للاتحاد الأوروبي.

36. وكما في علمكم، شهدت علاقة المغرب مع إسبانيا أزمة غير مسبوقة مست الثقة المتبادلة وطرحت تساؤلات حول مآلها. غير أن المغرب، المتشبث بروح حسن الجوار مع إسبانيا، كان دائما يتطلع إلى أفضل العلاقات مع جارته الشمالية في إطار من الثقة والاحترام المتبادل والوفاء بالالتزامات والتعاون البناء في مختلف المجالات لتدشين مرحلة جديدة، وهو ما عكسه صاحب الجلالة، نصره الله، في خطابه السامي بمناسبة الذكرى ال 68 لثورة الملك والشعب، حيث أكد جلالته على تعزيز العلاقات بالفهم المشترك لمصالح البلدين، وذلك بجعل الخروج من الأزمة فرصة لإعادة النظر في الأسس والمحددات التي تحكم هذه العلاقات.

37. وفي خطوة استباقية إزاء التطورات السياسية التي تسجلها الساحة الأوروبية، حرص المغرب على التعاطي المبكر مع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ببرغماتية أهلته إلى عقد اتفاق يضمن له التموقع الجيد بأسواق المملكة المتحدة وكشريك استراتيجي لها بإفريقيا. وفي نفس الاتجاه، قامت المملكة بتعزيز علاقاتها مع باقي الدول المؤثرة خارج الاتحاد الأوربي، على غرار الشراكة الاستراتيجية المعمقة مع روسيا وإحياء آليات التشاور السياسي مع تركيا.

38. على صعيد آخر، أعطت الشراكة الاستراتيجية التي أسسها صاحب الجلالة نصر الله مع الرئيس الصيني خلال الزيارة الملكية الميمونة في 2016، ثمارها خلال هذه السنة كذلك. حيث دخلت العلاقات بين المملكة المغربية وجمهورية الصين الشعبية مرحلة متطورة من التعاون والتشاور السياسي وتعزيز العلاقات الاقتصادية وبلورة أوجه التعاون المغربي الصيني جديدة في مختلف المجالات. حيث أحدثت شراكة بين الصين وبلادنا لمواكبة طموح المغرب المشروع في اكتساب الخبرة الضرورية في تصنيع وتعبئة اللقاح المضاد لكوفيد-19 ولقاحات أخرى بالمغرب مع شركة (سينوفارم)، ووضع استراتيجية متكاملة لصناعة اللقاحات ببلادنا سواء للاستهلاك الداخلي او للتصدير نحو الأسواق الافريقية خصوصا. ووجب التذكير على أن ورش إنتاج

اللقاحات بالمغرب هو جزء من الاتفاق الذي أشرف عليه صاحب الجلالة والرئيس الصيني في غشت 2020 بين المغرب والصين والقاضي بإقامة الشراكة الصينية (سينوفارم) للتجارب السريرية على لقاح كوفيد- 19 بالمغرب وهو ما تم بنجاح، وتزويد بلادنا باللقاحات وهو ما يتم بانتظام، وكذلك نقل التكنولوجيا للمغرب لإنتاج اللقاحات المضادة لكوفيد وباقي اللقاحات الأخرى، وهذا يعد بطبيعة الحال مقاربة استباقية، بجانب القرارات الاستباقية الأخرى التي اتخذها جلالة الملك وجنبت بلادنا السيناريوهات السيئة.

39. وفي إطار تنمية وتعزيز علاقات التعاون بين بلادنا ودول منطقة الكاريبي، قامت بلادنا بمواكبة ومساعدة هذه الدول في العديد من المشاريع ذات الطابع الاجتماعي والتنموي. وفي هذا الإطار، وقعت بلادنا مع كل من هايتي والسورينام، خلال هذه السنة، على خارطة طريق للتعاون الثنائي في مجالات متعددة. وعلى مستوى تعزيز الحضور المغربي في دول أمريكا اللاتينية، فتحت جمهورية السلفادور سفارة لها بالرباط (سفير مقيم)، كما سيحتفل المغرب والشيلي، في دجنبر 2021، بمرور 60 سنة على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

السيدة الرئيسة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

40. واصل المغرب تكريس دوره الريادي في قضايا أساسية في الأجندة الدولية، من قبيل محاربة الإرهاب وحقوق الإنسان والمناخ والهجرة وتعزيز التعاون جنوب-جنوب. واضطلعت الوزارة، في هذا الصدد، بالمسؤوليات المترتبة عن تبوء المغرب لمواقع ريادية في الأجندة الدولية والتأكيد على محورية بلادنا كمنصة دولية وإقليمية موازاة مع مواصلة الترافع لدعم موقع القارة الإفريقية ومطالبها في القضايا المتداولة من قبل المنظمات والمسلسلات متعددة الأطراف.

41. ففي مجال حقوق الإنسان، يتم تعزيز التواصل والتفاعل مع الآليات الأممية المعنية، خاصة فيما يتعلق بمسألة البلاغات الفردية، والترويج للنموذج المغربي في أبعاده الحقوقية وضمان تطوير المنظومة الدولية على نحو يأخذ بعين الاعتبار الرؤى المغربية. وفي هذا الإطار، ساهم المغرب في وضع الصيغ النهائية لتسع (9) قرارات أممية في مجلس حقوق الإنسان، تتعلق على سبيل المثال لا الحصر بحماية الصحفيين، وحقوق الإنسان والفقر الشديد، والاختفاء القسري واللاإرادي.

42. موازاة لدورها في تكريس ريادتها في حقوق الإنسان، واصلت بلادنا التصدي لمناورات خصوم وحدتنا الترابية على مستوى المحافل والمنتديات الدولية، لا سيما فيما يتعلق بالاستغلال السياسي لورقة حقوق الإنسان. وفي هذا الإطار، يحرص المغرب على إيصال شهادات حية تتعلق بالطابع العادي لوضعية حقوق الإنسان بأقاليمنا الجنوبية، مقابل تسليط الضوء على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بمخيمات تندوف بالجزائر، وفضح كل أشكال توظيف مسألة حقوق الإنسان لغايات دعائية.

43. وفي سياق تكريس دور المغرب على المستوى العربي في مجال الهجرة، تمّ اختيار المغرب ضمن أول 12 دولة مشكّلة لمجموعة "الريادة" (*Pays Champion*)، المكلفة بتنفيذ ورصد ومراجعة الميثاق العالمي حول الهجرة، والمساهمة في الاستعراض الإقليمي الأول للاتفاق العالمي من أجل الهجرة في المنطقة العربية.

44. في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار، تم انتخاب بلادنا لرئاسة اللجنة الأولى للدورة 76 للجمعية العامة الأمم المتحدة المعنية بنزع السلاح والأمن الدولي ورئاسة المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيمائية للفترة من ماي2021 إلى ماي 2022. كما تحظى المقاربة الوطنية في مجال الأمن ومحاربة الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة المنظمة، باعتراف دولي، تجلى في تمديد رئاسة المغرب المشتركة مع كندا للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب لسنة إضافية الى غاية 2023 وإحداث مكتب برنامج مكافحة الإرهاب والتكوين في إفريقيا، بالمغرب، لمواجهة التحديات المرتبطة بالتهديد الإرهابي المتزايد في إفريقيا.

45. وفي ملف التنمية المستدامة، كانت سنة 2021 مناسبة استعرضت فيها بلادنا التقدم المحرز في هذا المجال. في هذا الصدد، نظمت بلادنا في أكادير يوم 13 يوليوز 2021، الحوار الإقليمي من أجل إفريقيا بشأن النظم الغذائية بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة. كما قدم المغرب مشروع قرارين في إطار أشغال الدورة 75 للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الإدارة المندمجة للمناطق الساحلية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة والاحتفال باليوم العالمي لشجرة الأركان.

السيدة الرئيسة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

46. تستحضر الوزارة التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بالعناية بالمغاربة المقيمين بالخارج، باعتبارهم جزءا لا يتجزأ من الأمة المغربية ومكون أساسي لأي تصور لمستقبل المغرب. وبهدف الاستجابة لمتطلبات جاليتنا وباقي المرتفقين وتجويد الخدمات المقدمة لهم، واصلت الوزارة تنفيذ ورش التحول التدريجي إلى الرقمنة من خلال استكمال رقمنة سجلات الحالة المدنية تحضيرا لإطلاق خدمة عقود الازدياد عن بعد، حيث تمت رقمنة حوالي 2 مليون عقد ولادة و87.104 عقد وفاة.

47. وتفادياً للازدحام الذي كانت تعرفه القنصليات وما ينتج عن ذلك من احتكاك بين الموظفين والمرتفقين، تم البدء في اعتماد منظومة إلكترونية خاصة بتحديد المواعيد في 17 قنصلية، حيث تم منح حوالي 100.000 موعد لحد الآن، و150.000 خدمة قنصلية لفائدة المرتفقين الذين أخذوا مواعيد عبر المنظومة الإلكترونية، على أن يتم تعميمها في المدى القصير على باقي السفارات والقنصليات. فيما زار الموقع المذكور 942719 زيارة خلال الفترة الممتدة من مارس 2021 إلى غاية 31 أكتوبر 2021.

48. وبخصوص ورش تجويد الخدمات القنصلية للمرتفقين، واصلت الشبكة الدبلوماسية والقنصلية تقديم خدمة القرب عبر تنظيم قنصليات متنقلة وأيام الأبواب المفتوحة خلال عطل نهاية الأسبوع والأعياد و إخبار المرتفقين بجاهزية وثائق تعريفهم و سفرهم [عبر إرسال 700.000 رسالة نصية على الهواتف المحمولة]، وتبسيط وتوحيد المساطر وتعزيز القدرات لفائدة أطرها وعصرنة المراكز القنصلية وتأهيلها، وتتبع طلبات وملتمسات المواطنين وعموم المرتفقين، حيث سجل مركز الاتصال القنصلي بالرباط منذ انطلاقه وإلى غاية 27 أكتوبر الفائت ما مجموعه 2.000.300 اتصال. في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن المنصة الإلكترونية www.consulat.ma قد عرفت زيارة 29900 زائر خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2021 إلى غاية 31 أكتوبر 2021.

49. وبخصوص الخدمات ذات الطابع الاجتماعي، قامت الوزارة بتقديم المساعدة لمواطنينا في وضعية مرض أو هشاشة أو حالة استثنائية تستدعي إغاثتهم أو ترحيلهم إلى أرض الوطن. كما عملت الوزارة على مواصلة

تنفيذ برنامج الدعم المدرسي لفائدة الأطفال المنحدرين من أسر معوزة ببعض البلدان، وذلك بتنسيق مع البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية بكل من الجزائر، وتونس، والكوت ديفوار. وقد استفاد من هذا البرنامج، خلال الموسم الدراسي 2020-2021، 1772 تلميذة وتلميذ موزعة على النحو التالي: الجزائر 1079، تونس 546 والكوت ديفوار 147 مستفيد(ة). كما عملت الوزارة، في نفس السياق، وفي إطار الشراكة التي تجمعها ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، على تنفيذ برنامج المنح الجامعية لفائدة الطلبة من أسر معوزة، الذين يتابعون دراسات عليا بأسلاك الإجازة أو الماستر أو الدكتوراه، بالكوت ديفوار والسينغال والجزائر وتونس ومصر والسعودية ولبنان والأردن وسلطنة عمان وإسبانيا، وإيطاليا، وبلغاريا، وأوكرانيا. وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج برسم الموسم 2020/2021 :883 مستفيد(ة).

50. وفي إطار تعميم الحماية الاجتماعية لفائدة كافة المواطنين المغاربة، عملت الوزارة على إدراج المغاربة المقيمين ببلدان لا تجمعها والمغرب أية اتفاقيات ثنائية في مجال الضمان الاجتماعي في مسلسل الإصلاح الشامل الذي يعرفه هذا الورش الكبير. وقد تمّ في هذا الشأن، إصدار توصية عن الاجتماع الثامن للجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة المنعقدة في يوليوز 2020 تهمّ البدء في تنزيل نظام للحماية الاجتماعية لفائدة هذه الفئة من المواطنين المغاربة المقيمين بالخارج، وذلك عبر إحداث نظام خاص بالتقاعد بشكل اختياري وفق مقتضيات القانون رقم 99.15 المتعلق بإحداث نظام المعاشات لفائدة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، على أن يتمّ في مرحلة ثانية توسيع الحماية الاجتماعية لتشمل التغطية الصحية. وقد تمّ في هذا الصّدد إعداد مشروع قانون عدد 80.20 من طرف السلطة الحكومية المعنية وتمّت إحالته على الأمانة العامّة للحكومة قصد عرضه على قنوات المصادقة في 19 يوليوز 2021.

51. واعتبارا للدّور المحوري الذي تلعبه الثقافة في رفع التحديات المرتبطة بالبعد الهوياتي لقضايا المغاربة المقيمين بالخارج، وخاصة الأجيال الصاعدة منهم، عملت الوزارة على تنظيم جامعتين ثقافيتين بشكل "افتراضي"، لفائدة الشباب من مغاربة العالم، وذلك في مبادرة منها تروم ملائمة البرامج التي تنظمها الوزارة والظروف التي فرضتها الجائحة. وقد استفاد من هتين الجامعتين 174 مشاركة ومشارك من أزيد من 20 بلد إقامة. ويهدف هذا البرنامج إلى الحفاظ على الهوية الوطنية للأجيال الجديدة من أبناء مغاربة العالم، وتقوية روابطهم ببلدهم الأصل، والمساهمة في الحفاظ على وشائجهم الإنسانية وكذا مساعدتهم على الاندماج ببلدان الاستقبال.

52. وفي إطار إشراك الكفاءات المغربية بالخارج في الأوراش المفتوحة بالمملكة وتطوير سبل إسهامهم في إشعاع المغرب ببلدان الاستقبال، عملت الوزارة على إنجاز عدد من المشاريع والورشات تروم إحداث والارتقاء بدور شبكات كفاءات مغاربة العالم في مجالات مختلفة منها الاقتصادي، والاجتماعي والصحي والبيئي. وفي هذا الصدد تمّ تنزيل برنامج العمل الخاص بتعبئة الكفاءات خدمة لاستراتيجية المغرب في مجال التكوين المهني بشراكة مع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل (MRE Academy)، حيث تم تنظيم 9 لقاءات عن بعد مع شبكات الكفاءات الشريكة و6 تكوينات حضورية-افتراضية في مجالات صناعة الطيران وصناعة السيارات. كما تمّ تنظيم المنتدى الأول للكفاءات المغربية المقيمة بإفريقيا وذلك بأبيدجان، في 14 مارس 2021، والذي تميّز بمشاركة مكثفة من الجالية المغربية من الكوت ديفوار و14 بلدا إفريقيا آخرا.

53. ورغم إكراهات الجائحة الكونية وانعكاساتها المباشرة على التنقلات الدولية للأشخاص، فإن الوزارة انخرطت بشكل فعال على غرار السنوات الفارطة في إنجاح عملية عودة مواطنينا بالخارج برسم سنة 2021 وذلك عن طريق فتح مكاتب قنصلية بموانئ العبور سيت، مارسيليا وجنوة، في الفترة من 5 يونيو إلى 15 شتنبر،

لتقديم خدمات إدارية للمواطنين المغاربة العائدين لقضاء عطلتم الصيفية بالمغرب ومواكبتهم لتيسير ظروف سفرهم وعودتهم لبلدان الإقامة.

السيدة الرئيسة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

54. كما هو واضح أمامكم، تم رصد مبلغ 4.207,635،000 درهما برسم مشروع قانـــون المالية لسنة 2022 [مقابل 3.945.437.000,00 درهما السنة الماضية]، أي ما يعادل 1,28٪ من الميزانية العامة للدولة. ومقارنة بميزانية السنة الماضية، نسجل ارتفاعاً بنسبة 6،64 ٪ في ميزانية السنة المقبلة.

55. وواصلت الوزارة توسيع شبكة البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية، حيث تم فتح ثلاث بعثات دبلوماسية جديدة بكل من سان سلفادور، بوجانبورا وبيساو، وإعادة فتح مكتب الاتصال في تل أبيب وكذلك فتح مركز قنصلي جديد في تورنتو.

56. من جهة أخرى، تعمل الوزارة على تثمين البنايات العقارية للمملكة بالخارج حيث تم الانتهاء من أشغال بناء وتجهيز المركبات الدبلوماسية بكل من واكادوكو، باماكو وأبو ظبي والدوحة، وسيتم قبل متم السنة الجارية إنهاء أشغال بناء مركب ديبلوماسي بنيامي ومقر إقامة المملكة في بريتوريا. كما سيتم خلال سنة 2022 إطلاق مشاريع بناء جديدة تشمل سفارة المملكة في أبيدجان، ومركب دبلوماسي ببيساو وكوتونو وأنتاناناريفو والمنامة وإقامة المملكة بروما، بغلاف مالي إجمالي يقدر بحوالي 60 مليون درهم، كما تمت برمجة تهيئة المقر المركزي للوزارة وتوسعته، ليستجيب للحاجيات التي يتطلبها الهيكل التنظيمي الجديد من مرافق عمل جديدة وملائمة.

57. وفيما يتعلق بتأهيل البنايات التي تأوي مقرات السفارات والقنصليات، فقد تم ترميم وتأهيل مجموعة من البنايات تأوي بعثاتنا في بروكسيل (البعثة الدائمة) وتل أبيب ومقرات الإقامة في القاهرة وبيكين وأوطاوا، ويرتقب قبل متم السنة الجارية الانتهاء من أشغال تهيئة المركب الدبلوماسي للمملكة بأديس أبابا، والذي سيأوي مقر السفارة والبعثة الدائمة. كما بُرمج برسم السنة المقبلة الشروع في إصلاح عدة بنايات من بينها مقر القنصلية العامة بأنفيرس وكولومب، مقر سفارة المملكة بمدريد، ومقر المصلحة القنصلية لسفارة المملكة بواشنطن.

58. استمرت الوزارة في تحديث آلياتها على مستوى نظم الاتصال والمعلومات وتعزيز الحماية لبعثاتها ومراكزها بالخارج. كما واصلت الوفاء بجميع التزاماتها المالية تجاه المنظمات والهيئات الدولية التي انخرطت فيها بلادنا، مع مواكبة الزيادة المستمرة التي تعرفها المساهمات في هذه المنظمات، فضلاً عن الوفاء بجميع التزاماتها تجاه شركائها الممولين.

59. وأخيرا، ستشرع الوزارة في مشروع ورش مراجعة "الهيكل التنظيمي للوزارة"، ومشروع مراجعة "النظام الأساسي الخاص بالأعوان الدبلوماسيين والقنصليين"، فضلا عن تجويد "النظام المرجعي" المعتمد في توزيع أمثل ومعقلن للموارد البشرية على البعثات الدبلوماسية والقنصلية يأخذ بعين الاعتبار عامل "نوعية الكفاءة المطلوبة" وتمكين كافة الموظفين من دورات تدريبية متخصصة تستجيب لحاجيات المراكز المعينين بها قبل الحركة الانتقالية. كما سجلت الوزارة قبول 58 دبلوماسيا متدربا منهم 27 عنصرا نسويا. وسيتم الشروع في تقديم الخدمات الاجتماعية "لمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية فور مصادقة مجلس التوجيه والمراقبة على النصوص التنظيمية وسلة الخدمات اللازمة لمباشرة العمل الفعلي من طرف هذه المؤسسة.

السيدة الرئيسة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

60. تحتل الدبلوماسية الاقتصادية مكانة مهمة في عمل الوزارة، حيث تم تكثيف الجهود، بالشراكة مع المؤسسات والوكالات الوطنية والقطاع الخاص، لإبراز المقومات الاقتصادية والترويج للمغرب كوجهة جاذبة للاستثمارات، في ظل علامة المغرب الجديدة "*Morocco Now*"، وفي سياق البدء في تنزيل النموذج التنموي الجديد والجهوية المتقدمة، وجعل أقاليمنا الجنوبية وجهة استثمارية واعدة.

61. وعلى الرغم من التباطؤ الذي شهدته أنشطة التنمية والتعاون الاقتصادي خلال فترة الجائحة، فقد ساهمت الوزارة في دعم الصادرات المغربية والمبادلات التجارية مع مختلف شركاء المملكة، حيث تمت في هذا الصدد تمت برمجة وتنسيق 18 بعثة ومهمة تجارية صادرة و61 واردة، وتنسيق 176 ربط اتصال بين الفاعلين الاقتصاديين المغاربة والأجانب، فضلا عن التوسط للتسوية الودية ل 37 نزاع أو شكوى تجارية.

62. كما كثفت الوزارة من مجهوداتها من أجل الترويج دوليا لاقتصادنا الوطني وإبراز مقوماته من أجل تعزيز جاذبيته للاستثمارات المباشرة الأجنبية ودعم الصادرات المغربية، وكذا مواكبة تنفيذ النموذج التنموي الجديد لأقاليمنا الجنوبية. بما في ذلك تشجيع توجيه المستثمرين الأجانب للاستثمار في أقاليمنا الجنوبية حسب مؤهلات كل جهة وذلك لضمان عائدات مثمرة على مستوى خلق فرص الشغل والتنمية المستدامة.

63. ولقد نوه الخطاب الملكي السامي بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء المظفرة، إلى أن "التطورات الإيجابية التي تعرفها قضية الصحراء، تعزز أيضا مسار التنمية المتواصلة التي تشهدها أقاليمنا الجنوبية [انتهى كلام جلالة الملك]. فقد استطاع المغرب، بفضل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة حفظه الله، إطلاق دينامية تنموية فاعلة، تمكن من تعبئة استثمارات هامة من شأنها النهوض بالرأسمال البشري وتثمين منتجات الأقاليم الجنوبية ومواردها الطبيعية، ودعم البنيات التحتية والاستثمار في النسيج الاقتصادي. وكما شدد على ذلك صاحب الجلالة، فـ "للمغرب، ولله الحمد، شركاء دوليون صادقون، يستثمرون إلى جانب القطاع الخاص الوطني، في إطار من الوضوح والشفافية، وبما يعود بالخير على ساكنة المنطقة".

64. بالموازاة مع ذلك، تواصل المملكة تنزيل ورش الجهوية المتقدمة، كخيار استراتيجي مبني على الرؤية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، والتي تثري المسار التنموي للأقاليم الجنوبية، شأنها في ذلك شأن باقي جهات المملكة. وفي هذا الإطار، ستستمر السياسات الحكومية على نهج تعزيز البنيات التحتية وتجويد مقوماتها الاقتصادية والاجتماعية، وكذا تثمين جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية.

65. ومع إطلاق النموذج التنموي الجديد، أعادت الدبلوماسية الاقتصادية ترتيب أنشطتها لتنخرط في توجهات هذا النموذج الذي يدعو إلى التحول السريع للاقتصاد، مما سيؤدي إلى تحقيق نمو شامل لفائدة كافة مكونات المجتمع المغربي، فضلا عن تسريع أوراش التنمية المستدامة وإعطاء قيمة مضافة للاقتصاد الوطني مع توفير ظروف خلق فرص استثمارية جديدة، بالشكل الذي يعود بالنفع على المغرب وعلى المستثمرين الأجانب.

66. على صعيد آخر، وعملا على تعزيز الإشعاع الدولي للمملكة، تجتهد الوزارة في إطار الدبلوماسية الثقافية على التعريف بالموروث الحضاري والثقافي والمساهمة في الترويج للنموذج المغربي في الميدان الثقافي والتربوي والعلمي والرياضي والديني، عبر شبكاتنا الديبلوماسية والقنصلية ومواكبة القطاعات الوزارية والبعثات الدبلوماسية الأجنبية.

67. ففي مجال التعليم، وضمانا لمصداقية الشهادات الجامعية الأجنبية التي تسلم للطلبة المغاربة في الخارج، عملت الوزارة على التأكد من 2200 شهادة جامعية صادرة من مختلف الدول. كما عملت على مواكبة وضعية الطلبة المغاربة بالخارج والأجانب بالمغرب عامة والعالقين بالمغرب أو بالخارج بسبب تداعيات الجائحة. وفي إطار رقمنة الإدارة وتجويد الخدمة العمومية ومساهمة في تسريع التحول الرقمي، تنخرط الوزارة في مشروع رقمنة المساطر الإدارية المتعلقة بتأكيد صحة الشهادات المدرسية والجامعية (مشروع في طور الإنجاز). وفي مجال الأرشيف، تواصل الوزارة العمل على استقدام الأرشيف المتعلق بالمغرب المتواجد بالخارج بالشراكة مع أرشيف المغرب.

السيدة الرئيسة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،
الحضور الكريم،

68. في الأخير، وبرغم الظرفية الاستثنائية التي عاشتها بلادنا كسائر بلدان العالم بسبب جائحة كورونا، فإن الدبلوماسية المغربية استطاعت أن توظف إمكانياتها البشرية والمالية من أجل تحقيق الأهداف المسطرة بتعليمات من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، والمضي قدما في تحقيق مكتسبات جديدة تكرس شرعية موقفه بالنسبة لقضيته الوطنية.

69. كما لعبت وزارة الخارجية دورها في إطار التضامن الحكومي من أجل مؤازرة القطاعات المعنية بمكافحة الجائحة سواء في استجلاب المواد الطبية الضرورية أو في التخفيف من حدة الآثار الجانبية لحالة الطوارئ الصحية على مواطنينا بالخارج.

70. كل هذه المكتسبات تفتح أمام بلادنا آفاقا واعدة أظنها ستكون موضوع مؤازرة ودعم من طرف مجلسكم الموقر، بهدف تمكين المملكة المغربية من تعزيز مصالحها وقضاياها الحيوية وتثبيت إشعاعها على المستوى الدولي وتخطي الصعاب الاقتصادية والاجتماعية التي فرضتها هذه الظرفية غير المسبوقة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

ملخص تدخلات السيدات والسادة المستشارين

لقد شكلت مناقشة مضامين مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج فرصة أكد من خلالها السيدات والسادة المستشارون التعبئة الوطنية والتوحد وراء صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، حول القضايا الحيوية للبلاد وفي مقدمتها قضية الوحدة الترابية مبرزين انخراط البرلمان في دعم جهود الدبلوماسية الرسمية عبر الدبلوماسية البرلمانية.

هذا وقد استأثر النقاش عدة قضايا همت السياسة الخارجية للمملكة :

● الميزانيـــــة :

أجمع جل المتدخلين على محدوديتها نظير الأعباء والأعمال المنوطة بالجهاز الدبلوماسي وفي هذا الإطار طالبوا برصد اعتمادات إضافية للقطاع لمواكبة التحديات الراهنة ونوهوا بالتدبير الأنجع لهذه الميزانية رغم الإكراهات.

● الموارد البشرية :

تمت الإشادة بالعمل الدبلوماسي الميداني للموارد البشرية العاملة في الجهاز تجلى ذلك خلال جائحة كورونا وما تطلبته من مجهود دولي كبير، حيث طالبوا بضرورة الاعتناء بالموارد البشرية من الناحية المادية والمعنوية، هذا فضلا عن تأهيل القدرات

المهنية لها عبر التكوين والتكوين المستمر لتشمل كل المقومات الهادفة إلى الرقي بها لتعزيز تحولها لدبلوماسية هجومية مقدامة ذات نفس استباقي.

كما دعوا إلى إيلاء العناية بالعنصر النسوي من خلال التعيين في مناصب المسؤولية، هذا وقد نوهوا أيضا بالعمل الجاد للسفراء والقناصل المتمثل في دعم الوفود المغربية خارج أرض الوطن، وفي هذا الإطار تمت الإشادة بالجهود التي يقوم بها سفير صاحب الجلالة المعتمد بجمهورية كينيا كنموذج مشرف لواجهة العمل الدبلوماسي.

ومن جهة أخرى أكد أحد المتدخلين على التصور الخاطئ للوظيفة الدبلوماسية من خلال ربطها بالوظيفة العمومية، وفي هذا السياق دعا ضرورة تأهيل الوظيفة الدبلوماسية عبر تغيير النظام الأساسي ووضع منظام حديث يواكب التطورات الدولية المتسارعة ويلبي طموحات الأطر العاملة بالجهاز ، حيث اقترح تأسيس نقابة داخل الوزارة مهمتها الدفاع عن الأوضاع الإدارية والمادية والاجتماعية وترصيد المكتسبات.

قضية الوحدة الترابية للمملكة :

شكل هذا المحور صلب اهتمامات السيدات والسادة المستشارين حيث أجمعوا على تثمين العمل الدبلوماسي بخصوص قضية الوحدة الترابية تحت القيادة الرشيدة

لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والاعتراف الأمريكي بالولاية الكاملة للمغرب على كافة تراب الصحراء المغربية.

- أحداث معبر الكركرات وتفاعلاتها الدولية.
- المكتسبات التي كرسها القرار الأممي 2602 الذي أقر من خلاله مجلس الأمن الدولي مسؤولية الجزائر كطرف في هذا النزاع المفتعل وإقبار مخطط الاستفتاء، واعتباره مبادرة الحكم الذاتي كأرضية جدية ذات مصداقية تتطلب اعتماد مقاربة تفاوضية توافقية لكافة الأطراف لضمان استدامة العملية السياسية لهذا الملف.
- دلالات الموقف الروسي وتطوراته على مسار قضية الوحدة الترابية.
- مسلسل فتح السفارات والقنصليات الأجنبية بمدينتي العيون والداخلة ووتيرة سحب الاعتراف بالكيان الوهمي.
- تمثيلية أبناء الصحراء في الموائد المستديرة كتطور إيجابي يعكس شرعية وعدالة القضية الوطنية.
- دعم جهود المبعوث الأممي الجديد لإيجاد حل نهائي للنزاع المفتعل.
- تحميل البوليساريو نتائج العمليات العدائية والاستفزازية شرق-جنوب المنظومة الدفاعية المغربية.

- النموذج التنموي الجديد للمملكة والبعد السياسي في الأقاليم الجنوبية الذي كرسته نسبة المشاركة العالية لساكنة الأقاليم الجنوبية في الانتخابات التشريعية لـ 08 سبتمبر 2021.
- وعلاقة بالموضوع تمت الدعوة إلى ضرورة التحلي باليقظة والحزم والثبات لتعزيز الجبهة الداخلية، وتكريس مسلسل الإصلاحات السياسية الاقتصادية الاجتماعية والحقوقية.

الدبلوماسية الموازية :

دعا السيدات والسادة المستشارون في هذا الإطار إلى اعتماد منهجية جديدة تروم توحيد الخطاب ووضع خارطة طريق جديدة تتماشى مع الأجندة الدولية الراهنة بغية دعم الجهود الموازية في مختلف المنتديات والمحافل الدولية عبر التنسيق والتواصل مع مختلف الفاعلين برلمان-جماعات ترابية- نقابات-مجتمع مدني – فاعلين وهيئات اقتصادية ، حقوقية وثقافية.

وفي السياق ذاته اقترح أحد المتدخلين خلق خلية للتنسيق بين وزارة الخارجية ووزارة التشغيل والنقابات لدعم جهود الدبلوماسية النقابية.

وبخصوص الدبلوماسية الاقتصادية استفسر أحد السادة المستشارين حول التدابير المتخذة للتواصل خلال جائحة كورونا وما خلفته من آثار سلبية على

الاقتصاد الوطني والشركاء الأجانب جراء الإغلاقات المتكررة للمجال الجوي والسرعة في تنزيل القرارات ، دون التشاور مع المهنيين والقطاعات الاقتصادية، وبهذا الصدد اقترح خلق خلية بين الوزارة ووزارة التجارة الخارجية، هذا فضلا عن تبسيط المساطر الإدارية وتدليل الصعوبات أمام رجال الأعمال المغاربة خارج أرض الوطن من طرف السفارات والقنصليات وكذا تسهيل منح التأشيرة وفق مسطرة خاصة تروم تعزيز الفعالية والنجاعة واستثمار عامل الزمن.

● علاقات المغرب مع محيطه القاري الجهوي والدولي:

بخصوص محور العلاقات الدولية للمملكة تمت الإشارة لأسس ومرتكزات السياسة الخارجية للمملكة وتموقعها في المنتظم الدولي والعلاقات الاستراتيجية لها مع الفاعلين الدوليين كالولايات المتحدة الأمريكية، الصين وروسيا كقوى عظمى وأوروبا كذلك في إطار التعاون والشراكة وحسن الجوار من خلال منهج الثبات والوضوح في المواقف.

وفي هذا السياق تمت المطالبة ب:

- تعزيز العلاقات على صعيد القارة الإفريقية ومواصلة التموقع داخل الفضاءات المؤسساتية الإفريقية، الاتحاد الإفريقي، مجلس الأمن والسلم الإفريقي وكافة التكتلات الاقتصادية، التركيز على محور نيجيريا-غانا- وجنوب إفريقيا.

- مواصلة دعم جهود الفرقاء الليبيين لإيجاد تسوية سياسية متوافق عليها من قبل كافة القوى السياسية من أجل السلم والأمن والتنمية في هذا البلد الشقيق.
- انخراط المملكة المغربية في الأجندات الدولية التي تشتغل على قضايا الإرهاب -التطرف-التغيرات المناخية -الهجرة.
- تطوير الشراكة مع إنجلترا وفتح آفاق التعاون ومجال الاستثمارات لهذا البلد داخل التراب الوطني.
- استشعار الصعوبات القادمة من ملف الوحدة الترابية داخل أمريكا اللاتينية والعمل الاستباقي لمواجهة تصاعد موجات اليسار ومحاولة تغيير مواقفها النمطية من قضية الوحدة الترابية.
- إرساء دعائم علاقات متطورة بين المغرب وإسبانيا وفق رؤية ومنطق جديد يراعي الشراكة حسن الجوار والثقة المتبادلة.

ومن جهة أخرى تم الاستفسار حول :

- العلاقات المغربية الإسرائيلية والموقف من التطبيع وأثره على القضية الفلسطينية، وكذا زيارة السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج للولايات المتحدة ولقاءه بوزير الخارجية الأمريكي

وكذا استقباله بالرباط لوزير الدفاع الإسرائيلي ودلالات هذه التحركات وأثرها على العلاقات الدبلوماسية للمملكة.

- خلفيات مبادرة الجزائر للدعوة لعقد قمة عربية والتوقعات حول عقد هذه القمة ونتائجها.

قطاع الجالية المغربية المقيمة في الخارج:

أجمعت جل المداخلات على قيمة وأهمية قطاع الجالية حيث تم التطرق لاستراتيجية عمل الوزارة في دعم ومواكبة أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج في ظل الظروف الدولية الراهنة المتسمة بجائحة كورونا وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية ببلدان المهجر، حيث أشادوا بالحس الوطني العالي لأفراد الجالية من خلال مساهماتهم المادية التي قدرت بحوالي 7,9 مليار دولار بزيادة بنسبة 42,5% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية بالرغم من تداعيات الجائحة الدولية، كما تمت المطالبة بضرورة الاعتناء بمغاربة العالم من حيث التأطير الديني والتربية على المواطنة والجانب التعليمي لأبنائهم من أجل تحصين الأمن الروحي لهم، وتعزيز ارتباطهم ببلدهم الأصلي، هذا فضلا عن تبسيط المساطر الإدارية وتحسين البنيات الاستقبالية وتعميم رقمنة الخدمات وتيسيرها للجميع.

ومن جهة أخرى، تم الاستفسار حول توقيت تفعيل الفصل 17 من الدستور الذي بموجبه يتمتع المغاربة المقيمون بالخارج بحقوق المواطنة بما فيها حق التصويت والترشيح في الانتخابات.

وكذا إمكانية تعيين وزير منتدب مكلف بقطاع الجالية قصد دعم ومواكبة الجهود الدبلوماسية المبذولة في هذا الإطار.

الجـــــــــواب

في إطار جوابه أوضح السيد الوزير أن الدبلوماسية المغربية تشتغل وفق رؤية وزخم تراكمي طويل يعتمد أسلوب التوازن والمبادرة والتدبير الاستباقي في إطار ثوابت ومحددات واضحة المعالم تنهل من التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وفيما يتعلق بإغلاق الحدود أشار لتطورات الجائحة على الصعيد الدولي ودور منظمة الصحة العالمية في تتبع الحالة الوبائية والتوصيات الصادرة عنها، هذا فضلا عن الرصد اليومي والعمل الجبار التي تقوم به اللجنة العلمية على الصعيد الوطني لتحصين الوضع الصحي وحمايته، حيث أن القرارات الصادرة عنها سواء الخاصة بالتلقيح ضد فيروس كورونا المستجد أو إغلاق المجال الجوي تصدر انطلاقا من تطور المؤشرات المقلقة حول الوضع الصحي على الصعيد العالمي ولاسيما أوروبا عبر التشاور مع وزارة الصحة وباقي القطاعات المعنية.

وعلاقة بالموضوع أشار لإغلاق المجال الجوي مع جنوب إفريقيا بسبب المتحور الجديد لكورونا "أوميكرون" والمخاطر الناجمة عنه.

وحول قضية الوحدة الترابية للمملكة أبرز أن الدبلوماسية المغربية تشتغل بنفس احترافي وأجندة وأهداف واضحة المعالم ترتكز أساسا على الوضع الميداني على الأرض الذي جسدته ملحمة معبر الكركرات والاعتراف الأمريكي وحجيته على

الصعيد الدولي، وكذا مسلسل فتح القنصليات والبعثات التمثيلية الأجنبية بمدينتي العيون والداخلة في ظل السياق الدولي الراهن.

هذا فضلا عن مكتسبات القرار الأممي 2602 الذي أكد على جدية ومصداقية مبادرة الحكم الذاتي وأطراف النزاع المفتعل، وعدم قابلية المخططات السابقة - تقرير المصير- للتطبيق وتجاوزها أضف إلى ذلك القرار السنوي للجنة الرابعة الذي أضحى حدثا عاديا.

وبخصوص الموقف الروسي داخل مجلس الأمن الدولي المتمثل في الامتناع أفاد بأن هذا القرار هو قرار عادي فيه ضمانة للمستقبل، كما أن العمل داخل مجلس الأمن يخضع لمنطق الإعداد القبلي والمشاورات مع القوى العظمى الأخرى، أمريكا والصين مراعاة للمصالح العليا للبلاد.

وفيما يتعلق بتنزيل الحكم الذاتي أشار إلى أن مبادرة الحكم الذاتي هي الخيار الأوحد لحل هذا النزاع المفتعل، كما أن تسريع تنزيله من شأنه إضعاف الموقف المغربي، ومن جهة أخرى أكد على ضرورة التنزيل السليم لشعار الوطن غفور رحيم في كل أبعاده وتجلياته.

وبالنسبة للمبادرة الجزائرية لعقد القمة العربية تطرق للدور والضغط الذي تمارسه الجزائر في هذا الإطار، كما استعرض المواقف الواضحة لبعض الدول

العربية في الأمم المتحدة حول قضية الوحدة الترابية مثل قطر، السعودية، البحرين، الكويت وسلطنة عمان.

وحول مستجدات العلاقات الدولية :

- **العلاقات المغربية-الإسرائيلية** : أشار إلى أهمية هذه العلاقات والجذور التاريخية لها انطلاقا من عراقة الهوية التاريخية والروابط التي تحكم هذه العلاقة مع ملوك الدولة العلوية الشريفة، هذا فضلا عن كون هذا البعد يستمد مقوماته أيضا من الدستور المغربي، كما أكد أن المغرب فاعل أساسي داعم لمسلسل التسوية في الشرق الأوسط ومن شأن تطبيع العلاقات ، تقريب وجهات النظر بين الطرفين ودعم القضية الفلسطينية في اتجاه حل الدوليتين مع إقامة الدولة الفلسطينية إلى حدود 67 وعاصمتها القدس الشريف.

ومن جهة أخرى، تناول أبعاد توقيع اتفاق التطبيع مع إسرائيل من الناحية الأمنية، الاقتصادية والسياسية وفي كافة مجالات التعاون ولاسيما منها المجال الفلاحي.

- **العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية** : علاقة تاريخية استراتيجية مبنية على التعاون والالتزام المشترك حيث يضل الاعتراف الأمريكي بالولاية الكاملة للمغرب على كافة تراب الصحراء المغربية أبرز محدد لهذه العلاقة حاليا.

- **العلاقة مع ألمانيا** : أكد السيد الوزير أن الوضع الحالي على ماهو عليه ويتطلب الحوار والوضوح لتقريب وجهات النظر مسقبلا نحو التطلع لعلاقات جيدة.

وبالنسبة للنقص في الموارد البشرية أوضح أن الأطر العاملة في الجهاز الدبلوماسي على الرغم من قلتها فهي تشتغل بوازع وطني وحس نضالي عالي أيمانا منها بعدالة القضايا الحيوية للبلاد وفي مقدمتها قضية الوحدة الترابية.

ومن جهة أخرى أكد أن الوظيفة الدبلوماسية تكتسي طبيعة خاصة لعمل الموارد البشرية والتوزيع الجغرافي لها والحركية التي تعرفها على الصعيد الدولي، وفي هذا الإطار، أشار للتوجه الحالي نحو تغيير المنظام وإرساء أسس هيكلة حديثة تتماشى مع التطورات الراهنة، وتسعى إلى تعزيز المكتسبات المادية والاجتماعية للموارد البشرية لتحقيق تطلعاتها.

وفيما يخص التنسيق والتعاون مع الدبلوماسية البرلمانية اقترح على اللجنة الحضور مستقبلا لبسط الخطوط العريضة لتنزيل الرؤية الاستراتيجية الملكية في إفريقيا كما طالب بتنظيم يوم دراسي سواء بالأكاديمية الدبلوماسية أو بالبرلمان لتحديد أولويات العمل وبحث سبل التنسيق حسب الأجندة الدولية الراهنة.

ومن جهة أخرى تطرق لدور الدبلوماسية الترابية "الجماعات المحلية والجهات" وكذا الدور الثقافي الواجب استثماره للتعريف ببلادنا وقضاياه العادلة على الصعيد الدولي.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــرير

لجنة الخارجية والدفاع الوطني واالمغاربة المقيمين في الخارج

حـــــــــول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

= برسم السنة المالية 2022 =

رئيسة اللجنة
نائلة مية التازي

مقررة اللجنة
صفية بلفقيه

الأمانـــة العامـــــة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة الخارجية والدفاع الوطني
والمغاربة المقيمين في الخارج

الولاية التشريعية 2021 -2027
السنة التشريعية 2021-2022
= دورة أكتوبر 2021 =

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم ،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون ،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون ،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسكم الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج حول مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية برسم السنة المالية 2022.

خصصت اللجنة يوم الأربعاء 24 نونبر 2021 لدراسة مشروع الميزانية المذكورة برئاسة السيدة نائلة مية التازي رئيسة اللجنة، وحضور السيد أحمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية.

بداية أتقدم للسيد الوزير بالشكر الجزيل على التوضيحات والبيانات التي قدمها، وكذا الأجوبة الدقيقة على استفسارات وتساؤلات السيدات والسادة المستشارين، وهكذا قدم السيد الوزير عرضا شاملا ركز فيه على محورين أساسيين، الأول يتعلق بالمشاريع المنجزة للسنة المالية 2021، والثاني يهم المشاريع والبرامج المقترح إنجازها خلال السنة المالية 2022.

بخصوص الإنجازات المحققة برسم السنة المالية 2021 عملت الوزارة على تأهيل الحقل الديني وحفظ الهوية المغربية الإسلامية وتحصينها من نوازع التطرف، حيث اعتمدت استراتيجية ارتكزت أساسا على التحديث والتجديد، تحت القيادة الرشيدة والرؤية المتبصرة لأمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

أما فيما يخص تكوين الأئمة والتعليم العتيق، فقد واصلت الوزارة جهودها الرامية إلى تطوير وتجويد الإصلاحات الخاصة بالمنظومة التربوية وإعطاء الأولية لتشييد المركبات الدينية والثقافية للأوقاف، دون إغفال برامج محو الأمية بالمساجد من خلال التواصل عن بعد مراعاة للتدابير الاحترازية للوقاية من فيروس كورونا المستجد.

وفي ذات السياق، واصلت الوزارة تنويع وتطوير وسائط التأطير باستثمار تكنولوجيا الإعلام، وفي هذا الإطار تم استحضار دور مؤسسة محمد السادس في تكوين الأئمة.

هذا فضلا عن النهوض بالأوضاع الاجتماعية للقيمين الدينيين وذويهم وعلى حسن تدبير الموارد البشرية من خلال التكوين وإرساء قواعد النظم المعلوماتية عبر اعتماد الحلول الرقمية في ظل الأوضاع الاستثنائية الحالية لفيروس كورونا المستجد.

وفيما يتعلق بالمحور الثاني، الذي يهم البرامج المقترح إنجازها برسم السنة المالية 2022، أكد السيد الوزير مواصلة الوزارة جهودها في تنفيذ برامج التأطير الديني وفق تعاليم الدين الإسلامي تحت القيادة الرشيدة لأمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بما في ذلك صيانة وترميم أماكن العبادة وتأهيل قطاع التعليم العتيق والتأطير الديني للجالية المغربية المقيمة بالخارج.

وبخصوص الميزانية أشار للاعتمادات المرصودة لهذا القطاع برسم السنة المالية 2022 التي جاءت موزعة كالآتي:

← 1-اعتمادات التسيير:

بلغت الاعتمادات المرصودة لميزانية التسيير، في مجملها 4.454.388.000,00درهم بما فيها:

- **باب الموظفين والأعوان:** 1.110.747.000,00درهم التي عرفت هذه السنة زيادة مقارنة مع السنة المالية 2021 والتي بلغت 217.264.000,00درهم نتيجة إحداث 400 منصب مالي.

- **باب المعدات والنفقات المختلفة** :3.343.641.000,00درهم.

- ➔2- **اعتمادات الاستثمار:**

بلغت الاعتمادات المرصودة لميزانية الاستثمار برسم السنة المالية 2022 موزعة كالآتي:

- **اعتمادات الأداء** : 1.067.239.000,00درهم

- **اعتمادات الالتزام** : 900.000.000 ,00 درهم

ويتضمن هذا التقرير :

- ✓ **عرض السيد الوزير ؛**
- ✓ **ملخص تدخلات السيدات والسادة المستشارين؛**
- ✓ **جواب السيد الوزير.**

عرض السيد الوزير

المملكة المغربية

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

كلمة الأستاذ أحمد التوفيق

وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية

أمـام

لجنة الخارجية والدفاع الوطني

والمغاربة المقيمين في الخارج

بمجلس المستشارين

حول

تقديم مشروع الميزانية الفرعية

لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للسنة المالية 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة رئيـــسة اللجنة المحترمة،
السيدات والسادة المستشارون المحترمـــون.

يسعدني، في البداية، أن أهنئ السيدات والسادة المستشارين المحترمين، سواء الذين انتخبوا لأول مرة أو الذين أعيد انتخابهم، على الثقة التي حظوا بها من طرف ناخبيهم متمنيا للجميع الصحة والهناء وكامل التوفيق في مهامهم.

وفيما يتعلق بمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية برسم سنة 2022، سأعرض أمام لجنتكم الموقرة حصيلة منجزات هذا القطاع عن السنة المالية 2021، ثم المشاريع والبرامج المزمع تحقيقها خلال السنة المقبلة.

وقد قامت هذه الوزارة بتنزيل الأهداف المسطرة في استراتيجية تأهيل الشأن الديني وتحديثه بقيادة مولانا أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، رغم التداعيات السلبية التي خلفتها جائحة كورونا (كوفيد-19) والمتمثلة أساسا في ضعف الاعتمادات المالية المرصودة للميزانية الفرعية لهذا القطاع من الميزانية العامة للدولة.

المحور الأول: منجزات السنة المالية 2021

أولا: برنامج التأطيـــر الدينـــــي.

السيدة رئيـــسة اللجنة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمـــون.

تواصل الوزارة تنفيذ أهدافها المسطرة في برنامج التأطير الديني لسنة 2021، وذلك تفعيلا للمحاور الكبرى المتضمنة في استراتيجيتها الرامية إلى تأهيل الحقل الديني، فعلى **مستوى التوعية الدينية**، قامت الوزارة خلال هذه السنة بإحياء بعض المناسبات الدينية والوطنية، وتتبع برامج الأنشطة الدينية المقامة –عن بعد عبر وسائل التواصل الاجتماعي–على صعيد المندوبيات الجهوية للشؤون الإسلامية، **وتعزيز التعاون في مجال الشأن الديني**، من خلال المساهمة في تنفيذ التزامات الوزارة في اتفاقيات الشراكة والتعاون المبرمة مع قطاعات رسمية بالمملكة في مجالات النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وصحة الشباب والمراهقين، والوقاية من الحرائق، وتشجيع التغذية خلال الأيام الألف الأولى من حياة الطفل، وحماية الأطفال من الاستغلال في التسول، والخطة الحكومية للمساواة " إكرام2"، وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، والمشاركة في تنفيذ اختصاصات المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

كما عملت الوزارة، بعد فتح المساجد، على تخصيص بعض خطب الجمعة في مواضيع تهم الحياة العامة والقضايا الاجتماعية والوطنية، والتذكير بضرورة الالتزام بقواعد النظافة العامة واتباع النصائح الطبية الصادرة عن الجهات المختصة في مجال الوقاية من جائحة كوفيد 19.

وفي المجال الإعلامي، أعدت الوزارة الجزء الثاني من برنامج "**نفحات أنس مع مغاربة المهجر**"، موجه لأفراد الجالية المغربية بالخارج، وأنجزت برامج سمعية وبصرية بتنسيق مع الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة المغربية، بثت منها القناة الأولى (29) حلقة من برنامج حديث الصائم، وندوتين (02) تم خلالهما التأكيد على ضرورة احترام التدابير الاحترازية والدعوة إلى التضامن والتكافل بين الناس لمواجهة الآثار السلبية لجائحة كورونا. كما أعدت الوزارة (104) حلقات من برنامج ومضات على الطريق، و(52) حلقة من برنامج آفاق إسلامية، وكذا (52) حلقة من برنامج من "هدي الإسلام".

وإحياء للتراث الإسلامي نشرت الوزارة عشر (10) مؤلفات في مواضيع حيوية ذات قيمة علمية في حقول معرفية مختلفة، وثلاثة أعداد من مجلة دعوة الحق.

وفي مجال **جوائز محمد السادس**، سهرت الوزارة على تنظيم كل من جائزة محمد السادس الوطنية في حفظ القرآن الكريم وترتيله وتجويده لأصغر طفل حافظ، وجائزة محمد السادس لأهل القرآن، وجائزة محمد السادس لأهل الحديث، وكذا جائزة محمد السادس للأذان والتهليل. ومراعاة للتدابير الاحترازية المرتبطة بوباء كوفيد–19،

وحيث تعذر إجراء المسابقات الاقصائية والنهائية حضوريا لجوائز محمد السادس لفن الزخرفة المغربية على الورق، وفن الخط المغربي، وفن الحروفية، فقد اقتصرت الوزارة على تسليم الجوائز التكريمية فقط.

كما عززت الوزارة دور مراكز التوثيق والأنشطة الثقافية، بوضع مجموعة جديدة من أوعية المعلومات رهن إشارة الباحثين والطلبة بفضاءات القراءة بمراكز التوثيق والأنشطة الثقافية، ونظمت بهذه المراكز مجموعة من الأنشطة العلمية والثقافية عن بعد، شملت **إحدى عشرة** (11) ندوة، **وأربعة عشر** (14) محاضرة، **وسبع** (07) أمسيات قرآنية وثقافية.

وفي إطار الجهود التي تبذلها الوزارة في مجال حفظ المخطوطات والعناية بها، عملت على بلورة محرك بحث إلكتروني يمكن الطلبة والباحثين من البحث في فهارس الخزانات الحبسية التابعة للوزارة. كما شرعت في وضع اللبنات الأولى لمشروع يهدف إلى تثمين مخطوطات هذه الخزانات والمحافظة عليها، سواء من حيث المقرات أو من حيث ظروف تخزين المخطوطات وطرق معالجة المتضرر منها.

وعناية بكتاب الله العزيز قامت الوزارة من خلال مؤسسة محمد السادس لنشر المصحف الشريف، ببرمجة طبع **800.000** نسخة من المصحف المحمدي الشريف المخصص للمساجد تم توزيعها على مختلف جهات وأقاليم المملكة، وطبع **خمسين ألف** (50.000) نسخة من المصحف المحمدي الشريف المفرق، **وخمسة وثلاثين ألف** (35.000) نسخة من المصحف المحمدي المترجم إلى اللغة الفرنسية، والكمية ذاتها من المصحف المحمدي المترجم إلى اللغة الإسبانية، **وألف** (1.000) نسخة من سورة يس. إضافة إلى ذلك، قامت الوزارة، بتنسيق مع المؤسسة، بتسجيل المصحف المرتل بصوت قارئين **اثنين**، وإنتاج **خمسمائة** (500) نسخة من تسجيل "عشرون ختمة" على دعامة clé USB.

وتجدر الإشارة إلى أن جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 حالت دون تحقيق الوزارة للعديد من الأنشطة العلمية والبرامج المسطرة لسنة 2021، نذكر منها:

- الدروس الحسنية الرمضانية التي تلقى في حضرة أمير المؤمنين نصره الله وأيده، وكذا الأنشطة الثقافية والعلمية المنظمة على هامشها بمختلف مساجد المملكة والمؤسسات الثقافية والعلمية؛
- معارض الكتب المنظمة في الساحات الكبرى ببعض المدن؛
- إيفاد البعثات العلمية خلال شهر رمضان لتأطير الجالية المغربية المقيمة بالخارج؛
- الدورات التدريبية والحصص التطبيقية والدروس التوعوية التي كانت مسطرة لفائدة المواطنين المقبلين على أداء مناسك الحج، والتي اقتصرت طبقا للقرار الصادر عن سلطات المملكة العربية السعودية على أداء مناسك الحج لعام 1442هـ لمن هم داخل المملكة العربية السعودية من مختلف الجنسيات، حيث عملت الوزارة على الاحتفاظ بنتائج عملية القرعة (لوائح المنتقين ولوائح الانتظار بالنسبة للتنظيم الرسمي وتنظيم وكالات الأسفار السياحية) الخاصة بموسم حج 1441هـ/2020م لاعتمادها في موسم الحج المقبل، وهو القرار الصادر عن اللجنة الملكية للحج في اجتماعها الاستثنائي يوم الثلاثاء 23 يونيو 2020.

بغية **تدبير أمثل لشؤون القيمين الدينيين** وتتبع أحوالهم واتخاذ ما يلزم لتحسين أوضاعهم وتمكينهم من الأدوات والوسائل اللازمة لأداء مهامهم والرفع من مردوديتهم وتحسين مستواهم العلمي والمعرفي، واصلت

الوزارة اهتمامها **بالأوضاع المادية للقيمين الدينيين المكلفين**، حيث خصصت غلافا ماليا سنويا قدره **1.601.910.935,00درهما** مكن من رفع المكافآت الشهرية لأئمة خصوصا منها **1.414.710.935,00درهما** ورصدت بموجب قانون المالية لسنة 2021 و**187.200.000,00 درهم** كاعتماد إضافي فتح بمرسوم لرئيس الحكومة كشطر ثالث من أجل رفع هذه المكافأة بمبلغ **300,00 درهم** لكل إمام ليصل مبلغ الزيادة الإجمالي بحلول سنة 2022 إلى **1200 درهم**، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية القاضية بتحسين وضعية أئمة المساجد.

وتجدر الإشارة إلى أن سنة 2021 شهدت اعتماد مسطرة جديدة أعلنت عنها الأمانة العامة للمجلس العلمي الأعلى تهم شهادة التأهيل لمزاولة المهام الدينية (الإمامة، الخطابة، الاذان)، والتي من شأنها الرفع من وتيرة تكليف القيمين الدينيين بالمساجد.

واهتماما بوضعيات القيمين الدينيين المتعاقدين، فإن الوزارة تتولى تدبير نوعين من التعاقد مع القيمين الدينيين، **النوع الأول** يهم فئة الأئمة المرشدين والمرشدات الواصل عددهم**3488** (**2390** إماما مرشدا و**1098** مرشدة من خريجي معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات)، وقد عرفت هذه السنة تسوية وضعيات إدارية لخريجي الفوج **16** من الأئمة المرشدين والمرشدات الذين تم تعيينهم بمختلف عمالات وأقاليم المملكة من أجل تأطير المساجد والجماعات الترابية، كما شهدت ولوج الفوج **17** للمعهد المذكور وعدده 250 طالبا وطالبة، ويتعلق **النوع الثاني** بفئة الأئمة والخطباء المكلفين والحاصلين على شهادة الإجازة والمتوفرين على أربع سنوات على الأقل من الأقدمية بهذه الصفة، إذ تم التعاقد إلى حدود سنة 2020 مع **124** قيما دينيا ويرتقب التعاقد مع **24** قيما دينيا إضافيا برسم سنة 2021.

ويتولى الأئمة المرشدون والمرشدات تنزيل عملية **التأطير المحلي للشأن الديني** ميدانيا، إذ يتوزعون على جميع عمالات وأقاليم المملكة، ويتم تعيينهم في دوائر تأطير بجزء من مجال حضري أو بجماعة قروية في الغالب، وذلك بمعدل **20 مسجدا** في المتوسط لكل مرشد، ويتم تدعيمهم بوسائل لوجستية وتقنية وتحفيزات مادية تساعدهم على تيسير أداء مأموريتهم، بغية تفقد المساجد وتأطير الأئمة والخطباء والمؤذنين في إطار المقاربة الوقائية التي تقتضي الحفاظ على ثوابت المملكة ومقومات الهوية المغربية للمساجد، باعتماد منظومة معلوماتية مندمجة أحدثت لتنزيل هذا التأطير المحلي.

وتجدر الإشارة الى أنه بسبب الوضعية الوبائية تم توقيف إلقاء دروس الكراسي العلمية بـ **11 مسجدا** من المساجد الكبرى على الصعيد الوطني لتفادي انتشار الوباء بين صفوف الأساتذة المؤطرين والطلبة.

واهتماما بالأوضاع الصحية للقيمين الدينيين وتنفيذا للتعليمات المولوية السامية، عملت الوزارة على انخراط القيمين الدينيين وذوي حقوقهم بنظام التغطية الصحية الذي يشمل نظام التأمين الصحي الأساسي وكذا التكميلي في حالة الأمراض المزمنة والأمراض المزمنة المكلفة والاستشفاءات داخل المغرب وخارجه، يستفيد منه الأئمة والخطباء والمؤذنون ومتفقدو المساجد وذوو حقوقهم من زوجات وأبناء متكفل بهم دون سن 21 سنة، وسن 26 سنة في حالة التمدرس، وأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة دون تحديد السن، وكذا الأرامل. وبلغ عدد

المستفيدين إلى غاية 30 يونيو 2021 ما مجموعه **266685** مستفيدا منهم **75252** إماما وخطيبا ومؤذنا ومراقبا للمساجد و**65625** من زوجات القيمين الدينيين و**125808** من الأبناء.

ويرتقب أن يصل عدد المنخرطين في هذا النظام بحلول نهاية السنة إلى **75447** منخرطا، و**65.901** من زوجات القيمين الدينيين، و**133.878** من الأبناء ليصل مجموع المستفيدين من هذه التغطية الصحية **275226** مستفيدا.

وقد بلغ الاعتماد المرصود بالميزانية العامة للدولة لتسديد واجبات انخراط القيمين الدينيين وذوي حقوقهم بهذا النظام برسم السنة المالية الحالية **229.008.850,00 درهما**.

قد وصل عدد المنخرطين **بمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للقيمين الدينيين** متم شهر غشت 2021 إلى 96326 قيما دينيا.

وشكلت الميزانية المخصصة **للإعانات المباشرة** لفائدة القيمين الدينيين وذويهم مبلغ **141.915.470,25 درهما**، مفصلة كالتالي:

- **إعانة العجز:** خصصت المؤسسة غلافا ماليا إجماليا قدره**76.602.970,25 درهما**، منه 22.202.970,25 درهما وجه لأداء مستحقات العاجزين عن خمسة أشهر الأخيرة من سنة 2020، وقد صرفت المؤسسة إلى غاية متم شهر غشت 2021 35.433.275,45 درهما لفائدة **4198** عاجزا.
- **إعانة عيد الأضحى:** رصدت المؤسسة اعتمادا ماليا قدره **27.622.500,00 درهم** برسم سنة 2021، صرفت جزءا من المستحقات العالقة منذ سنة 2020 لفائدة **13660** مستفيدا، بمبلغ وصل إلى 6.830.000,00 درهم، وصرفت إلى حدود متم غشت 2021 ما مجموعه 18.697.500,00 درهم لصالح **37395** مستحقا.
- **إعانة الوفاة:** خصصت المؤسسة مبلغ**14.147.000,00 درهم**، لقاء إعانة الوفاة لأرامل القيمين الدينيين، مثّل مبلغ 5.145.000,00 درهم منه متأخرات تم تسديدها عن سنة 2020، فيما تم صرف 2.562.000,00 درهم إلى حدود غشت 2021 لفائدة المستحقين من أرامل القيمين الدينيين برسم سنة 2021.
- **إعانة الزواج لأول مرة:** رصدت المؤسسة اعتمادا ماليا بلغ **4.013.000,00 درهم** لقاء إعانة الزواج لأول مرة، سددت منه مبلغ 1.638.000,00 درهم كمتأخرات عن سنة 2020، وستصرف الباقي لفائدة **960** قيما دينيا مستحقا لهذه الإعانة.
- **إعانة التمدرس:** بلغ الاعتماد المالي المخصص لتغطية متأخرات إعانة التمدرس عن الموسم الدراسي 2019/2018 **13.000.000,00 درهم**، لفائدة **12000** من أبناء القيمين الدينيين المتمدرسين، الأمر الذي سيدفع المؤسسة إلى برمجة تكاليف هذه الإعانة عن الموسمين الدراسيين 2020/2019 و2021/2020 ضمن الميزانيتين المتعلقتين بالسنتين المقبلتين (2022-2023).
- **منحة التفوق:** تدعم المؤسسة الطلبة المتوفقين من أبناء القيمين الدينيين، عبر تمكينهم من منحة التفوق والتي رصد لها غلاف مالي قدره**6.100.000,00 درهم** صرف منه مبلغ 5.020.000,00 درهم لقاء تمتيع الطلبة الجدد بالمنحة المذكورة، وتجديد الاستفادة منها بالنسبة لطلبة الأفواج السابقة.

- **إعانة السكن:** ستستمر المؤسسة في تعليق الاستفادة من إعانة السكن مؤقتا، بحكم قلة الموارد المالية، وستكتفي خلال سنة 2021 بصرف جزء فقط من المستحقات العالقة لفائدة **30** قيما دينيا من بين الحالات الاجتماعية الاستثنائية، بغلاف مالي لا يتجاوز **300.000,00 درهم**.
- **مساعدات استثنائية مختلفة:** هي مساعدات ذات طابع استثنائي لفائدة أرامل وأبناء القيمين الدينيين في وضعية إعاقة، وقد عملت المؤسسة على تخصيص مبلغ **130.000,00 درهم** لهذا الغرض، وصرفت منه إلى حدود غشت 2021 47.800,00 درهم.

في جانب الرعاية الصحية، تحرص المؤسسة باستمرار، على تحسين مستوى **الخدمات الصحية** التي تقدمها لفائدة القيمين الدينيين، ولذلك رصدت اعتمادا ماليا قدره **5.979.029,75 درهما** من أجل تنفيذ برنامج الرعاية الصحية، الذي يشمل:

- **المساعدات الطبية الاستثنائية:** قامت المؤسسة برصد غلاف مالي قدره **1.479.029,75 درهما** لدعم **200** فرد في صفوف القيمين الدينيين وذويهم ممن يعانون من أمراض خطيرة ومستعصية، وغير مشمولين بنظام التغطية الصحية، أو تتطلب حالتهم عملية جراحية مكلفة ومستعجلة، وكذا لتوفير التدخل الطبي لفائدة ذوي الاحتياجات الخاصة منهم.
- **النقل الطبي والمتكرر:** وفّرت المؤسسة **13000** تدخلا يتعلق بخدمة النقل الطبي والمتكرر لفائدة القيمين الدينيين وذويهم، مرضى القصور الكلوي والمصابين بأمراض السرطان والأمراض المستعصية، بالإضافة إلى النقل الجنائزي والاستشارة الطبية، لقاء كلفة مالية تقدر بـ**4.500.000,00 درهم**.

كما رصد المؤسسة خلال هذه السنة غلافا ماليا يقدر ب **3.575.500,00 درهم**، لقاء **أنشطة وبرامج اجتماعية** منها:

- **مؤنة رمضان:** **1.700.000,00 درهم** هو الاعتماد المالي الذي خصصته المؤسسة لقاء استفادة **18000** من القيمين الدينيين العاجزين والمعوزين وأرامل المتوفين منهم من مؤنة رمضان؛
- **المجالس القرآنية الرمضانية:** أحيت نخبة من القارئات والقراء في صفوف القيمين الدينيين **32** مجلسا قرآنيا افتراضيا عبر وسائل التواصل الاجتماعي خلال شهر رمضان المعظم لعام 1442هـ، حيث خصصت لتنظيم هذه المجالس القرآنية الرمضانية مبلغا ماليا قدره **60.000,00 درهم**، وبنفس الصيغة، نظمت الوحدات الإدارية للمؤسسة مجالس قرآنية رمضانية على صعيد الجهات والأقاليم، وبُثَّ البعض منها على قنوات إذاعية.
- **المخيم الرقمي والجامعات الموسمية الرقمية:** بكلفة مالية قدرها **400.000,00 درهم**، استفاد **400** من أبناء القيمين الدينيين المتراوحة أعمارهم بين **8** و**14** سنة من مخيم رقمي بتأطير نخبة من الأطر والأساتذة الأكفاء.

كما ستقيم المؤسسة جامعة رقمية لفائدة **200** من الأبناء المستفيدين من منحة التفوق، باعتماد مالي يصل إلى **100.000,00 درهم**.

- **تظاهرات ولقاءات تواصلية:** اقتصرت المؤسسة على تنظيم عدد يسير من التظاهرات الثقافية والتضامنية والرياضية واللقاءات التواصلية لفائدة المنخرطين وذويهم، مراعاة للظرفية الوبائية، وقد خصص لهذا الغرض مبلغ مالي لا يتجاوز **400.000,00** درهم.
- **برنامج لفائدة ذوي الأشخاص في وضعية إعاقة:** خصصت المؤسسة مبلغا ماليا ضمن ميزانيتها يقدر بـ **915.500,00** درهم، من أجل توفير الرعاية الاجتماعية والصحية لفائدة **150** من القيمين الدينيين وذويهم في وضعية إعاقة؛ فمن أصل المبلغ المذكور، قامت المؤسسة بصرف 415.500,00 درهم كمتأخرات تم تسديدها عن سنة 2020، وما يساوي 500.000,00 درهم برسم الأسدس الأول فقط من سنة 2021.

وعن جانب **الأنظمة الخاصة**، ولتغطية تكاليف خدمة النقل الطرقي وعملية الاستبناك، عمدت المؤسسة إلى تخصيص غلاف مالي يقدر بـ **2.480.000,00**درهم، منه مبلغ 730.000,00 درهم، من أجل تنقل **13000** من القيمين الدينيين عبر حافلات شركة ستيام برسم الأسدس الأول من سنة 2021، وكذا لأداء متأخرات سجلت خلال السنة الفارطة بقيمة 380.000,00 درهم، ومبلغ 1.750.000,00 درهم، لقاء عملية استبناك **87500** فرد من القيمين الدينيين الممارسين والعاجزين وأراملهم.

دأب **المجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية المحلية** على الاجتهاد في تنزيل وتفعيل خطة العمل السنوية التي تترجم عمليا المهام المنوطة بها، والمتمثلة في **صيانة الثوابت الدينية والوطنية**، بتعميق وترسيخ دلالة إمارة المؤمنين في النفوس، والتعريف بقضايانا الدينية والوطنية، وصيانة الوحدة العقدية والمذهبية والسلوكية للأمة المغربية، **وصيانة المساجد والعاملين بها**، بوقايتها من كل الأفكار والتوجهات المخالفة لثوابتنا، وتنمية وظائفها بتجويد الخطاب الديني وتأهيل القيمين الدينيين. ويولي المجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية المحلية عناية خاصة **للتربية السلوكية والتعليم** من أجل تسديد سلوك المواطنين والمواطنات، وتزكية نفوسهم للترقي في مدارج الصالحين، بالإضافة إلى **إصلاح المجتمع وصيانة الأسرة**، بالاستثمار في تنشئة الأجيال القادمة بحسن العناية بالطفولة والشباب، والعناية بالمرأة، وتأطير الجالية المغربية المقيمة بالخارج، بما يتناسب وحاجاتها الدينية ومتطلباتها الخاصة بديار المهجر.

ووعيا منها بأهمية **قيم التعاون والتضامن** وأثرها الإيجابي على المجتمع، فإنها تحرص على بث قيم التطوع والتكافل لكل الفئات بالمجالين القروي والحضري، **وتكريس قيم العمل التعاوني والعمل التشاركي**.

كما تعتمد استراتيجية المؤسسة العلمية في تدبير الشأن الديني المحلي على مجموعة من الأسس والدعامات، منها الدعامة العلمية، والدعامة الثقافية، والتواصلية والإعلامية، وأخيرا الدعامة الدينية، والتي تعد من أهم ركائز هذه الاستراتيجية والمتمثلة في تأهيل المترشحين للقيام بمهام دينية في المساجد عبر تنظيم دورات اختبارات شهادة التأهيل، منها الدورة الأولى بتاريخ 14 يوليوز 2021 لانتقاء المؤهلين منهم، ومصاحبة عمل لجنة الفتوى، وتنظيم لقاءات اللجنة الشرعية للمالية التشاركية والاعتناء بوثائقها، وبرمجة دروس الكراسي العلمية وتتبعها، وبث مجموعة من حلقات الدروس الحديثية والتي بلغت منذ انطلاقتها **203** حلقة.

وقد حددت الاعتمادات المالية للميزانية الفرعية للمؤسسة العلمية برسم السنة المالية 2021 في **160.699.000,00 درهم**، خصص منها **124.183.000,00 درهم** لتعزيز ميزانيات المجالس العلمية المحلية، و مبلغ **29 281 000,00 درهم**، كمكافآت للوعاظ والواعظات، والذي وصل عددهم **3.162** منهم **900** واعظة لترشيد الوعظ وإحكام تنظيمه.

كما حرصت المؤسسة العلمية برسم سنة 2021 على نجاعة العمل على الصعيد المركزي، وتطوير آليات التدبير الإداري والمالي، وعلى دعم تحفيظ القرآن الكريم والمراكز القرآنية، والذي بلغ عدد المحفظين بها **3.131** منهم **1.566** محفظة، وعلى توفير الخدمات الداعمة لعمل المجالس العلمية المحلية، وتشجيع إنتاج وطبع ونشر الأعمال العلمية.

ثانيا: برنامج الأماكن الروحية والثقافية.

السيدة رئيـــسة اللجنة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمـــون.

واصلت الوزارة تنفيذ المشاريع المدرجة بالاتفاقيات الموقعة أمام أنظار صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وساهمت في **تهيئة وتثمين الممتلكات الوقفية** المدرجة باتفاقيات الشراكة المبرمة مع القطاعات الحكومية الأخرى.

وخلال هذه السنة قامت الوزارة على تحويل مساهماتها الإجمالية المبرمجة برسم سنة 2021 بمبلغ **34,50 مليون درهم**، وتهم البرامج التأهيلية والتكميلية وتثمين المدن العتيقة، وكذا تثمين الأنشطة الاقتصادية بكل من **طنجة، ومكناس، وفاس، وتطوان**، وتأهيل وترميم ضريح مولاي على الشريف **بمراكش**.

كما تميزت سنة 2021 بمواصلة إنجاز مشاريع ترميم **الممتلكات الوقفية الاجتماعية والثقافية** سواء من خلال التدخل المباشر، بكلفة إجمالية بلغت **17,30 مليون درهم**، لضريح مولاي علي بوغالب **بالقصر الكبير**، والزاوية التيجانية **بتطوان**، وضريح سيدى مكدول **بالصويرة**.

وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية **ببناء مجموعة من المركبات الدينية والثقافية** وبُغية توفير البنيات التحتية للمشتغلين في تدبير الحقل الديني، واصلت الوزارة أشغال عدد من مشاريع البناء، أو الإنتهاء منها، بكلفة إجمالية بلغت **615,74 مليون درهم** بكل من العاصمة **التشادية**، ومدن **أكادير، القنيطرة، العرائش، قلعة السراغنة، تنغير، سيدى بنور**، وانهاء وتسليم المشاريع **بن جرير، تاوريرت، والحسيمة**.

وفي إطار **برنامج بناء المقرات الإدارية** واصلت الوزارة أشغال بناء مقر معهد محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية بالرباط بتكلفة **23,48 مليون درهم**، وإنهاء مشروع المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب بتكلفة إجمالية **52,30 مليون درهم**، وإنهاء وتسليم مشروع مقر المجلس العلمي المحلي ببركان بتكلفة إجمالية قدرها **5 ملايين درهم**، والشروع في إنجاز مشروع إصلاح وتهيئة مقر المجلس العلمي المحلي بتطوان بتكلفة **7,93 ملايين درهم**.

خصصت الوزارة للمساجد برسم سنة 2021 غلافا ماليا قدره 853.899.000,00 درهم منه:

- 94.964.000,00 درهم لتسيير المساجد وصيانتها؛
- 758.935.000,00 درهم لبناء المساجد وإصلاحها وتجهيزها وتأهيل المتضرر منها.

وشمل تنفيذ الخطة، المحاور الرئيسية التالية:

1 – توسيع شبكة المساجد

واصلت الوزارة تنفيذ برنامج بناء المساجد لسد الخصاص في الأحياء التي تفتقر لها، ولتوسعة البنية التحتية الحالية بها. ويرتقب لغاية نهاية سنة 2021 إنهاء أشغال بناء حوالي 15 مسجدا بمبلغ 120 مليون درهم، وقد أعطت الانطلاقة لأشغال بناء (02) مسجدين كبيرين بتكلفة إجمالية تناهز 36 مليون درهم.

وتندرج هذه المشاريع ضمن البرامج التالية:

- البرنامج الاستعجالي لبناء المساجد بالأحياء الهامشية الذي يهدف إلى القضاء نهائيا وبشكل تدريجي على الأماكن غير اللائقة للعبادة؛
- برنامج بناء المساجد بالأحياء الحضرية لسد الخصاص من المساجد في الأحياء التي تفتقر لها؛
- برنامج بناء المساجد بالعالم القروي.

وبموازاة مع تنفيذ هذه البرامج، درست الوزارة (8) مشاريع تصاميم التهيئة والتنمية المجالية للمدن والمراكز الحضرية والقروية لإدماج المساجد في المخططات العمرانية.

ووعيا من الوزارة بالفارق بين الانتظارات وندرة الموارد المالية المخصصة لبناء المساجد، أولت اهتماما خاصا لهذه المسألة وأرست سياسة تشاركية تروم:

- ترشيد استعمال الموارد المتوفرة؛
- التحكم في كلفة البناء؛
- تشجيع المحسنين والفاعلين المحليين على المساهمة في بناء المساجد وإصلاحها وتجهيزها من خلال:
  - تقديم 100 إعانة مالية بمبلغ 13 ليون درهم؛
  - تشجيع المحسنين والجمعيات على بناء المساجد وإصلاحها خاصة بالعالم القروي؛
  - وضع 13 قطعة أرضية رهن إشارة الجمعيات والمحسنين لفائدة بناء مساجد ومرافقها وتسليمها للأوقاف العامة؛
  - إحياء يوم المساجد لتكريم بناة المساجد الذين شيدوا مساجد وفتحوها في وجه المصلين خلال سنة 2021، وتكريم المهندسين المعماريين والصناع التقليديين؛

وقد ارتفع عدد المساجد التي شيدت من طرف المحسنين وفتحت في وجه المصلين إلى غاية شهر شتنبر من سنة 2021 إلى 157 مسجدا.

2 –بناء المساجد بالخارج: أنهت الوزارة أشغال بناء مسجد محمد السادس ومرافقه بكوناكري بجمهورية غينيا بتكلفة تناهز **127 مليون درهم**، كما شرعت في إنجاز أشغال مشروع تهيئة وإصلاح مسجد محمد السادس بياموسوكرو بتكلفة تناهز **9 ملايين درهم** وأشغال بناء مسجد بجامعة شنكيط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية بمبلغ **22 مليون درهم**، وتوجد في طور الإنجاز أشغال بناء مسجد محمد السادس بأبيدجان بجمهورية كوت ديفوار بتكلفة تبلغ حوالي **220 مليون درهم**، وهي في مراحل متقدمة.

3 –تأهيل المساجد المغلقة: بلغ حجم تمويل برنامج التأهيل منذ سنة 2011 حوالي **2.055.923.800,00 درهم**، ومكن من تأهيل **(2105)** مساجد، وإعادة فتحها في وجه المصلين، وبقي **(1516)** مسجدا يتطلب تأهيلها توفير اعتماد مالي قدره حوالي **2.200.000.000,00** درهم سيتم العمل على تعبئة جزء مهم منه خلال السنوات الثلاث المقبلة.

4 –صيانة المساجد: برسم سنة 2021، تم افتحاص كفاءة بنايات **(200)** مسجد، وباشرت الوزارة عمليات الصيانة ل **(83)** مسجدا منها بمبلغ **19.792.000,00 درهم** وهو اعتماد يبقى دون الانتظارات في هذا المجال.

5 –برنامج المحافظة على المساجد التاريخية: يشمل هذا البرنامج ترميم **(12)** مسجدا تاريخيا بتكلفة **60 مليون درهم**، وإعطاء الانطلاقة لأشغال ترميم **(19)** مسجدا تاريخيا بمبلغ **86 مليون درهم**.

6– تحسين جودة أماكن العبادة:

سهرت الوزارة على توفير أكبر قدر ممكن من شروط الراحة والسلامة في أماكن العبادة، وعلى تقديم خدمات مسجدية لائقة لروادها من خلال:

- **مواصلة برنامج كهربة المساجد بالعالم القروي؛**
- **مواصلة برنامج الوقاية من الحرائق والهلع**، حيث جهزت **(1547)** مسجدا ب **4253** طفاية حريق يدوية بمبلغ **2.5 مليوني درهم**؛
- **تجهيز المساجد بالأفرشة**، حيث تم تفريش **928** مسجدا على مساحة **(260000)** متر مربع وتجهيزها بالمكنسات الكهربائية بمبلغ **67 مليون درهم**؛
- **مواصلة برنامج النجاعة الطاقية في المساجد**، وقد شمل التأهيل الطاقي **(2500)** مسجد موزعة على ثمان جهات بالمملكة بغلاف مالي قدره **41 مليون درهم**.

7–تطوير تقنيات ووسائل تدبير حظيرة المساجد: بإرساء قواعد تدبير محاسبي للأصول غير المنقولة والمنقولة للمساجد، وتطوير أنظمة معلوماتية جديدة خاصة بها، واعتماد نظام **ISO 9001** لإدارة الجودة من أجل تحقيق الفعالية والنجاعة الضروريين لعمل الوزارة في مجال المساجد.

بعد الفتوى الصادرة عن المجلس العلمي الأعلى القاضية بإغلاق المساجد بسبب تفشي جائحة كورونا، والفتح الجزئي ل **(12000)** مسجد سنة 2020، أطلقت الوزارة عملية ثانية واسعة لنظافة وتعقيم مساجد المملكة،

وشرعت منذ 15 يوليوز 2021 في الفتح التدريجي لباقي المساجد على أربع مراحل تحت إجراءات احترازية وتدابير وقائية صارمة حفاظا على صحة وسلامة مرتادي المساجد وتجنب خلق بؤر وبائية داخلها.

ثالثا: برنامج التكويـــن والتعليـــم الدينـــي.

السيدة رئيـــسة اللجنة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمـــون.

واصلت الوزارة مجهوداتها الهادفة إلى **تجويد قطاع التعليم العتيق** ببناء وإصلاح وتجهيز مجموعة من مدارس التعليم العتيق بتكلفة مالية إجمالية بلغت **159,90 مليون درهم**، وهي:

- إتمام أشغال بناء مؤسسة للتعليم العتيق بميدلت؛
- إبرام صفقات إصلاح وتهيئة مؤسسات التعليم العتيق بتمارة وزاكورة وصفرو وفاس؛
- إنهاء اشغال بناء مؤسسة نموذجية بالقنيطرة توفر **270** مقعدا بيداغوجيا و **184** سريرا؛
- إنهاء اشغال تهيئة مدرسة الإمام مالك ومجموعة من الكتاتيب القرآنية بسلا؛
- إنهاء اشغال ترميم كتابين قرآنيين بمراكش؛
- تتمة بناء مؤسسة نموذجية بكلاز إقليم تاونات توفر **180** مقعدا بيداغوجيا و **190** سريرا؛
- تتمة بناء مؤسسة نموذجية بالريصاني توفر **90** مقعدا بيداغوجيا و **100** سرير ؛
- تتمة بناء جناح إداري وداخلية للإناث بمدرسة القايد العيادي بابن جرير توفر **44** سريرا؛
- تتمة بناء مؤسسة نموذجية بباب تازة إقليم شفشاون توفر **180** مقعدا بيداغوجيا و **192** سريرا؛
- تتمة بناء مؤسسة نموذجية بزاوية ابن حميدة إقليم الصويرة توفر **180** مقعدا بيداغوجيا و **190** سريرا؛
- الشروع في إصلاح مدرسة للتعليم العتيق بزاكورة؛
- الشروع في إصلاح مدرسة فاطمة الفهرية بفاس؛
- الشروع في إصلاح مدرسة حسن اليوسي بصفرو ؛
- الشروع في إصلاح مدرسة للتعليم العتيق بتمارة؛
- تزويد **36** مدرسة للتعليم العتيق ببعض التجهيزات الضرورية.

أما على مستوى تسيير مؤسسات التعليم العتيق، فقد قامت الوزارة **بتسوية الوضعية القانونية لمدارس التعليم العتيق**، بإصدار **06** رخص للمدارس العتيقة منها (**04**) رخص لفتح مدارس جديدة و(**02**) رخصتين للاستمرار في المزاولة، وإصدار **679** رخصة للكتاتيب القرآنية، منها **247** رخصة للفتح بالنسبة للكتاتيب التي تم إحداثها بعد صدور قانون التعليم العتيق 13.01، و **432** رخصة للتدرير، وذلك إلى غاية 07 شتنبر 2021.

كما قامت الوزارة في إطار **تحسين الأوضاع المادية للمديرين والأطر التربوية**، بتخصيص **3607** مكافآت شهرية لفائدة مديري وأساتذة مؤسسات التعليم العتيق بغلاف مالي إجمالي سنوي قدره **125 مليون و208 آلاف درهم** و **689** مكافأة شهرية لفائدة المدررين بغلاف مالي إجمالي سنوي قدره **8 ملايين و268 ألف درهم**. كما عملت على تخصيص **2436** مكافأة شهرية لفائدة الأطر الإدارية والمستخدمين العاملين بمؤسسات

التعليم العتيق باعتماد مالي سنوي قدره **47 مليونا و664 ألف درهم**. وقامت بتخصيص **290** مكافأة شهرية لفائدة مراقبي الكتاتيب القرآنية و**124** مكافأة شهرية لفائدة المفتشين الإداريين والتربويين بمؤسسات التعليم العتيق، ورصد لهذه العملية غلاف مالي سنوي قدره **8 ملايين و940 ألف درهم**.

وسعيا إلى **تحسين ظروف الحياة المدرسية الخاصة بالمتمدرسين** رصدت الوزارة، برسم سنة 2021، اعتمادات مالية قدرها **60 مليون درهم** لصرف المنح لـ **34301** متمدرسا بمدارس التعليم العتيق، و**12 مليون و560 ألف درهم** لاقتناء المواد الغذائية ولوازم التسيير. كما عملت الوزارة على تأمين تلاميذ وطلبة مدارس التعليم العتيق المحتضنة وكذا جميع التلاميذ والطلبة الأجانب المتمدرسين بالمملكة.

واستكمالا **لمشروع التأليف المدرسي**، أعدت الوزارة برسم هذه السنة **ثلاثة عشر(13)** كتابا مدرسيا جديدا في مواد ومكونات العلوم الشرعية المقررة بالتعليم المدرسي العتيق.

كما قامت الوزارة في إطار التدابير الاحترازية المتخذة للوقاية من مخاطر جائحة كورونا، وضمانا للاستمرارية البيداغوجية بمؤسسات التعليم العتيق بغية تمكين التلاميذ والطلبة من متابعة دروسهم وتكوينهم، برسم الموسم الدراسي والجامعي 2021/2020 باعتماد صيغتين تربويتين للتعليم، صيغة التعليم الحضوري وفق شروط وقواعد السلامة الصحية، وصيغة التعليم عن بعد من خلال تطوير منصة "دروسي" لتجويد المنتوج الرقمي، وإنتاج **7227** مسطحة رقمية علمية تعليمية تتضمن دروس جميع المواد والمكونات الدراسية المقررة بأطوار ومستويات التعليم المدرسي والنهائي العتيق، بالإضافة إلى تعبئة الأطر الإدارية والتربوية العاملة بمؤسسات التعليم العتيق لتوظيف واستثمار مختلف الوسائل التكنولوجية وأدوات التواصل الحديثة والأساليب التربوية الكفيلة بتدبير حصص التعليم عن بعد، وإنجاز مختلف أشكال الدعم والتقويم لفائدة التلاميذ والطلبة.

وحرصا على إجراء الامتحانات الموحدة على الصعيد الوطني لنيل شهادات نهاية الأطوار الدراسية بالتعليم العتيق في ظروف تربوية آمنة، تم برسم الموسم الدراسي 2021/2020 مراكز الامتحانات وفق دليل تنظيمي يؤطر سيرها بشكل يراعي التدابير الاحترازية وشروط الوقاية المنصوص عليها في البروتكول الصحي المعتمد من طرف السلطات الصحية المختصة، ويضمن تكافؤ الفرص بين جميع المترشحين، وقد مرت الامتحانات الإشهادية بجميع الأطوار الدراسية في ظروف عادية.

وهكذا، بلغ عدد الناجحين الرسميين في نهاية الأطوار الدراسية والجامعية بالتعليم العتيق برسم السنة الدراسية 2021/2020 **5564** تلميذا(ة) وطالبا(ة) يتوزعون كالآتي: **2488** تلميذا(ة) بنهاية الطور الابتدائي العتيق بنسبة نجاح بلغت **68,15%** ، و**1861** تلميذا(ة) بنهاية الطور الإعدادي العتيق بنسبة نجاح بلغت **81,27%**، و**1133** تلميذا(ة) بنهاية الطور الثانوي العتيق بنسبة نجاح بلغت **79,45%**، و**82** طالبا(ة) بنهاية الطور النهائي العتيق بنسبة نجاح بلغت**98,78%** .

وانخراطا في الجهود الوطنية الرامية لانطلاق الدخول المدرسي الحالي 2022/2021 في ظروف تربوية آمنة، قامت الوزارة بالتنسيق مع الجهات المختصة لتمكين تلاميذ مؤسسات التعليم العتيق البالغين بين **12** و**17** سنة من الاستفادة من الحملة الوطنية للتلقيح ضد فيروس كورونا.

أما بالنسبة **لبرنامج محو الأمية بالمساجد** فقد استفاد منه خلال المدة من سنة 2000 إلى سنة 2021، **3.911.384** مستفيدا.

وملاءمة لطرائق التأطير الأندراغوجي مع التدابير الاحترازية التي تتخذها بلادنا ضد فيروس كورونا المستجد، استثمرت الوزارة برنامج محو الأمية بواسطة التلفاز والأنترنيت، وواكبت تعلم المستفيدين عن بعد، حيث بلغ عددهم برسم الموسم الدراسي 2021/2020 **283.758** مستفيدا، تشكل نسبة الإناث منهم **91%**، ونسبة المستفيدين بالعالم القروي **46%**.

وبلغ عدد المسجلين في المستوى الأول **200.293** مستفيدا. وتمثل نسبة الإناث منهم **89%**. وبلغت نسبة المسجلين في الوسط القروي **50%**. وتعلم في المستوى الثاني **83.465** مستفيدا، تمثل نسبة الإناث منهم **97%**. وبلغت نسبة المسجلين في الوسط القروي **35%** . وأشرف على تأطيرهم حوالي **10000** إطار تربوي من منشطي الدروس ومشرفين ومكونين تربويين.

ووظفت الوزارة لتأطير البرنامج **6677** مسجدا. وزودت المستفيدين والأطر التربوية بالأدوات والكتب بالمجان.

وحقق البرنامج نتائج مشرفة حيث بلغ عدد الممتحنين **272.995** مستفيدا، تمكن **261.978** منهم من اجتياز الاختبار الإشهادي بنسبة نجاح بلغت **95,96%**، أما نسبة المردودية فقد بلغت **92,32%**.

بلغ عدد الممتحنين بالمستوى الأول **192.429** مستفيدا، تمكن **184.526** منهم من اجتياز الاختبار الإشهادي بنسبة نجاح بلغت **95,89%**، أما نسبة المردودية فقد بلغت **92,13%**.

بلغ عدد الممتحنين بالمستوى الثاني **80.566** مستفيدا، تمكن **77.452** منهم من اجتياز الاختبار الإشهادي بنسبة نجاح بلغت **96,13%**، أما نسبة المردودية فقد بلغت **92,80%**.

واستجابة للتحديات التي أفرزها تفشي فيروس كورونا، واستمرارا في الارتقاء بالبرنامج وتنويع وسائط التأطير باستثمار جديد تكنولوجيا الإعلام والاتصال، أنتجت الوزارة برنامجين جديدين للتعلم عن بعد في المستويين الأول والثاني، وذلك لتقريب أسباب التعلم إلى الناس وضمان استمراريته، وتمكين المستفيدين من التعلمات في الأبجدية الأساسية والمهارات الحياتية ودعم انخراطهم في مشروع التعلم الذاتي ومسار التعلم مدى الحياة والتربية على القيم.

اعتمدت **جامعة القرويين**، هذه السنة بسبب جائحة كورونا، التعليم عن بعد كإجراء وقائي لتجنب انتشار العدوى، في مؤسسة دار الحديث الحسنية بالرباط،و معهد محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية بالرباط، ومؤسسة جامع القرويين بفاس، و مدرسة العلوم الإسلامية بالدار البيضاء، بينما تم اعتماد التعليم الحضوري بالنسبة لمعهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات بالرباط لما له من خصوصية.

وارتباطا بانتشار تفشي وباء كورونا وانعكاساته السلبية على تسيير وتدبير الجامعة، فإن كل المشاريع التي كان مقررا إنجازها برسم سنة 2020 تم تأجيلها إلى سنة 2021 وذلك نظرا للنقص الكبير الذي طرأ على ميزانية الجامعة بشكل عام (بلغ **34 ,06 %**)، وعلى ميزانية الرئاسة وجامع القرويين بشكل خاص (بلغ **50 %**).

وواصلت **مؤسسة دار الحديث الحسنية** خلال سنة 2021 تخريج أفواج النظام الجديد حيث حصل أربعة طلبة من مسلك الدكتوراه على شهادة الدكتوراه في الدراسات الإسلامية العليا، كما أعدت المؤسسة مجموعة من الأنشطة العلمية والثقافية، ونظرا لظروف الجائحة، اكتفت المؤسسة بتنظيم بعض منها عن بعد.

كما عملت المؤسسة على الاعتماد على منصة Teams كمنصة التعليم والتكوين عن بعد خاصة بالمؤسسة لضمان الاستمرارية البيداغوجية خلال فترة الطوارئ الصحية.

وقد رصدت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية اعتمادا ماليا قدره **70.000.000,00 درهم** لفائدة **معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات**، قصد تقديم عدة خدمات لفائدة طلبته، حيث استقبل برسم سنة 2021 ما مجموعه **568** طالبا وطالبة، موزعين كالآتي:

- المغرب **250** إماما مرشدا ومرشدة من بينهم **100** مرشدة؛
- فرنسا **02** (إمام مرشد ومرشدة)؛
- السنغال **115** إماما مرشدا ومرشدة من بينهم **2** مرشدات؛
- نيجيريا الاتحادية **103** من الأئمة المرشدين والمرشدات من بينهم **7**مرشدات؛
- النيجر **74**إماما مرشدا ومرشدة من بينهم **4** مرشدات؛
- الغابون **21** إماما مرشدا ومرشدة من بينهم **3**مرشدات؛
- التايلاند **3** أئمة مرشدين.

كما استفاد من دورة التكوين المستمر بالمعهد خلال سنة2021 أئمة من نيجيريا الاتحادية وعددهم (**45**) من بينهم **5** مرشدات.

كما تم إعادة طبع الكراسات المؤطرة للتكوين بالمعهد، وإطلاق الموقع الإلكتروني الخاص بالمعهد **www.im6.ma**.

قام **معهد محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية** بإصدار العدد الأول من مجلة المعهد، وهي مجلة علمية محكمة متخصصة في الدراسات القرآنية، وكذا تنشيط حركة النشر العلمي بطبع بحوث ودراسات تتعلق باختصاص المعهد (القراءات أو الدراسات القرآنية)، كما نظمت مجموعة من الندوات والأيام الدراسية.

يندرج في إطار برنامج التكوين والتعليم الديني، تأهيل خاص بالأئمة في إطار خطة ميثاق العلماء وتكوين متعدد المجالات بناء على المخطط الثلاثي للتكوين المنجز من طرف الوزارة (2021-2023) رصد لتنزيلهما اعتماد مالي قدره **104.500.000,00** درهم بالميزانية العامة للدولة برسم هذه السنة.

و خلال هذه السنة (2021) استفاد من **برنامج تأهيل الأئمة في إطار خطة ميثاق العلماء** بتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس العلمي الأعلى ومجموع المجالس العلمية المحلية **45.500** إمام غير أن تطور الحالة الوبائية اقتضى توقيفه من جديد حفاظا على سلامة الأئمة وتفاديا لانتشار هذا الوباء بين صفوفهم.

نظرا لارتكاز عمل الأئمة المرشدين والمرشدات على التأطير والتواصل سواء في علاقتهم مع القيمين الدينيين أو مع المواطنين مما يستلزم توفرهم على مؤهلات تمكنهم من التواصل الفعال عبر اكتساب مهارات

وكفايات، أعدت الوزارة **مخططا ثلاثيا للتكوين** يمتد على مدى ثلاث سنوات انطلق منذ 2018. نفدت النسخة الأولى منه وتم إعداد النسخة الثانية لسنوات (2021-2023).

وتطبيقا للتدابير الوقائية للحد من انتشار هذا الفيروس، تم تنظيم لقاءات تواصلية وتكوينية **عن بعد**، باستعمال أحد التطبيقات المعتمدة في هذا المجال، في موضوعي "تقنيات الإرشاد النفسي" و "القيادة والمهارات الحياتية"، حيث استفاد منها **3075** إماما مرشدا ومرشدة، بالإضافة إلى تكوين في لغة الإشارة من أجل إكسابهم كفايات ومهارات تمكنهم من التأطير الديني لفائدة ذوي الاحتياجات الخاصة في إطار مقاربة إدماج هذه الشريحة، وعلى اعتبار أن ملكة اللغة تشكل آلية للتواصل الفعال تم إبرام اتفاقية مع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات في اللغتين الفرنسية والإسبانية تولت المندوبيات الجهوية للشؤون الإسلامية تنزيلها وتتبعها وتقييمها محليا.

رابعا: برنامج دعم وقيادة.

السيدة رئيـــسة اللجنة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمـــون.

في **مجال الإدارة**، ومواصلة لدعم الوحدات الإدارية لاسيما بعد استمرار توسيع قاعدتها على المستويين الداخلي والخارجي (إدارة مركزية، مصالح خارجية، مؤسسات محدثة)، وبناء على قانون المالية رقم 65.20 للسنة المالية 2021 تم **إحداث 400 منصب مالي** وزعت وفق ما يلي:

- **250** منصبا لتسوية الوضعية الإدارية لخريجي الفوج **السادس عشر** من خريجي معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات؛
- **24** منصبا لإدماج قيمين دينيين مكلفين كمتعاقدين؛
- **126** منصبا لتأثيث المصالح المركزية والخارجية وكذا المؤسسات التابعة للوزارة عن طريق التوظيف بإجراء المباريات.

هذا وتبقى المناصب التي تم تخصيصها لتأثيث الوحدات الإدارية غير كافية، قامت الوزارة على إثر ذلك بطلب تخصيص مناصب مالية إضافية من السيد رئيس الحكومة، الذي استجاب بوضع **اثني عشر** (**12**) منصبا رهن إشارة الوزارة، وذلك بموجب رسالته عدد 1320 بتاريخ 13 يوليوز 2021.

كما تم العمل على استكمال **رقمنة الخدمات المقدمة للموظفين**، والتي تهدف أساسا إلى تحسين جودة الخدمات الإدارية المقدمة لهم في إطار تجويدها وانسجاما مع التوجهات العامة الرامية لتحديث الإدارة باعتماد تدابير تواكب الأساليب الحديثة في العمل، لاسيما في الظروف الراهنة، حيث تم العمل على:

- الصيانة التصحيحة والتطويرية لعدد من البرامج المعلوماتية، منها برنامج تدبير الممتلكات الإدارية المنقولة وغير المنقولة، منظومة التدبير المندمج لميزانية الأوقاف العامة، برنامج تدبير عمل الأئمة المرشدين والمرشدات.
- صيانة وتأمين مواقع الوزارة على شبكة الأنترنيت.
- وضع برنامج "بيان" لتدبير التنقلات.
- الإعداد لوضع خدمة رقمية خاصة بالرصيد الوثائقي للوزارة ببث مكتبة إلكترونية إلى جانب الفهرس الموحد لمكتبات الوزارة
- مواصلة تنفيذ أشغال تأهيل منظومة الأمن المعلوماتي بالإدارة المركزية وعدد من المركبات الإدارية والثقافية للأوقاف.
- تعميم اشتراكات الانترنيت بتقنية الالياف البصرية على مستوى مندوبيات الشؤون الإسلامية.

واصلت الوزارة خلال هذه السنة تعزيز وتقوية عملها في إطار **التعاون الثنائي**، بتتبع أوراش بناء المساجد بمجموعة من الدول الدول الإفريقية الصديقة.

أما في **مجال التعاون المتعدد الأطراف**، فقد شاركت الوزارة في عدة اجتماعات وأوراش دولية في إطار التشاور والانفتاح.

أما على مستوى القطاعات الوطنية فإن الوزارة لم تدخر جهدا في المشاركة في عدد من الاجتماعات والورشات، وكذا اللقاءات سعيا منها إلى تعزيز علاقة **التعاون مع القطاعات والهيئات الوطنية**.

في **مجال الشؤون الاجتماعية**، دأبت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على تنفيذ مجموعة من البرامج الاجتماعية تحقيقا لأهدافها التضامنية والتكافلية والإنسانية النبيلة، بتقديم مساعدات مادية لبعض الجمعيات والمؤسسات الناشطة في المجالين الاجتماعي والإحساني، كما حرصت على تقديم إعانات لبعض الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية، وقد استفادت منها **11 جمعية**، بمبلغ إجمالي قدره **22.360.000,00 درهم**.

و في **مجال التواصل** الداخلي، قامت الوزارة بإعداد وطبع وتوزيع نشرة منجزات سنتي 2019، و 2020 على مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات والهيئات الوطنية وتمثيليات المملكة بالخارج، بتكلفة مالية قدرها **171.000,00 درهم**.

ولتطوير المنظومة القانونية المتعلقة بالأوقاف والشؤون الإسلامية، قامت الوزارة بإعداد واستصدار مجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية في عدة مجالات منها:

1. ورش الجهوية واللاتمركز الإداري.

في إطار السعي لتنزيل الرؤية الملكية لتدبير الشأن الديني على المستوى الجهوي، ومواكبة ورش الجهوية واللاتمركز الإداري، شـــرعت الوزارة في إعادة النظر في اختصـــاصـــات وتنظيم المندوبيات الجهوية للشـــؤون الإسلامية، وتقوية أدوارها، وتمكينها من الوسائل القانونية والمادية اللازمة للقيام بمهامها.

وقد قامت الوزارة، لهذه الغاية، بإصدار قرار، أحدثت بمقتضاه مصلحة للتخطيط والبرمجة بالمندوبيات الجهوية للشؤون الإسلامية، أسندت لها اختصاصات مهمة، تتمثل في جمع المعطيات، وإعداد الدراسات، وتتبع تنفيذ المخططات والمشاريع مع المندوبيات الإقليمية للشؤون الإسلامية.

2. ورش المحافظة على المخطوطات.

تتوفر الأوقاف العامة على رصيد مهم من المخطوطات، ذات قيمة علمية وتاريخية غاية في الأهمية، تشكل خلال حقب مختلفة من تاريخ المغرب.

ولتلافي اندثار هذه المخطوطات، وتلاشيها، وبغرض الإبقاء عليها للأجيال القادمة، أحدثت مصلحة بالمندوبية الجهوية للشؤون الإسلامية لجهة فاس-مكناس، أسندت لها مهمة ترميم المخطوطات وصيانتها، وتصوير المخطوطات المرممة منها ورقمنتها وتخزينها، والتعريف بقيمتها العلمية والتاريخية.

3. تطوير النظام القانوني للصفقات والعقود التي تبرم لحساب الأوقاف العامة.

لتمكين الوزارة من نقل الأثاث والمعدات ومنتجات الصناعة التقليدية والكتب والمؤلفات والأدوات داخل المغرب وخارجه، عدلت الوزارة هذا النظام لتوفير إطار قانوني يسمح لها بالتعاقد مع الشركات وغيرها من الجهات لنقل الأدوات والمعدات المذكورة وطنيا ودوليا في إطار قواعد القانون العادي.

4. تفعيل النظام القانوني للشراكة مع الأوقاف العامة

أدرجت في مدونة الأوقاف أحكام نصت على صيغ جديدة للاستثمار وتنمية الأملاك المحبسة، تتمثل في تخويل الأوقاف العامة إمكانية إبرام عقود أو اتفاقيات للشراكة مع القطاع العام أو القطاع الخاص لإنجاز مشاريع استثمارية أو مشاريع اجتماعية مدرة لدخل.

ولتفعيل هذه الأحكام، وتمكين الأوقاف العامة من الاستفادة من هذه الصيغ الجديدة، والدخول في مشاريع استثمارية كبرى ومتوسطة، أعدت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية مشروع مقرر في الموضوع، معروض حاليا على مسطرة النشر، يتضمن مقتضيات تحدد كيفيات أو إجراءات إبرام عقود أو اتفاقيات الشراكة سالفة الذكر، وتوجب اعتماد مبادئ المنافسة والإشهار المسبق في إسناد هذه العقود.

5. ملاءمة نصوص تطبيقية ذات صبغة مالية مع الأحكام الجديدة لمدونة الأوقاف

عُدلت مدونة الأوقاف، وأدرجت فيها أحكام أوجبت إعداد الميزانية السنوية الخاصة بالأوقاف العامة على أساس برمجة تمتد على ثلاث سنوات على الأقل لمجموع الموارد والنفقات. كما أوجبت تقديم النفقات، في الميزانية المذكورة، في شكل برامج ومشاريع وعمليات.

ولتفعيل هذه الأحكام، ووضعها موضع التطبيق، أعدت الوزارة مشروعي قرارين، يحدد أحدهما كيفيات إعداد البرمجة الممتدة على ثلاث سنوات، ويعدل الآخر قرار مصنفة الميزانية السنوية الخاصة بالأوقاف العامة.

6. توفير الترجمة الرسمية للنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالأوقاف والشؤون الإسلامية إلى اللغة الفرنسية

في إطار السعي لتمكين الناطقين بالفرنسية من الاطلاع على النصوص التشريعية والتنظيمية التي تؤطر التجربة المغربية في مجال إعادة تأهيل الحقل الديني، ورغبة في الوفاء بالتزامات واردة في اتفاقيات أبرمتها

المملكة مع عدد من الدول الإفريقية، قامت الوزارة، خلال السنة الجارية، بترجمة **73 نصا قانونيا**، ووجهتها إلى الأمانة العامة للحكومة، التي قامت بنشـرها في عدد خاص، وأصـبحت، بذلك، هذه النصـوص في متناول كل الناطقين باللغة الفرنسية.

المحور الثاني: البرامج والمشاريع المقترح إنجازها برسم السنة المالية 2022

أولا: برنامج التأطيـــر الدينـــــي.

السيدة رئيـــسة اللجنة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمـــون.

ستسهر الوزارة في مجال **تدبير الشأن الديني** على مواصلة الإعداد **لتنظيم الدروس الحسنية المنيفة** والأنشطة الموازية لها، **وإحياء المناسبات الدينية والوطنية** مع تعزيزها بندوات تتناول قضايا الإعاقة والشباب والمرأة والطفولة والبيئة، ومتابعة أجواء صلاة الجمعة والأنشطة الدينية التي تنظم بمختلف مندوبيات الشؤون الإسلامية بالإضافة إلى مواصلة التعاون مع القطاعات الحكومية والهيئات الوطنية فيما يتعلق بجانب التوعية الدينية.

كما ستعمل الوزارة **في مجال الإعلام** على التنسيق مع قناة وإذاعة محمد السادس للقرآن الكريم لبلورة خطاب ديني يعكس التوجه المغربي القائم على وحدة العقيدة والمذهب، وإشاعة قيم الإسلام الوسطي البعيد عن الغلو والتطرف مع إبراز الشخصية المغربية العالمة القارئة، والتعريف بتراثنا الحضاري المتميز، مع اقتراح برامج إذاعية وتلفزية وندوات حوارية جديدة في القضايا الاجتماعية انسجاما مع الحملات الوطنية التحسيسية التوعوية.

وستستمر الوزارة في **تقديم الإعانات** المخصصة للمواسم والمناسبات العلمية التي تنظم بها الزوايا والأضرحة، كما ستعمل على تنظيم مجموعة من الأنشطة النوعية تشمل ندوات ومحاضرات وأنشطة تعريفية، إضافة إلى القيام بدراسات وبحوث علمية محكمة ذات علاقة بالموضوع.

وستواصل الوزارة جهودها الهادفة إلى **دعم البحث العلمي وتطوير وسائله**، من خلال طبع المؤلفات، **وتنظيم الأنشطة الثقافية** التي تعنى بالتعريف بهذه الإصدارات، وترجمة بعض الكتب المبسطة والدروس الحسنية إلى اللغات الحية. هذا بالإضافة إلى مواصلة فهرسة وترميم المخطوطات ببعض الخزانات الحبسية وفهرسة بعض المطبوعات الحجرية بالمركب الإداري والثقافي بالدار البيضاء، والقيام باقتناء الكتب والمؤلفات، وإصلاح بعض مكتبات الأوقاف وتجهيزها بالأدوات والمعدات.

كما ستعمل الوزارة على متابعة **تنظيم جوائز محمد السادس** في حفظ وتجويد وتفسير القرآن الكريم، الدولية والوطنية، وأهل القرآن، وأهل الحديث، والفكر والدراسات الإسلامية، والخط المغربي، إضافة إلى جائزة محمد السادس لفن الزخرفة على الورق، وجائزة محمد السادس للأذان والتهليل، وجائزة محمد السادس لفن الحروفية.

كما ستواصل إمداد **مراكز التوثيق والأنشطة الثقافية** بمختلف أوعية المعلومات حتى تكون منارة يشع نورها على الجهات التي توجد بها والجهات المجاورة.

وفي مجال **تنظيم شؤون الحج** سيتواصل العمل على ضمان تأطير ديني وإداري وصحّي فعال لحجاج بيت الله الحرام للعام المقبل بحول الله وتطوير الوسائل اللوجيستيكية والتوعوية اللازمة لذلك، مع رصد واحترام الإجراءات التي ستتخذها السلطات السعودية.

وفي مجال **العناية بكتاب الله تعالى**، ستواصل الوزارة الإشراف على برنامج تحفيظ القرآن الكريم لفائدة نزلاء المؤسسات السجنية ومراكز الإصلاح والتهذيب. كما ستعمل بتنسيق مع مؤسسة محمد السادس لنشر المصحف الشريف على طبع **سبعمائة ألف** (700.000) نسخة من المصحف المحمدي الخاص بالمساجد، **وخمسين ألف** (50.000) نسخة من المصحف المحمدي الشريف المفرق، **وخمسين ألف** (50.000) نسخة من المصحف المحمدي الشريف الخاص بضعاف البصر، **وعشرين ألف** (20.000) نسخة من المصحف الأثري، **وأربعين ألف** (40.000) نسخة من المصحف المحمدي المترجم إلى اللغة الفرنسية، والكمية ذاتها من المصحف المحمدي المترجم إلى اللغة الإسبانية، كما ستعمل على إعداد المصحف المحمدي المترجم إلى الأمازيغية.

وفي السياق ذاته، ستعمل الوزارة بتنسيق مع المؤسسة على تسجيل المصحف المحمدي المرتل، وإنتاج تسجيل خمسة أحزاب بالقراءات السبع بصوت مجموعة من القراء المغاربة من ذوي الاختصاص على دعامة Clé USB وبصيغة MP3، وإعادة إنتاج تسجيل "عشرون ختمة"، وتسجيلات القراء المغاربة الرواد. كما ستعمل على تجويد التطبيق المعلوماتي للمصحف المحمدي الشريف الخاص بالهواتف الذكية واللوحات الإلكترونية، وإعداد المصحف المحمدي الشريف بالقلم القارئ بالخط المغربي المبسوط وبقراءات القراء المغاربة.

أما في مجال **العناية بأفراد الجالية المغربية بالخارج**، فستواصل الوزارة الاستجابة لحاجياتها في مجال التأطير الديني، وتحصينها من الغلوّ والتطرّف وذلك من خلال العمل على مواصلة إرسال البعثات الدينية خلال شهر رمضان الأبرك وكلما اقتضى الأمر ذلك، مع الرفع من عدد الدول المستفيدة من عدد الوعاظ والواعظات والمشفعين.

في **إطار العناية بالقيمين الدينيين**، ستواصل الوزارة عملية **تعميم المكافآت على القيمين الدينيين المكلفين**، حيث رصدت الوزارة برسم السنة المالية 2022 مبلغا ماليا قدره **1.610.110.645,00 درهما** لدعم مكافآت القيمين الدينيين وتسديد مصاريف حج بعض القيمين الدينيين. من ضمنها مبلغ **187.200.000,00 درهم** الذي تم تثبيته لقاء الشطر الثالث من الزيادة في مكافآت الأئمة، علما أن مصالح الوزارة المنتدبة لدى وزارة الاقتصاد والمالية المكلفة بالميزانية ستعمد الى فتح اعتماد إضافي لقاء الشطر الرابع خلال سنة 2022 بموجب مرسوم لرئيس الحكومة لتتولى بعد ذلك تثبيته بميزانية السنة المالية الموالية.

وعن **جانب التأمين الصحي للأئمة والخطباء والمؤذنين ومراقبي المساجد وذوي حقوقهم**، تم رصد برسم السنة المالية 2022 اعتماد مالي قدره **229.008.500,00 درهم** سيخصص لاستمرار استفادة الأئمة والخطباء والمؤذنين ومراقبي المساجد وذوي حقوقهم من خدمات التأمين الصحي.

كما أن الوزارة عازمة على توسيع قاعدة المنخرطين بإضافة فئة المنظفين وحراس المساجد أسوة بباقي القيمين الدينيين متى وافقت مصالح الوزارة المنتدبة لدى وزارة الاقتصاد والمالية المكلفة بالميزانية على ذلك.

كما ستواصل الوزارة **دعم التأطير المحلي للشأن الديني** سواء عن طريق تطوير آليات الاشتغال والمواكبة التقنية والمعلوماتية المرتبطة برامج وخطط عمل الأمانة العامة للمجلس العلمي الأعلى التي يتولى الأئمة المرشدون والمرشدات تنفيذها في الميدان ووضع التجهيزات الضرورية رهن إشارتها لتنزيل برامجها الحالية ومشاريعها المستقبلية.

ستواصل **مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للقيمين الدينيين** خلال سنة 2022 تنزيل البرامج والخدمات الضرورية لفائدة القيمين الدينيين وذويهم، حيث ستستمر في تقديم المساعدات للقيمين الدينيين وذويهم، المتمثلة في **الإعانات المباشرة** (كإعانة العجز وإعانة عيد الأضحى، وإعانة الوفاة وإعانة التمدرس ومنحة التفوق، وإعانة الزواج لأول مرة، ومساعدات استثنائية مختلفة لفائدة أرامل القيمين الدينيين والأشخاص في وضعية إعاقة)، وكذا المتمثلة في الاستفادة من **النقل الطبي والمساعدات الطبية** الاستثنائية، كما ستواصل بتغطية مؤنة رمضان، والتكفل بأبناء القيمين الدينيين في وضعية إعاقة، وكذا **تنظيم الأنشطة الاجتماعية والثقافية والتربوية**، وستدعم المؤسسة **الأنظمة الخاصة** (الاستبناك، النقل الطرقي).

وإيمانا من **المؤسسة العلمية** بضرورة استمرار عمل العلماء التأطيري والتوجيهي لكافة المواطنين والمواطنات، فإنها تقترح الخطط والبرامج التالية:

- التأطير العلمي ومتابعة برنامج ميثاق العلماء، الذي أعطى انطلاقته مولانا أميرالمؤمنين، جلالة الملك محمد السادس – نصره الله وأيده– بتطوان، بتاريخ26 رمضان 1429هـ موافق27 شتنبر 2008م؛
- تأهيل المترشحين للقيام بمهام دينية في المساجد عبر إجراء اختبارات التأهيل (المقابلة العلمية) في المجالس العلمية المحلية؛
- تنفيذ البرنامج التعليمي الخاص بالدروس الحديثية، الذي أعطى انطلاقته الفعلية مولانا أمير المؤمنين، جلالة الملك محمد السادس – نصره الله وأيده– بتاريخ 02 نونبر 2018؛
- إحداث الكراسي العلمية في أهم مساجد المملكة، موازاة مع التوسع الذي يعرفه النشاط العلمي التأطيري للعلماء، وإسهاما في تعميم نشر مختلف العلوم الشرعية؛
- تفعيل خطة عمل اللجنة الشرعية للمالية التشاركية ومصاحبتها، وذلك بتوفير الحاجيات والوسائل اللازمة لإنجاح عملها؛
- تأطير الجالية المغربية المقيمة بالخارج، وحفظ هويتها الدينية والحضارية من خلال أنشطة مختلفة، خاصة تلك الموجهة للأسرة في فترة العطل الصيفية؛
- مواصلة دعم المراكز القرآنية عبر ربوع المملكة، وتعميم الاستفادة منها؛
- تشجيع المسابقات المختلفة في حفظ القرآن الكريم وتجويده، وفي الحديث النبوي الشريف والسيرة النبوية المطهرة، تفعيلا لسياسة القرب التي تنهجها المجالس العلمية المحلية؛

- تنظيم جائزة الخطبة المنبرية بأصنافها الثلاثة (الوطنية، التنويهية التكريمية، التقويمية في البادية والمدينة) على الصعيد الجهوي، تنفيذا للتوجيهات السامية، وتشجيعا لهذه الفئة، ودعما لجهودها في الحفاظ على الثوابت الدينية للمملكة؛
- تعميم التأطير عن بعد من خلال تكوين العلماء وتدريبهم على حسن استعمال تقنيات التكوين عن بعد.

ثانيا: برنامج الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي والأماكن الثقافية.

السيدة رئيـــسة اللجنة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمـــون.

ستقوم الوزارة بإعطاء الانطلاقة لمشروع **بناء المركب الديني والثقافي** بكل من الفقيه بن صالح والصويرة وكذا بإتمام المشاريع الجارية المتعلقة بالمركبات الدينية والثقافية بأكادير والقنيطرة والعرائش وسيدي بنور وتنغير وقلعة السراغنة وكذا المركب الثقافي محمد السادس بالعاصمة التشادية.

كما ستواصل الوزارة **ترميم الممتلكات الوقفية الاجتماعية والثقافية** المبرمجة وأداء مساهماتها المالية المدرجة خلال سنة 2022 في إطار اتفاقية الشراكة وتمويل البرنامج التكميلي لتثمين المدينتين العتيقتين بكل من فاس ومكناس بمبلغ مالي قدره **19 مليون درهم**، وبرنامج تثمين الأنشطة الاقتصادية وتحسين الإطار المعيشي للمدينة العتيقة لفاس بمبلغ **29 مليون درهم**، وبرنامج تأهيل وتثمين المدينة العتيقة لطنجة بمبلغ **10 ملايين درهم**، وبرنامج تأهيل حي الحبوس يعقوب المنصور بالرباط بمبلغ **13 مليون درهم**، وبرنامج ترميم المباني الوقفية المهددة بالانهيار بمدينة مراكش بمبلغ **5 ملايين درهم**.

وللعناية بالمساجد، خصصت الوزارة برسم سنة2022 اعتمادا ماليا قدره **864.599.000,00 درهم** وهو موزع كالتالي:

- **أولا: 94.964.000,00 درهم** لصيانة وتسيير المساجد.
- **ثانيا: 769.635.000,00 درهم** لبناء وتأهيل المساجد وتجهيزها.

وستسعى الوزارة إلى مواصلة تنفيذ برامجها من خلال:

أولا – تلبية حاجيات الساكنة من أماكن العبادة من خلال:

- تعزيز مكتسبات برامج بناء عدد من المساجد كل سنة بالأحياء الهامشية للقضاء على قاعات الصلاة غير اللائقة لممارسة الشعائر الإسلامية؛
- مواصلة بناء مساجد في المناطق التي تشكو من نقص على مستوى كبريات المدن؛
- ضمان توزيع أمثل لأماكن العبادة بين الوسطين الحضري والقروي؛
- احترام المعايير التعميرية الخاصة بالتجهيزات المسجدية في المناطق الجديدة التي تفتح في وجه التعمير؛

- الحفاظ على الخصوصيات المعمارية للطراز المغربي في عمارة المساجد الجديدة.

ثانيا –تأهيل حظيرة المساجد الحالية عبر:

- مواصلة المراقبة الدائمة لحالات بنايات المساجد بتنسيق تام مع السلطات المحلية؛
- تنويع الخدمات التي تقدمها مختلف المساجد وتجويدها؛
- توفير شروط السلامة والصحة والراحة التي تضمن إقامة الشعائر الإسلامية في أحسن الظروف؛
- ضمان الحياد التام للمساجد؛
- تحسين طرق وتقنيات تدبير المساجد؛
- تعزيز المكتسبات التي سجلها برنامج تأهيل المساجد المغلقة خلال السنوات الأخيرة، وتمنحه الأولوية في التمويل.

ثالثا: برنامج التكويـــن والتعليـــم الدينـــي.

السيدة رئيـــسة اللجنة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمـــون.

ستواصل الوزارة **تأهيل التعليم العتيق** ببرمجة بناء وتوسيع وتجهيز مؤسسات جديدة للتعليم العتيق، واستكمال أخرى في طور البناء، وكذا استكمال البرنامج الوطني للتكوين والتأطير والمراقبة التربوية، واستكمال مشروع التعليم عن بعد بالتعليم العتيق وتطويره، ومراجعة برامج التعليم النهائي العتيق على ضوء الإصلاح الجامعي الجديد (نظام البكالوريوس).

أما بالنسبة **لبرنامج محو الأمية بالمساجد** فإن الوزارة ستنفذ المشاريع الآتية لتجويد مخرجاته:

- التوسع في المجال القروي بنسبة **5 %** وتوسيع الاستهداف في صفوف الذكور؛
- التوسيع المتدرج لاستيعاب الناجحين في المستوى الأول بالمستوى الثاني إلى **65%** أي بزيادة **25%**؛
- مراجعة وتجويد وتنويع المناهج ووسائط التعلم والتأطير باستثمار تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛
- إرساء نظام الإشهاد وتمكين المستفيدين من ولوج الممرات التعليمية وباقي الأنظمة الوطنية للتكوين والتأهيل؛

أما عن **جامعة القرويين**، فستنظم **مؤسسة دار الحديث الحسنية** مجموعة من ندوات وموائد مستديرة ودورات تكوينية ومحاضرات وزيارات وأيام تواصلية.

وعن **معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات**، يرتقب أن يصل عدد طلبته برسم سنة 2022 إلى أزيد من 1000 طالب.

وسيعمل **معهد محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية** على إصدار العدد الثاني من مجلة المعهد، وقد رصد لهذا الغرض غلافا ماليا قدره **30.000,00 درهم**، وتنظيم دورات تكوينية وندوات علمية، وكذا طبع بحوث ودراسات في تخصص المعهد، بغلاف مالي قدره **50.000,00 درهم**، ومتابعة توسيع خزانة المعهد باقتناء جديد الإصدارات العلمية، وقد خصص لهذا الأمر غلاف مالي قدره **20.000,00 درهم**، وتنظيم

دورات تكوينية لفائدة أساتذة المعهد لتقوية مستوى اللغات الأجنبية، ومواكبة تطور وسائل التدريس الرقمية ومناهج التقويم البيداغوجي، وسيتولى هذه المهمة ثلة من أساتذة المعهد، بالإضافة إلى ربط علاقات شراكة مع مؤسسة محمد السادس لنشر المصحف الشريف لإطلاق مشروع مشترك لتسجيل ختمات صوتية بالقراءات العشر، وإصدار مصاحف بالقراءات.

وفي **مجال تكوين القيمين الدينيين**، وتنفيذا للأهداف المسطرة **لبرنامج تأهيل أئمة المساجد في إطار خطة ميثاق العلماء**، ستواصل الوزارة تعبئة طاقاتها لإنجاح هذا البرنامج من خلال السهر على الجانب التنظيمي والتقني والعمل على توفير الظروف الملائمة والتحفيزات الضرورية لمواصلة ضمان النسبة العالية للحضور في كل لقاء، للمدارسة الفكرية والمذهبية والعقدية والمذاكرة فيما يخص واجب الأئمة في أداء رسالتهم بما يناسب الثوابت الوطنية ويستجيب لما ينتظره الناس من أدوار توجيهية وإصلاحية في عصرنا، كما سيتم مواصلة **تنزيل مخطط التكوين الثلاثي**.

وستخصص الوزارة لذلك، مبلغ **104.500.000,00 درهم** برسم السنة المالية المقبلة.

رابعا: برنامج دعم وقيادة.

السيدة رئيـــسة اللجنة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمـــون.

واهتماما بالموارد البشرية وتحديث وسائل التدبير ستتركز الجهود بصفة خاصة خلال السنة المالية 2022 على الاستمرار في استكمال الأوراش التحديثية التي تم فتحها من أجل **الارتقاء بمستوى التدبير الإداري لمنظومة الموارد البشرية**، اعتمادا على منظومة معلوماتية للتدبير المندمج للموارد البشرية، كما سيتم، بناء على المناصب المالية المخصصة للوزارة برسم سنة 2022، تسوية وضعية خريجي الفوج السابع عشر من معهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات هذا إضافة إلى تأثيث مختلف الوحدات الإدارية.

أما بخصوص **تطوير البرامج المعلوماتية** فستعتزم الوزارة العمل على:

- بث الخدمة الرقمية الخاصة بالرصيد الوثائقي للوزارة.
- تأهيل وتعميم منظومة تدبير الموارد البشرية.
- وضع وتعميم نظام التدبير الإلكتروني للوثائق.
- الإعداد لتفعيل المشاريع المبرمجة باستراتيجية النهوض بالوقف.
- العمل على صيانة وتعميم برنامج تدبير المنازعات.
- تفعيل الاتصال عبر بروتوكول الأنترنيت بين الإدارة المركزية وعدد من المصالح الخارجية.
- ترميم الشبكة الداخلية بالإدارة المركزية.
- مواصلة تأهيل منظومة الأمن المعلوماتي على المستوى الجهوي.

- مواصلة تأهيل البنية التحتية المعلوماتية بعدد من المصالح الخارجية.
- تهيئة مركز بيانات الوزارة بالمعدات والخوادم والبرامج المتعلقة بحفظ وتخزين المعطيات وتأمين الولوج إلى الخدمات والتطبيقات.

ففي **مجال التعاون**، سبق للوزارة أن اقترحت على نظيرتها بالدول الصديقة والشقيقة لبلادنا (13) مشاريع اتفاقيات جديدة للتعاون الإسلامي مع مجموعة من الدول (**الغابون، الكاميرون، جمهورية المالديف، جمهورية جيبوتي، جمهورية كينيا، جمهورية ليبيريا، جمهورية أذربيجان، جمهورية قيرغيزستان، جمهورية نيجيريا الاتحادية، جمهورية سنغافورة، جمهورية مالاوي، وجمهورية أوزبكستان**)، وكذا (04) مشاريع مذكرات تفاهم للتعاون الإسلامي مع كل من **دولة قطر، وماليزيا، وجمهورية البنغلاديش الشعبية، وجمهورية كازاخستان**، بالإضافة إلى (11) مشاريع برامج تنفيذية لسنوات 2021-2022-2023، وذلك في أفق استكمال المشاورات الديبلوماسية بشأنها للتوقيع عليها.

أما في **مجال الشؤون الاجتماعية** ستواصل الوزارة تقديم الدعم المادي للجمعيات، والمؤسسات الاجتماعية، وتقديم المساعدة المادية لبعض العلماء والموظفين والمعوزين، وإعداد وصياغة اتفاقيات شراكة جديدة مع بعض الجمعيات.

أما عن **التواصل**، ستسعى الوزارة إلى المساهمة الفاعلة في إعداد وتنفيذ البرامج والمخططات والحملات الوطنية التي تستدعي استحضار المكون التوعوي الديني.

ستنكب الوزارة، خلال السنة المقبلة والفترة المتبقية من السنة الجارية، على إعداد **مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية** التالية:

1. مشروع قرار يعدل القرار رقم 094.13 الصادر في 3 أبريل 2013 المتعلق بتحديد مصنفة المساطر المحاسبية للأوقاف العامة، لمعالجة الاختلالات وسد الثغرات التي أبان عنها التطبيق العملي لهذا النص.
2. مشروع قرار يعدل القرار رقم 874.06 الصادر في 3 ماي 2006 بتحديد كيفيات منح الترخيص بفتح مؤسسة للتعليم العتيق أو توسيعها أو إدخال تغييرات عليها، لنقل بعض الاختصاصات إلى المصالح اللاممركزة دعما لسياسة اللاتمركز الإداري.
3. مشروع قرار يحدث أجرة عن استغلال بعض الأماكن الوقفية، لتوفير السند القانوني لكراء هذه الأماكن قصد إقامة تظاهرات ثقافية أو إنجاز أشرطة وثائقية أو تلفزية ...
4. مشروع مدونة للأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي، تشمل جميع الأماكن الدينية الإسلامية بما في ذلك الزوايا والأضرحة.

المحور الثالث: مشروع الميزانية كأداة للتدخل قصد تنفيذ البرامج وتحقيق الأهداف

السيدة رئيـــسة اللجنة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمـــون.

ستعمل الوزارة في إطار تدبير ميزانياتي قائم على البرامج والأهداف، ومؤشرات نجاعة الأداء، على تحسين فعالية نفقات المعدات والنفقات المختلفة والنفقات المرتبطة بالاستثمار، وترشيد نمط عيش الإدارة من خلال ترشيد عمليات الاقتناء، وتحسين الحكامة الجيدة، وتطوير آليات قيادة البرامج، وتحديد دور ومهام مسؤولي البرامج الميزانياتية، والاستمرار في تشجيع استعمال الطاقات المتجددة وتكنولوجيا النجاعة الطاقية على مستوى المساجد والمركبات الإدارية والثقافية الدينية.

وفيما يلي الخطوط الرئيسية لمشروع الميزانية الفرعية لهذا القطاع برسم السنة المالية 2022:

1- ميزانيـة التسييـر :

بلغت الاعتمادات المرصودة لميزانية التسيير، في مجملها **4.454.388.000,00 درهم**، منها **1.110.747.000,00 درهم لباب الموظفين والأعوان**، والتي عرفت هذه السنة زيادة بالمقارنة مع السنة المالية 2021 بلغت **217.264.000,00 درهم**، وذلك نتيجة إحداث **400** منصب مالي ، سيخصص منها **250** منصبا ماليا لتوظيف الفوج **السابع عشر** من خريجي معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات (**150** إماما مرشدا و**100** مرشدة)، و**150** منصبا لتأثيث المصالح المركزية والخارجية للوزارة والمؤسسات التابعة لها.

و**3.343.641.000,00 درهم لباب المعدات والنفقات المختلفة.**

وتتوزع اعتمادات ميزانية التسيير بالأساس على ما يلي:

بيان النفقة	المبلغ بالدرهم
باب الموظفين	1.110.747.000,00
باب المعدات والنفقات المختلفة، وتتوزع اعتماداته على الشكل التالي:	
دعم وقيادة	
دعم وقيادة (الإدارة المركزية)	62.822.228,00
دعم وقيادة (المندوبيات الجهوية للشؤون الإسلامية)	43.298.327,00
المجمـــــــــوع	106.120.555,00
التأطير الديني	
دعم المهام الخاصة ببرنامج التأطير الديني	4.456.700,00
الأمانة العامة للمجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية المحلية	156.899.000,00
التوعية السمعية البصرية	17.000.000,00
مساهمة في تسيير الجمعيات والمؤسسات الإسلامية	29.500.000,00
التأطير الديني بالمساجد	1.989.119.145,00
طبع، توزيع وحفظ القرآن الكريم	50.466.200,00
إحياء وحفظ التراث الثقافي والديني	712.000,00
التأطير الديني بالخارج	220.400.000,00
المجمـــــــــوع	2.468.553.045,00
الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامية والأماكن الثقافية	
الأماكن الروحية والثقافية (الإدارة المركزية)	13.973.200,00
الأماكن الروحية والثقافية (المندوبيات الجهوية للشؤون الإسلامية)	82.055.800,00
المجمـــــــــوع	96.029.000,00
التكوين والتعليم الديني	
مواكبة التعليم العتيق	273.529.000,00
تطوير التعليم والتكوين بالمؤسسات التابعة لجامعة القرويين	114.909.400,00
تأهيل القيمين الدينيين	104.500.000,00
محاربة الأمية بالمساجد	180.000.000,00
المجمـــــــــوع	672.938.400,00
مجـــموع	3.343.641.000,00
مجموع اعتمادات ميزانية التسيير	4.454.388.000,00

2- ميزانيـة الاستثمـار :

بلغت الاعتمادات المسجلة برسم ميزانية الاستثمار للسنة المالية 2022 مبلغ **1.067.239.000,00** درهم كاعتمادات الأداء، و **900.000.000,00** درهم كاعتمادات الالتزام.

وستوظف هذه الاعتمادات لإنجاز المشاريع الآتية:

بيان النفقة	المبلغ بالدرهم
1- توسعة الشبكة الخاصة بالمساجد (بناء المساجد)	217.000.000,00
2- صيانة وتحسين جودة المساجد:	
- تأهيل المساجد المتضررة	270.364.000,00
- تجهيز المساجد وإمدادها بالمستلزمات الضرورية	70.000.000,00
- الوقاية من الحرائق والهلع	3.000.000,00
- تعميم ربط المساجد بالماء الصالح للشرب والكهرباء	3.000.000,00
- ولوجيات ذوي الاحتياجات الخاصة بالمساجد	2.000.000,00
- النجاعة الطاقية	30.000.000,00
- تأهيل أماكن الوضوء والمنشآت الصحية	2.000.000,00
3- المحافظة على المساجد التاريخية وترميمها	122.271.000,00
4- مساهمة لفائدة مؤسسة مسجد الحسن الثاني بالدار البيضاء	50.000.000,00
بناء وتجهيز مؤسسات التعليم العتيق	50.000.000,00
بناء المركبات الدينية والثقافية للأوقاف	123.585.000,00
بناء وتجهيز المقرات الإدارية	26.000.000,00
مساهمة الوزارة في اتفاقيات الشراكة الموقعة لترميم الممتلكات الوقفية الاجتماعية والثقافية	76.000.000,00
تحديث الإدارة	18.219.000.00
التأطير الديني	3.800.000,00
المجموع	1.067.239.000,00

تلكم، سيدتي الرئيسة، حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أهم منجزات الوزارة خلال سنة 2021، والأوراش المفتوحة والمشاريع المبرمجة برسم سنة 2022.

أشكركم على تتبعكم وحسن إصغائكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ملخص تدخلات السيدات والسادة المستشارين

خلال المناقشة ثمن السيدات والسادة المستشارون الدور الذي تقوم به الوزارة من أجل الحفاظ على الأمن الروحي وترسيخ المذهب المالكي المتسم بالوسطية والاعتدال والتسامح وفق منظومة ثابتة مبنية على الثوابت الجامعة الموحدة تحت القيادة الرشيدة لأمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

هذا وقد استأثر النقاش جملة من المواضيع صبت في مجملها حول تأهيل الحقل الديني وتعزيز حضوره في النسيج المجتمعي، حيث أجمع جل المتدخلين على أهمية الاستراتيجية المتبعة من طرف الوزارة في تدبير الشأن الديني، والهادفة إلى تحقيق التنمية في منظورها الشمولي.

فبخصوص الميزانية المرصودة أكد جل المتدخلين على محدوديتها مطالبين دعمها قصد مواصلة تدبير المنظومة الدينية لبلادنا.

أما فيما يتعلق بالوضعية الاجتماعية للقيمين الدينيين فقد تمت المطالبة بالاهتمام بهذه الفئة، وتسوية أوضاعها المادية والاجتماعية (كالتقاعد والتغطية الصحية)

نظير الخدمات التي تقدمها في حفظ الأمن الروحي للمغاربة وضمان الاستقرار للبلاد.

كما أكدوا على ضرورة مواصلة تنظيم دورات تكوينية لفائدتهم بصفة منتظمة قصد تأهيلهم والرفع من مستوى أدائهم.

وفي مجال الدبلوماسية الدينية تمت الإشادة بها وبالمنجزات التي تم تحقيقها خاصة بالقارة الإفريقية.

أما بالنسبة لموضوع الحج فقد تم التساؤل حول موعد استئناف هذه الفريضة خاصة في ظل استمرار تقلب الوضعية الوبائية، جراء تفشي وباء كورونا المستجد مع العلم أن قرار التنظيم يبقى من اختصاص المملكة العربية السعودية.

وفيما يخص الأضرحة والزوايا ، أكد السيدات والسادة المستشارين على وجوب إيلاء العناية الخاصة بها باعتبارها مآثر دينية مصنفة كتراث تقافي وحضاري عالمي، وبضرورة مراقبتها والإشراف عليها لما يتم فيها من ممارسات لاأخلاقية من قبيل انتشار الشعوذة والخرافات الأمر الذي يقتضي وضع إطار تدبير حكيم ومنظم يرتكز بالأساس على التوعية الدينية.

أما بالنسبة للمساجد ، طالبوا بضرورة إعداد منهجية وطنية جديدة للاعتناء بها وبناءها وترميمها، وفي السياق ذاته استفسر أحد السادة المستشارين حول أسباب هدم "مسجد السنة" بالدار البيضاء على سبيل المثال وكذا التدابير المتخذة في هذا الإطار.

كما تطرقوا أيضا إلى المشكل المتعلق بالمساجد المغلقة وأجمعوا على وجوب فتحها وإصلاحها مثال "المسجد الأعظم" بمدينة أزمور.

ومن جهة أخرى، تم التنويه بدور مؤسسات التعليم العتيق والكتاتيب القرآنية في خلق أجيال متوازنة ومعتدلة ووجوب الاهتمام بها والحفاظ عليها خدمة للأمن الروحي وحفاظا على التراث الديني العريق، كما أشار أحد المتدخلين إلى أهمية هذه المؤسسات في خلق مناصب الشغل لفئة الشباب.

أما فيما يتعلق بالمنظومة التعليمية، استفسر أحد المتدخلين حول مآل مادة التربية الإسلامية في المناهج والمقررات الدراسية.

كما تساءل أحد المتدخلين عن دور الوزارة في مراقبة ظاهرة الرقية الشرعية وما يشوبها من ممارسات واختلالات غير قانونية مما يشكل تهديدا للمجتمع.

وفيما يخص التوعية الدينية ثمن المتدخلون الدور الذي تلعبه خطبة الجمعة لما لها من مكانة في التوجيه والتشريع الإسلامي، حيث طالبوا بضرورة توحيد الخطاب وكذا الارتقاء بالخطبة المنبرية شكلا ومضمونا.

ومن جهة أخرى، تطرق أحد السادة المستشارين إلى وجوب العناية بالتدبير الإداري من خلال اعتماد منظومة معلوماتية ووسائل التواصل الحديثة من أجل مواكبة الشباب في التأهيل والتأطير الديني.

الجـــــــــواب

في مستهل جوابه، شكر السيد الوزير السيدات والسادة المستشارين على تدخلاتهم التي تنم عن اهتمامهم بالحقل الديني والأمن الروحي للمغاربة، كما أشاد بمستوى الوعي الدقيق بالقضايا الدينية، وأكد على أن المغرب يستمد أمنه وقوته من إمارة المؤمنين. كما أعرب عن التجاوب الإيجابي مع كافة الاقتراحات، مشيرا الى ضرورة توسيع هذه اللقاءات التواصلية مع المؤسسة التشريعية كونها فرصة سانحة لتقاسم الأفكار ووجهات النظر لتجويد الأداء في إطار مواصلة اصلاح الشأن الديني وتحصين المجتمع الإسلامي عامة والمغربي خاصة من نوازع التطرف.

كما أفاد أن الشأن الديني مختلف عن باقي الشؤون الأخرى، مما يساهم في تحقيق "التنمية" بمفهومها الواسع كما حددها الإسلام وهي "التزكية "وعلاقة بالموضوع أضاف أن الشأن الديني ليس منعزلا ولا يمكن تضييقه أو توسيعه، بل هو جزء من الكل وأن سياسة تدبيره مستمدة من مشروعية إمارة المؤمنين القائمة على البيعة المتجددة.

وفي هذا السياق أكد أن المغرب يحظى بنموذج ديني منفرد يبقى الحفاظ عليه وتسويقه مسؤولية جماعية مشتركة.

وبخصوص خطبة الجمعة أفاد السيد الوزير على وجوب اعتماد توحيد الخطاب والارتقاء به استنادا على نهج السنة النبوية والمذهب الملكي، وعلاقة بالموضوع تم وضع برنامج تكوين لفائدة الأئمة.

وفيما يخص الوضعية الاجتماعية والمادية للقيميين الدينيين، أبرز أن هذه الفئة تحظى بأولوية وعناية واهتمام دائم، بفضل الرعاية السامية لأمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس تصره الله، وذلك من خلال تحسين الأجور، ومنح المكافئات والمساعدات الاجتماعية والاستفادة من التغطية الصحية لهم ولذويهم.

كما أشار أن ملف التقاعد يعتبر من ضمن المطالب الاجتماعية التي تشغل اهتمام الوزارة.

وفي سياق آخر، وبخصوص الزوايا والأضرحة وانتشار ظاهرة الشعوذة بها، أفاد أن عدم اتخاد الوزارة أي اجراء ناتج عن غياب نص قانوني خاص بهذا الباب، وأن مسألة مراقبتها والاشراف عليها موكول للسلطات العمومية.

أما بالنسبة لموضوع الحج، أفاد أن المملكة العربية السعودية هي المسؤولة عن اتخاذ قرار تحديد موعد استئناف المناسك.

ومن جهة أخرى، وبخصوص الرقية الشرعية، أوضح أنها ممارسات شعبية أفرزت سلوكيات لا علاقة لها بالإسلام، وبأن لها أصل شرعي، وبكون مسألة مراقبتها وتقنينها من الانحراف موكول لذوي الاختصاص.

كما أشار إلى استراتيجية الوزارة في تزويد المنظومة التربوية التعليمية بمقررات دينية إسلامية بالتنسيق مع وزارة التربية الوطنية.

وفي سياق آخر، أشار إلى مواكبة الوزارة الدائم لأوراش التحديث بالاعتماد على المنظومة المعلوماتية خاصة في مجال التكوين الديني لاسيما العنصر النسوي.

أما فيما يخص مؤسسة الوقف تطرق السيد الوزير للاستراتيجية المتبعة والعمل المنجز للارتقاء بها، سواء فيما يتعلق بإطارها القانوني أو بآليات التسيير وذلك وفق معايير وضوابط شرعية، وكذا وضع مدونة كمرجع مضبوط وجامع بين ما هو حديث وقديم تحت اشراف الناظر الأعلى أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

أما فيما يتعلق ببناء المساجد أشار أن الوزارة بصدد انجاز برامج وأشغال، والإعداد لدراسات على مستوى الجماعات المحلية من أجل التحديد الدقيق للحاجيات السنوية من البنايات.

ومن جهة أخرى، أكد اهتمام الوزارة بمجال الترميم لما يعكسه من حفاظ على الهوية التاريخية لبلادنا، حيث قامت الوزارة بترميم عدة منشآت بشراكة مع وزارة الثقافة عبر شركات خاصة تحت إشراف أطر ومهندسي وزارة الأوقاف، وفي السياق ذاته أفاد السيد الوزير أنه تم تأسيس أكاديمية لتكوين أطر ومتخصصين في الترميم، وأشار

لضرورة التنسيق بين جل القطاعات الحكومية قصد الحفاظ على التراث اللامادي لبلادنا.

كما أعرب السيد الوزير عن ارتياحه لما حققته الوزارة من إنجازات في مجال تدبير الحقل الديني سيرا على نهج أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــرير

لجنة الخارجية والدفاع الوطني واالمغاربة المقيمين في الخارج

حـــــــــول

مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني

=برسم السنة المالية 2022 =

رئيسة اللجنة
نائلة مية التازى

مقررة اللجنة
صفية بلفقيه

الأمانـــة العامـــــة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة الخارجية والدفاع الوطني
والمغاربة المقيمين في الخارج

الولاية التشريعية 2021-2027
السنة التشريعية 2021-2022
= دورة أكتوبر 2021 =

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحتـرم ،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون ،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون ،

يشرفني أن أرفع للمجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج حول مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني برسم السنة المالية 2022.

خصصت اللجنة يوم الثلاثاء 23 نونبر 2021 لدراسة مشروع الميزانية المذكورة برئاسة السيدة نائلة مية التازي رئيسة اللجنة وحضور السيد عبد اللطيف لوديي الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني.

بداية أتقدم للسيد الوزير بجزيل الشكر على التوضيحات والبيانات التي قدمها وكذا الأجوبة الدقيقة على استفسارات وتساؤلات السيدات والسادة المستشارين.

في مستهل الاجتماع قدم السيد الوزير المنتدب عرضا شاملا تطرق من خلاله لملامح مشروع الميزانية الذي يستمد مقوماته من الرعاية التي يوليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، الرامية إلى:

- حماية السيادة الوطنية والدفاع عن الوحدة الترابية.
- تقوية الحراسة الحدود البرية والجوية والبحرية لمواجهة كل التهديدات والمخاطر المترتبة عن تنامي الهجرة السرية وتفشي الجريمة المنظمة العابرة للحدود وكذا ظواهر الإرهاب.
- مواصلة مساهمة المغرب المتميزة في عمليات حفظ السلام والأمن الدوليين.
- عمليات الإنقاذ والإغاثة وفك العزلة والمساعدة الإنسانية لفائدة المناطق النائية والمنكوبة انسجاما مع قيم التضامن الإنساني.

وتماشيا مع هذه المرجعية يروم مشروع الميزانية إلى تحقيق الأهداف التالية:

مواصلة تعزيز وعصرنة الخطط الدفاعية والأمنية الاستباقية للقوات المسلحة الملكية بجميع مكوناتها.

تنمية قدراتها الميدانية وتعزيز مواردها البشرية ورفع مستوى كفاءتها وجاهزيتها على المدى المتوسط والبعيد تطبيقا للتعليمات الملكية السامية في الأمر اليومي للقوات المسلحة الملكية بمناسبة الذكرى 65 لتأسيسها.

- تحسين ظروف عيش العسكريين ودعم المشاريع الاجتماعية لفائدة منتسبي القوات المسلحة الملكية العاملين والمتقاعدين وذويهم.
- مواصلة العمل بالخدمة العسكرية ومساهمة القوات المسلحة الملكية في تكوين الشباب واعدادهم لتسهيل اندماجهم المهني والاجتماعي.

- تطوير الحكامة الجيدة في تدبير ميزانية قطاع الدفاع الوطني وترتيب الأولويات وذلك حفاظا على التوازن بين الإمكانيات والحاجيات المتزايدة التي تمليها المهام المتنامية لأفراد القوات المسلحة الملكية والتي تعرفه تكلفتها منحا تصاعديا على اعتبار ضرورة مواكبة التقدم التكنولوجي المتسارع في هذا المجال.
- كما استعرض الأنشطة والمجالات والمحاور التي تندرج ضمن اختصاص القوات المسلحة الملكية ومختلف الميادين التي تشتغل بها.

حيث اوضح انه خلال اعداد مشروع الميزانية تم استحضار مختلف الاكراهات التي فرضتها مواجهة جائحة كورونا، والالتزام بالتوجهات والاولويات المسطرة لإعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022.

حيث سيبلغ الغلاف المالي الإجمالي لميزانية إدارة الدفاع الوطني 50,3 مليار درهم مقابل 47,4 مليار درهم برسم سنة 2021، أي بزيادة قدرها 2,9 مليار درهم أي بنسبة % 6.

وتتوزع الاعتمادات المدرجة في مشروع ميزانية إدارة الدفاع الوطني لسنة 2022 على الشكل التالي :

← - ميزانية التسيير:

➢ باب الموظفين:

37,8 مليار درهم أي بزيادة 2,7 مليار درهم مقارنة مع السنة الماضية.

➢ **نفقات التسيير المختلفة** :

سيبلغ الغلاف المالي ما يناهز 7,4 مليار درهم أي بزيادة نسبة 2,2% مقارنة مع سنة 2021.

➢ ميزانية التجهيز:

الاعتمادات لم تعرف أي تغيير مقارنة مع سنة 2021 إذ استقرت فيما قدره 5,14 مليار درهم وذلك احتراما للمنهجية الرامية إلى عقلنة النفقات التي أملتها الظروف الاستثنائية التي تجتازها البلاد مما جعل إدارة الدفاع الوطني تنخرط على غرار باقي مكونات الحكومة في عقلنة وترشيد النفقات العمومية عبر التحكم في كلفة المشاريع والتركيز على الأولويات.

أما بخصوص اعتمادات الالتزام فقد عرفت ارتفاعا طفيفا بلغ 287 مليون درهم مقارنة مع سنة 2021.

➢ مساهمة النفقات المشتركة للميزانية العامة للدولة:

لم يعرف الغلاف المالي المرصود لهذه النفقات أي تغيير مقارنة مع سنة 2021 إذ استقر في 10,4 مليار درهم.

ويتضمن هذا التقرير :

- ✓ عرض السيد الوزير المنتدب ؛
- ✓ ملخص تدخلات السيدات والسادة المستشارين ؛
- ✓ جواب السيد الوزير المنتدب.

عرض السيد الوزير

المملكـــة المغربيـــة

إدارة الدفاع الوطني

عرض السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني حول مشروع ميزانية إدارة الدفاع الوطني للسنة المالية 2022

لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج بمجلس المستشارين

الثلاثاء 23 نونبر 2021

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام
على أشرف المرسلين وآله وصحبه

السيدة رئيسة اللجنة المحترمة،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن ألتقي بكم في هذه المناسبة السنوية، التي تخصصها لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج لدراسة ومناقشة مشروع الميزانية الفرعية لإدارة الدفاع الوطني، وأغتنم هذه الفرصة لأتقدم إليكم السيدة الرئيسة بخالص التهاني بمناسبة انتخابكم رئيسة للجنة متمنيا لكم كل التوفيق والنجاح، كما أهنئ كافة أعضاء هذه اللجنة الموقرة على الثقة التي حظوا بها من طرف المواطنات والمواطنين.

حضرات السيدات والسادة، سيكون هذا اللقاء فرصة لاطلاعكم على المجهودات المبذولة من طرف القوات المسلحة الملكية من أجل الدفاع عن الوحدة الترابية ومراقبة الحدود واستتباب الأمن والاستقرار لبلادنا والمساهمة في عمليات السلم والأمن خارج المملكة وفق **التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية**.

وقبل عرض مضامين هذا المشروع، وجبت الإشارة إلى أن بلورته قد تمت وفق مرجعية منبثقة من **التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة نصره الله**، وذلك من أجل تمكين القوات المسلحة الملكية من القيام بمهامها المتعددة بنجاعة ومهنية عالية في:

- حماية السيادة الوطنية والدفاع عن الوحدة الترابية؛
- تقوية الحراسة على الحدود البرية والجوية والبحرية لمواجهة كل التهديدات والمخاطر المترتبة عن تنامي الهجرة السرية وتفشي الجريمة المنظمة العابرة للحدود إضافة إلى ظواهر الإرهاب؛
- مواصلة مساهمتها المتميزة في عمليات حفظ السلام والأمن الدوليين؛
- عمليات الإنقاذ والإغاثة وفك العزلة والمساعدة الإنسانية لفائدة سكان المناطق النائية والمنكوبة.

وتماشيا مع هذه المرجعية، يروم مشروع هذه الميزانية إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. مواصلة تعزيز وعصرنة الخطط الدفاعية والأمنية الاستباقية للقوات المسلحة الملكية، بجميع مكوناتها؛
2. تنمية قدراتها الميدانية وتعزيز مواردها البشرية ورفع مستوى كفاءتها وجاهزيتها على المدى المتوسط والبعيد تطبيقا **للتعليمات الملكية السامية** المضمنة في "الأمر اليومي" للقوات المسلحة الملكية بمناسبة الذكرى 65 لتأسيسها؛
3. تحسين ظروف عيش العسكريين ودعم المشاريع الاجتماعية لفائدة منتسبي القوات المسلحة (العاملين والمتقاعدين) وذويهم؛

4. مواصلة العمل بالخدمة العسكرية ومساهمة القوات المسلحة الملكية في تكوين الشباب وإعدادهم لتسهيل اندماجهم المهني والاجتماعي؛
5. تطوير الحكامة الجيدة في تدبير ميزانية قطاع الدفاع الوطني وترتيب الأولويات وذلك للحفاظ على التوازن بين الامكانيات والحاجيات المتزايدة التي تمليها المهام المتنامية لأفراد القوات المسلحة الملكية والتي تعرف تكلفتها منحا تصاعديا على اعتبار ضرورة مواكبة التقدم التكنولوجي المتسارع في هذا المجال.

واستنادا على ما سبق، اسمحوا لي السيدة الرئيسة المحترمة، السيدات والسادة المستشارين المحترمين أن أتناول في هذا العرض تفاصيل مشروع ميزانية قطاع الدفاع الوطني برسم سنة 2022 وما تحقق من إنجازات خلال السنة الحالية، وذلك من خلال:

الباب الأول: تقديم مشروع الميزانية برسم سنة 2022.

الباب الثاني: الإنجازات المسجلة برسم ميزانية سنة 2021.

الباب الأول:
مشروع الميزانية برسم سنة 2022

أستهل هذا الباب بالإشارة إلى أن مشروع الميزانية الفرعية لإدارة الدفاع الوطني لسنة 2022 يعكس أهمية المجهود المبذول ويأخذ بعين الاعتبار الامكانيات المالية المتاحة للقيام بمختلف المهام الموكولة إلى القوات المسلحة الملكية على أحسن وجه، ومتابعة تمويل الالتزامات المرتبطة بمخطط عصرنة وتحديث تجهيزاتها وآلياتها.

وفي هذا الصدد، تم إعداد مشروع هذه الميزانية من خلال استحضار مختلف الاكراهات التي فرضتها مواجهة جائحة كورونا والالتزام بالتوجهات والأولويات المسطرة لإعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022، حيث سيبلغ سنة 2022 الغلاف الإجمالي لميزانية هذه الإدارة **50,3 مليار** درهم مقابل **47,4 مليار** درهم برسم سنة 2021 بزيادة قدرها **2,9** مليار درهم أي بنسبة **6 %**.

وتتوزع الاعتمادات المدرجة في مشروع ميزانية إدارة الدفاع الوطني لسنة 2022 المعروض أمام أنظار لجنتكم الموقرة على الشكل التالي:

I- ميزانية التسيير

1. باب الموظفين

بلغ الغلاف المالي المخصص لهذا الباب **37,8 مليار** درهم أي بزيادة **2,7 مليار** درهم مقارنة مع السنة الماضية، وستمكن هذه الزيادة من تغطية أهم النفقات التالية:

- **600 مليون** درهم لتغطية رواتب وأجور وتعويضات **10.800** منصب مالي جديد المقترح إحداثه، والتي ستخصص لسد حاجيات الوحدات العسكرية المحدثة من طرف القيادة العليا للقوات المسلحة الملكية من أجل تعزيز حراسة الحدود وكذا السريات والوحدات الجديدة التابعة للدرك الملكي لتغطية جل أقاليم وجهات المملكة؛
- **520 مليون** درهم لتغطية مساهمة الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد؛
- **555 مليون** درهم لتحمل نفقات الأجور والتغذية والتعويضات المترتبة عن العمل بالخدمة العسكرية لفوج سنة 2022.

2. نفقات التسيير المختلفة

سيسجل هذا الباب ارتفاعا طفيفا حيث سيبلغ الغلاف المالي ما يناهز **7,4 مليار** درهم أي بزيادة بنسبة **2,2 %** مقارنة مع سنة 2021، تم رصد نسبة كبيرة منه لتسوية ودعم المتقاعدين المنخرطين الجدد في مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين.

وقد تم الحرص على برمجة مبلغ إجمالي لباب "نفقات التسيير المختلفة" لتغطية الاحتياجات الضرورية فقط والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- رصد ما يناهز **1,19 مليار** درهم كاعتمادات لفائدة كل من مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية وتعاضدية القوات المسلحة الملكية؛
- **534 مليون** درهم لأداء مستحقات الماء والكهرباء والاتصالات مع تشجيع استعمال الطاقات المتجددة؛
- **333 مليون** درهم كإعانات مبرمجة لفائدة المستشفيات العسكرية والمؤسسات الأخرى التابعة لإدارة الدفاع الوطني؛
- **104 مليون** درهم لتحمل نفقات التسيير المترتبة عن العمل بالخدمة العسكرية لفوج سنة 2022.

وسيخصص المبلغ المتبقي لتغطية النفقات التالية:

- نفقات التسيير لفائدة القوات المسلحة الملكية بجميع مكوناتها البرية والجوية والبحرية والدرك الملكي والحرس الملكي وكذا المديرية العامة للدراسات والمستندات؛
- مستحقات الوقود الضرورية لتشغيل مختلف المعدات؛
- نفقات كراء المساكن الوظيفية لفائدة أفراد الدرك الملكي؛
- تكاليف التدريبات والتدخلات العسكرية التي تقوم بها القوات المسلحة الملكية في الداخل والخارج من أجل تقديم مساعدات إنسانية كنشر مستشفيات عسكرية متنقلة، مع ما يتطلبه كل ذلك من مصاريف التنقل والإيواء والإطعام والعتاد والذخيرة؛
- شراء الأدوية والمواد الصيدلية والمختبرية والتوابع لفائدة الوحدات العسكرية والمستشفيات الميدانية والتجريدات العسكرية؛
- نفقات الحفاظ على جاهزية المعدات وضمان ما يحتاجه تشغيلها من صيانة وإصلاح.

II- ميزانية التجهيز

بالنسبة لميزانية التجهيز فإن اعتمادات الأداء لم تعرف أي تغيير مقارنة مع سنة 2021 إذ استقرت فيما قدره **5,14 مليار** درهم، وذلك احتراما للمنهجية الرامية إلى عقلنة النفقات العمومية التي أملتها الظروف الاستثنائية التي تجتازها بلادنا، مما جعل إدارة الدفاع الوطني تنخرط على غرار باقي مكونات الحكومة في عقلنة وترشيد النفقات العمومية عبر التحكم في كلفة المشاريع والتركيز على الأولويات. أما بخصوص اعتمادات الالتزام فقد عرفت ارتفاعا طفيفا بلغ **287 مليون** درهم مقارنة مع سنة 2021.

وفي هذا الإطار، خصصت اعتمادات ميزانية التجهيز لتغطية العمليات التالية:

- شراء المعدات والأسلحة والذخيرة لفائدة القوات المسلحة الملكية بجميع مكوناتها البرية والجوية والبحرية والدرك الملكي؛
- بناء ثكنات جديدة؛

- تأهيل المستشفى العسكري الدراسي محمد الخامس بالرباط من أجل تطوير آليات الاستقبال وتوسعة البنيات التحتية الاستشفائية؛
- إصلاح وصيانة العتاد العسكري لفائدة القوات المسلحة الملكية بجميع مكوناتها والتي تشمل الوحدات العائمة التي وصلت مرحلة الصيانة وكذا الطائرات بما فيها الطائرات المضادة للحرائق؛
- مواصلة بناء وتجهيز مراكز جديدة ذات مواصفات حديثة لتمكين الدرك الملكي بصفة تدريجية من تغطية جل الأقاليم وجهات المملكة؛
- تعزيز البنية التحتية واقتناء التجهيزات الضرورية لمراقبة الحدود؛
- تأهيل المطار العسكري بخريبكة؛
- وضع شبكة مؤمنة ذات صبيب عالي تمكن القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي من ضمان سلامة تبادل الاتصالات والمعلومات.

III– مساهمة النفقات المشتركة للميزانية العامة للدولة

على خلاف ميزانيتي التسيير والتجهيز، لم يعرف الغلاف المالي المرصود لهذه النفقات أي تغيير مقارنة مع سنة 2021، إذ استقر في **10,4 مليار** درهم، وسيخصص هذا الغلاف المالي لخدمة الدين العسكري المترتب عن تنفيذ المخططات الرامية إلى عصرنة قدرات القوات المسلحة الملكية بكل مكوناتها البرية والبحرية والجوية وكذا الدرك الملكي من خلال إبرام العديد من الصفقات من أجل اقتناء التجهيزات والمعدات العسكرية، وسيخصص كذلك لتغطية الالتزامات الجديدة لشراء معدات عسكرية وأمنية.

السيدات والسادة المستشارين، إن هذه الميزانية ستمكن على المستوى الوطني من توفير الاعتمادات اللازمة حتى يتسنى للقوات المسلحة الملكية تحمل مهام الدفاع عن حوزة الوطن ومقدساته ومكتسباته، التي تعتبر أولوية الأولويات بالنسبة لبلادنا، بالإضافة إلى مواصلة العمل بالخدمة العسكرية ومساهمة هذه القوات إلى جانب الأجهزة الوطنية الأخرى في مواجهة التهديدات الارهابية ومحاربة الجريمة المنظمة العابرة للقارات والتهريب والهجرة غير الشرعية وكذا مواصلة تقوية الحراسة على الحدود البرية والجوية والبحرية خصوصا في أقاليمنا الجنوبية والمناطق الشرقية، كما ستساهم في مواصلة المجهود المبذول من أجل محاربة جائحة كوفيد-19 من خلال تعبئة الموارد البشرية والمادية والإيوائية والطبية واللوجيستيكية، التي تتوفر عليها القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي وباقي مكونات قطاع الدفاع الوطني.

وعلى المستوى الدولي، ستوفر الميزانية المرصودة برسم السنة المقبلة الاعتمادات المالية الضرورية لمواصلة مساهمة القوات المسلحة الملكية، **بتوجيهات ملكية سامية**، في عمليات حفظ السلام لفائدة بعض البلدان الشقيقة والصديقة والقيام بمهام أخرى متعددة.

الباب الثاني:
الانجازات المسجلة برسم ميزانية سنة 2021

بعد التطرق إلى الخطوط العريضة لمشروع ميزانية إدارة الدفاع الوطني برسم سنة 2022، يشرفني أن أعرض أمامكم موجزا لإنجازات هذه الإدارة برسم سنة 2021 والتي تمحور حول الأنشطة التالية:

- حماية السيادة الوطنية ومراقبة الحدود البرية والجوية والبحرية؛
- دور التكوين العسكري في تنمية قدرات أفراد القوات المسلحة الملكية وتعزيز مؤهلاتهم؛
- الاستعداد لاستقبال الفوج 37 للخدمة العسكرية؛
- تنزيل التشريعات المتعلقة بصناعة الدفاع داخل التراب الوطني؛
- تأطير وتشجيع البحث العلمي البحري؛
- التدابير المتخذة من طرف قطاع الدفاع الوطني للتصدي لفيروس كورونا؛
- مساهمة القوات المسلحة الملكية في ميادين التعاون الدولي والأعمال الإنسانية؛
- دور القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي في مجالات الوقاية والتصدي لحرائق الغابات والمساعدات الإنسانية؛
- دور الدرك الملكي في الحفاظ على النظام العام والسلامة الطرقية؛
- تحسين الخدمات الصحية والاجتماعية؛
- تدبير مجال أمن نظم المعلومات؛
- مساهمة مركز الاستشعار البعدي الفضائي في التدبير الجيد للموارد المائية والفلاحية والغابوية وإعداد خرائط طوبوغرافية عالية الدقة.

المحور الأول
حماية السيادة الوطنية ومراقبة الحدود البرية والجوية والبحرية

تعتبر مراقبة الحدود والساحل وتطوير القدرات لمواجهة التهديدات من الاهتمامات الرئيسية للقوات المسلحة الملكية، وفي هذا الإطار، **وطبقا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية**، تقوم القوات المسلحة الملكية بمختلف مكوناتها البرية والجوية والبحرية والدرك الملكي، بتعبئة موارد مادية وبشرية مهمة وذلك من أجل:

- ✓ أمن ومراقبة وحراسة الحدود البرية على طول حوالي 3.300 كلم؛
- ✓ حراسة ومراقبة السواحل على مسافة 3.500 كلم تقريبا؛
- ✓ مراقبة المجال الجوي.

ومن أجل أداء هذه المهام على أحسن وجه، تعتمد القوات البرية في مراقبة الحدود البرية والساحل على نقط ثابتة ونقط للدعم وكذا فرق للتدخل بالإضافة إلى جهاز للمراقبة الإلكترونية. ومن جهتها تقوم القوات الملكية الجوية بمساهمة فعالة في هذا الشأن عن طريق سلسلة من الرادارات الثابتة للمراقبة الجوية ضد أي اختراق جوي. أما البحرية الملكية فتعمل

على مراقبة ومواجهة الأنشطة غير المشروعة داخل المياه الإقليمية بواسطة رادارات للمراقبة البحرية وكذا عن طريق تعبئة وحدات للتدخل على طول السواحل.

علاوة على ذلك يساهم الدرك الملكي من جانبه في مراقبة الحدود ضد كل التهديدات وكذا تقديم الدعم على عدة مستويات تشمل المجال البري والجوي والبحري.

وفي هذا الصدد، عملت القوات المسلحة الملكية، تنفيذا **للتعليمات الملكية السامية**، من خلال حرفيتهم العالية في مجال التخطيط والقيادة والتنفيذ العملياتي، على تعزيز الشريط الحدودي "الكركرات" وفق خطة محكمة لقطع الطريق ودحر مناورات المرتزقة وأعداء وحدتنا الترابية، حيث أظهرت هذه القوات للعالم أجمع جدوى ومشروعية هذه العملية النوعية التي مكنت من ضمان التدفق الآمن للبضائع والأشخاص بين المغرب وعمقه الافريقي.

وفيما يتصل بتدبير إشكالية الهجرة السرية، تقوم القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي بمواجهة وتدبير الهجرة غير الشرعية التي تستدعي بدل مجهودات متواصلة ويقظة مستمرة للتصدي لها. وهكذا فالجهد متواصل لتعزيز الموارد البشرية والتجهيزات والمعدات اللازمة لمراقبة الحدود وإنقاذ المرشحين للهجرة غير الشرعية من مخاطر الغرق والموت في المياه الاقليمية.

في هذا الصدد، فقد تمكنت وحدات البحرية الملكية والدرك الملكي خلال الفترة الممتدة بين الفصل الثاني من سنة 2020 والفصل الأول من 2021 من إحباط عدد كبير من محاولات الهجرة غير الشرعية وإنقاذ المهاجرين من الغرق والموت هممت ما يقارب **51.500** مرشحا للهجرة السرية **32.896** مغربيا و**18.604** أجنبيا، وقد تم تسجيل 90 % من هذه المحاولات على مستوى مدن تطوان ووجدة والناظور.

وفي مجال محاربة تهريب المخدرات، سجلت وحدات الدرك الملكي **7560** مخالفة مكنت من تفكيك 80 شبكة إجرامية وتوقيف **8645** شخصا، كما تمكنت مصالح الدرك الملكي من حجز أزيد من **390** طنا من المخدرات بجميع أنواعها وكذا مختلف وسائل النقل المستعملة في هذا الإطار.

المحور الثاني:
دور التكوين العسكري في تنمية قدرات أفراد القوات المسلحة الملكية وتعزيز مؤهلاتهم

تنفيذا للتعليمات **السامية لصاحب الجلالة، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية**، تم إعداد مخطط للتكوين 2020-2025 مع ملاءمة دائمة واستباقية للتكوين العسكري وحاجيات مختلف مكوناتها.

وفي هذا الإطار، يولي **صاحب الجلالة، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية**، أهمية بالغة لتكوين أفراد القوات المسلحة الملكية، حيث تتوفر القوات المسلحة الملكية على مؤسسات متعددة لتكوين:

- ضباط سلاح الأرض، الدرك الملكي، المديرية العامة للدراسات والمستندات، الحرس الملكي والقوات المساعدة؛

- ضباط البحرية الملكية؛
- ضباط القوات الملكية الجوية؛
- الأطباء الضباط وأطباء طب الأسنان والصيادلة والبياطرة؛
- الموظفين العسكريين؛
- الضباط المساعدات الاجتماعيات.

1. التكوين الأولي والتكوين المستمر للعسكريين

في هذا الإطار، استفاد من التكوين العسكري الأساسي والتكوين العسكري المستمر برسم سنة 2021، حوالي **21.600** متدربا بما فيهم أفراد القوات المساعدة.

2. تكوين ضباط وضباط الصف التابعين للدرك الملكي

في هذا الصدد، تم تكوين **13.162** عنصرا من عناصر الدرك الملكي في مختلف مراكز ومدارس التكوين التابعة للدرك الملكي والمؤسسات المدنية للتعليم العالي بالمغرب، بالإضافة إلى مختلف التكوينات التي تلقتها هذه العناصر في الخارج، والتي شملت المجالات الأمنية والقضائية والعسكرية والعلمية والتقنية.

3. التكوين الشبه عسكري

في إطار المساعدة على التكوين، تقوم القوات المسلحة الملكية كل سنة بتقديم دعم أساسي في مجالات التكوين الأولي والمستمر لفائدة بعض الموظفين التابعين لبعض المؤسسات المدنية كالمديرية العامة للجمارك والضرائب غير المباشرة وكذا لفائدة بعض المدارس العليا كالمدرسة المحمدية للمهندسين والمدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين والمعهد الملكي للإدارة الترابية.

وجدير بالإشارة أن القوات المسلحة الملكية تتكفل كليا بنفقات التكوين العسكري وكذا بالإيواء وبالمأكل وبتنقل المتدربين خلال فترة التكوين التطبيقي الميداني، وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا التكوين **1808** فردا.

4. تكوين العسكريين الأجانب

يكتسي التكوين العسكري أهمية بالغة في تعزيز علاقات التعاون التي تربط القوات المسلحة الملكية ببعض الدول الصديقة والشقيقة خاصة الدول الإفريقية، إذ تستقبل المدارس ومراكز التكوين العسكري ببلادنا كل سنة متدربين أجانب من مختلف الرتب وفق برنامج يأخذ بعين الاعتبار طلبات هذه الدول وكذا القدرة الاستيعابية لهذه المؤسسات بمختلف تخصصاتها، حيث تتكفل بالمتدربين بشكل كامل، وفي هذا المجال استفاد برسم 2021 حوالي **758** عسكريا أجنبيا من التكوين داخل هذه المدارس والمراكز رغم الحالة الوبائية لجائحة كورونا التي لم تساعد على استقبال عدد أكبر. كما قامت المراكز ومدارس التكوين التابعة للدرك الملكي باستقبال 83 متدربا أجنبيا منهم 73 ضابطا يمثلون قوات الدرك لعدد من الدول الافريقية الصديقة.

5. الأساتذة والمؤطرون

بالإضافة إلى الضباط وضباط الصف، يساهم ما يزيد عن **300** مؤطر مدني في التكوين العام والجامعي خلال تداريب التكوين الأولي والمستمر، حيث يتم وضع هؤلاء الأساتذة والمؤطرين العسكريين رهن إشارة مدارس التكوين أو يتم إلحاقهم بها.

المحور الثالث:

الاستعداد لاستقبال الفوج 37 للخدمة العسكرية

تنفيذا للأوامر **السامية لصاحب الجلالة القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية**، تولي القوات المسلحة الملكية أهمية كبيرة للخدمة العسكرية من أجل النهوض بأوضاع الشباب من خلال تمكينهم من المساهمة في خدمة وطنهم والحصول على تكوين وتدريب يفتح فرص الاندماج المهني والاجتماعي أمام المجندين.

ومن أجل استئناف الخدمة العسكرية في أحسن الظروف، عملت القوات المسلحة الملكية على توفير جميع الإمكانيات اللازمة والمناسبة لتكوين الفوج السابع والثلاثين للمجندين، كما سهرت على وضع خطة لتنظيم عملية استقبال فوج المجندين الجدد للخدمة العسكرية، حيث تم القيام بأشغال تهيئة المرافق المعدة لاستقبال الوافدين وكذا تلك المعدة للتكوين وتجهيز الوحدات بكل الوسائل الضرورية من أجل استقبال المجندين.

ومن جهة أخرى، ومن أجل استقبال الفوج **37** تم إنشاء **4** مراكز جديدة للتكوين من أجل استقبال 20.000 مجندا وذلك بكل من بنسليمان وسيدي يحيى الغرب وبنكرير وطانطان تنضاف إلى **4** مراكز سخرت لاستقبال الفوج السابق، بالإضافة إلى عدة وحدات بالمنطقة الجنوبية سيتم إعدادها وتجهيزها في أفق استغلالها خلال مرحلة التخصص.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الداخلية ستعمل في القريب العاجل على إطلاق عملية إحصاء الأفراد الذين سيكونون الفوج السابع والثلاثين وتصنيفهم إثر الموافقة السامية **لصاحب الجلالة للقائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية ورئيس أركان الحرب العامة** في أفق انتقائهم وإدماجهم في الخدمة العسكرية برسم سنة 2022.

علاوة على ما سبق، لا بد من الإشارة إلى أن القوات المسلحة الملكية على أتم الاستعداد لاستقبال الفوج السابع والثلاثين للخدمة العسكرية. إذ أن هذه الاستعدادات، مستمرة بشكل فعال تحت إشراف لجنة مختصة، تشمل تتبع عملية إنشاء وتجهيز المراكز الجديدة، وإعادة صيانة المراكز القديمة، وتحيين برامج التكوين، وبرمجة دورات تكوينية وتدريبية همت المناهج البيداغوجية والتكوين الذاتي وكذا تحيين قواعد المعطيات وبرامج العمل والتتبع.

المحور الرابع:
تنزيل التشريعات المتعلقة بصناعة الدفاع داخل التراب الوطني

في إطار تفعيل مقتضيات القانون رقم 10.20 المتعلق بعتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة، تم إصدار المرسوم رقم 2.21.405 بتطبيق القانون السالف الذكر بعد المصادقة عليه في المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 28 يونيو 2021، والذي سيمكن بلادنا من تعزيز ترسانته القانونية وتحديثها انسجاما مع الالتزامات الدولية للمملكة، هدفها الرئيسي التأطير المحكم لهذا المجال مع الانفتاح على الأنشطة الصناعية المخصصة للدفاع وتطويرها داخل التراب الوطني.

ويهدف هذا المرسوم، إلى تحديد كيفيات ممارسة أنشطة تصنيع عتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة وكذا عمليات الاستيراد والتصدير والنقل المتعلقة بها، وذلك من خلال سن مقتضيات تمحور أساسا حول النقاط التالية:

- تحديد لوائح أنواع عتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة؛
- تأليف وكيفيات سير اللجنة الوطنية لعتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة؛
- إجراءات منح تراخيص التصنيع والتصدير من لدن إدارة الدفاع الوطني، ومنح تراخيص الاستيراد لفائدة المصنع؛
- التزامات الحاصلين على تراخيص التصنيع والاستيراد والتصدير المتمثلة في مسك سجلات بشأن أنشطة التصنيع والاستيراد والتصدير وإعداد تقارير حول هذه الأنشطة ووسم الأسلحة والذخائر، بالإضافة إلى المراقبة المفروضة على الأنشطة المنجزة من طرف حاملي تراخيص التصنيع؛
- دعم الاستثمار في مجال الصناعة الدفاعية من أجل التحقيق التدريجي للاستقلالية الاستراتيجية في هذا المجال.

المحور الخامس:
تأطير وتشجيع البحث العلمي البحري

في إطار تثمين رصيدنا البحري وضرورة الحفاظ عليه، عملت إدارة الدفاع الوطني ومفتشية البحرية الملكية على تأطير البحث العلمي البحري في المياه الخاضعة للولاية الوطنية من خلال وضع إطار تنظيمي يمكن من إغناء وتشجيع البحث العلمي ببلادنا ويساعد على تطوير المعارف البحرية وتعزيز القدرات الوطنية في هذا المجال.

وفي هذا السياق، وبعد الموافقة السامية **لصاحب الجلالة القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية نصره الله وأيده**، تم إقرار المرسوم رقم 2.20.710 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات منح تراخيص البحث العلمي البحري في المياه الخاضعة للولاية الوطنية خلال المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 14 أكتوبر 2020، والذي يهدف إلى تشجيع البحث العلمي البحري وإتاحة الفرصة للمملكة للاستفادة من نتائج وخلاصات هذا البحث الذي تقوم به المؤسسات الوطنية والأجنبية، وذلك طبقا لأحكام المادة 4 من الظهير الشريف رقم 1.14.84 المتعلق بتحديد اختصاصات

مفتشية البحرية الملكية والتي نصت على الموافقة المسبقة لإدارة الدفاع الوطني بشأن القيام بالأبحاث العلمية البحرية داخل المياه الخاضعة للولاية الوطنية.

وفي إطار المرسوم السالف الذكر، توصلت إدارة الدفاع الوطني سنة 2021 ب 13 طلبا للترخيص للقيام بأنشطة البحث العلمي البحري في المياه الخاضعة للولاية الوطنية، وبعد دراسة ملفات هذه الطلبات، وافقت اللجنة الوطنية للبحث العلمي في مجالات الهيدروغرافية وعلم المحيطات والخرائطية البحرية على منح 6 تراخيص في هذا المجال.

وعلى المستوى العملي، استفادت بلادنا من التقارير والمعطيات التي تبعث إلى إدارة الدفاع الوطني من طرف المستفيد من البحث من أجل توزيعها على الهيئات الوطنية المعنية بمجال البحث المرخص بشأنه، كما يشارك الباحثون المغاربة الموجودون على متن سفن البحث في جميع الأنشطة العلمية ويطلعون على المعطيات والعينات والنتائج.

المحور السادس
التدابير المتخذة من طرف قطاع الدفاع الوطني للتصدي لفيروس كورونا كوفيد-19

أولا: على الصعيد الوطني

تطبيقا للتعليمات السامية **لصاحب الجلالة القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية** واصل قطاع الدفاع الوطني مساهمته الوطنية للتصدي لجائحة كوفيد-19، حيث تم برسم سنتي 2020 و2021 على التوالي رصد مبلغ 347 مليون درهم و64 مليون درهم لتغطية بالأساس شراء المعدات الطبية والصيدلانية واختبارات كوفيد-19 ووسائل الحماية والنظافة، وفي هذا الإطار انخرطت مفتشية مصلحة الصحة العسكرية في التصدي لجائحة كورونا من خلال اتخاذها مجموعة من التدابير نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

- عمليات التشخيص واختبارات الكشف: وما تحتاجه من معدات مخبرية ومعدات الكشف بالأشعة، وتتطلب هذه العمليات إجراء اختبارات التشخيص المناسبة والدقيقة مع تعبئة الموارد الإضافية من أجل معالجة أكبر عدد من العينات في إطار التشخيص المكثف حيث سخر لذلك سبع مختبرات عسكرية قامت بإنجاز ما يفوق **مليون** اختبار (PCR) منهم **294 ألف** لفائدة العسكريين وما يناهز **845 ألف** لفائدة المدنيين؛
- الإجراءات العلاجية: بما فيها توفير الأدوية والأغذية وتجهيزات مختلف المصالح الاستشفائية وأقسام الإنعاش وما يقتضي ذلك من توفير مادة الأوكسجين بمختلف المنشآت العسكرية الاستشفائية وكذا توفير الأدوية سواء داخل هذه المنشآت وكذا للمرضى الذين يتلقون العلاج خارج المستشفيات العسكرية، وذلك طبقا للاستراتيجية الوطنية للتكفل بالحالات المصابة بكوفيد-19 وما رافق ذلك من الزيادة في الطاقة الاستيعابية لأقسام الإنعاش وإعداد وحدات العناية المركزة وأماكن للحجر الصحي.

- التدابير الوقائية: في هذا الإطار تم تنظيم عدة حملات تحسيسية وتوفير التلقيح ومعدات الوقاية وأدوات التطهير والتعقيم، والتي تندرج ضمن التدابير الاحترازية للتصدي لجائحة كوفيد-19، كما تم القيام بحملات تحسيسية من طرف مفتشية مصلحة الصحة العسكرية لفائدة أفراد القوات المسلحة الملكية، بالإضافة إلى توفير الأدوات والوسائل الضرورية وتعبئة الأطر الطبية وشبه الطبية.

ومن جهة أخرى، وضعت مفتشية الصحة العسكرية مجموعة من الوسائل من أجل العمل الدؤوب والمشاركة مع مصالح الصحة العمومية لا سيما فيما يتعلق بتوفير البنيات التحتية والاستشفائية التي استمرت في مساندة المستشفيات العمومية من خلال التكفل بالمرضى خاصة في ظل الموجة الثانية حيث تم تخصيص 1867 سريرا منها 95 سريرا للإنعاش.

وقد تم العمل أيضا على تعزيز مراكز التلقيح الميدانية بفرق طبية وشبه طبية تابعة لمفتشية الصحة العسكرية من أجل الرفع من وثيرة تلقيح المواطنين ضد فيروس كوفيد-19 بعد الانتشار المقلق لهذه الجائحة عبر التراب الوطني خلال الفترة الصيفية حيث تم تجنيد 370 إطارا صحيا من ضمنهم 89 طبيب عسكري.

ونتيجة للخصاص الكبير الذي عرفه مخزون الدم بسبب الحجر الصحي الليلي خلال شهر رمضان لسنة 2021، أعطى **صاحب الجلالة** تعليماته السامية لتعبئة الفرق المتنقلة للمراكز الجهوية لتحاقن الدم من أجل زيارة بعض الوحدات التابعة للقوات المسلحة الملكية حتى تتمكن من جمع التبرعات بالدم حيث عرفت هذه العملية نجاحا كبيرا نظرا للعدد الكبير للعسكريين الذين انخرطوا فيها.

كما عبئت لفائدة وحدة تصنيع الأقنعة، التابعة لإدارة الدفاع الوطني المسيرة من طرف الدرك الملكي، جميع الموارد البشرية والمعدات والتقنيات من أجل الرفع من وثيرة إنتاج الأقنعة الواقية حيث بلغت هذه الأخيرة ما بين فاتح يناير و30 سبتمبر 2021 ما يناهز **7,7 مليون** قناع من نوع FFP2 وما يفوق **مليون** كمامة طبية جراحية مما ساهم في توفير مخزون استراتيجي وطني من هذا المنتوج يستجيب للمتطلبات المستعجلة.

كما شارك الدرك الملكي إلى جانب القطاعات المعنية والسلطات المحلية في تتبع التدابير المتخذة في إطار حالة الطوارئ الصحية، حيث عبئت مصالح هذا الجهاز العديد من الإمكانيات المادية والبشرية، بالإضافة إلى اتخاذ عدة تدابير من أجل إنجاح الحملة الوطنية للتلقيح.

ثانيا: على الصعيد الدولي

تحت القيادة النيرة **لصاحب الجلالة نصره الله**، أصبحت المملكة المغربية مع مرور السنوات تلعب دورا رئيسيا في دعم ومساندة الشعوب الشقيقة والصديقة، إذ ما فتئت بلادنا تقدم يد المساعدة للدول التي تعرف أزمة صحية خاصة مع انتشار جائحة كوفيد-19.

وفي هذا الإطار ساهمت القوات المسلحة الملكية في المجهودات المبذولة بإرسال مساعدات صحية عبر الطائرات التابعة للقوات الملكية الجوية، بالإضافة إلى المبادرات والعمليات التي قامت بها التجريدات التابعة للقوات المسلحة الملكية المنتشرة تحت غطاء الأمم المتحدة، وكذا توزيع مواد التطهير والأدوية.

وفي خضم هذه الجائحة، ساهمت القوات المسلحة الملكية في المرحلة الثالثة للتجارب السريرية المتعلقة باللقاح المضاد لكوفيد-19 بمعية المختبر الصيني "سينوفارم"، بمشاركة **360** جندي متطوع (من ضمن 600 على الصعيد الوطني) بالإضافة إلى تعبئة الموارد البشرية والمعدات الضرورية من طرف مفتشية مصلحة الصحة العسكرية.

المحور السابع:

مساهمة القوات المسلحة الملكية في مجالين التعاون الدولي والأعمال الإنسانية

تواصل المملكة المغربية جهود تطوير علاقات التعاون الثنائي في الميدان العسكري بانفتاحها على محيطها الجهوي والدولي، حيث تهدف من خلال الشراكات التي تربطها بالدول الصديقة والشقيقة إلى تنمية قدرات القوات المسلحة الملكية وتبادل الخبرات والتجارب في الميدان العسكري، وذلك عن طريق إبرام اتفاقيات التعاون وتنظيم التمارين الميدانية المشتركة والدورات التكوينية والتداريب والزيارات.

ولتعزيز التعاون العسكري مع الدول الصديقة والشقيقة قامت المملكة المغربية بدراسة العديد من مشاريع اتفاقيات التعاون مع مختلف الدول في سبيل الارتقاء بالمنظومة الدفاعية للمغرب والاستفادة من تجارب الدول في هذا المجال، ويمكن إجمال أهم أنشطة إدارة الدفاع الوطني برسم السنة الجارية فيما يلي:

I. التمارين والتداريب المشتركة

خلال هذه السنة تم القيام بالعديد من التمارين العسكرية المشتركة، بهدف توطيد الروابط العسكرية الثنائية ورفع الجاهزية والأداء وتطوير القدرات الميدانية وإثراء التجارب والخبرات العسكرية خلال تنفيذ العمليات العسكرية.

وفي هذا الصدد، شاركت القوات المسلحة الملكية في مناورات الأسد الإفريقي بحوالي 2700 عسكريا من أصل 5400 عسكريا من البلدان المشاركة في هذا التمرين (المملكة المتحدة والبرازيل وكندا وتونس والسينغال وهولندا وإيطاليا والأردن وحلف الناتو)، كما شاركت القوات المسلحة الملكية أيضا في تمارين عسكرية مع كل من فرنسا من خلال تمرين أرض جو وتداريب مشتركة مع القوات الخاصة بأعالي البحار والقفز المظلي، واسبانيا في إطار برنامج تدبير الكوارث، وبلجيكا من خلال التدريب على القفز المظلي، والمملكة المتحدة في تمرين جبل الصحراء وجبل طارق وتمرين قدرة التحمل."

أما على مستوى التعاون مع الدول العربية الشقيقة فقد شاركت المملكة المغربية بحوالي 52 عسكريا من القوات المسلحة الملكية و233 وحدة من الآليات والعتاد والذخيرة في تمرين "الحارس المنيع 2021" بدولة قطر خلال الفترة الممتدة من 07 إلى 27 مارس 2021. وترمي مختلف هذه الأنشطة العملياتية إلى تدعيم القدرات والإمكانيات التي تهم تنفيذ العمليات المشتركة وإدارة الأزمات وتحسين الأداء العسكري بين القوات المشتركة.

II. مبادرة (5+5 دفاع)

تساهم هذه المبادرة في إنجاز أنشطة تعاون ملموس بين القوات المسلحة للدول الأعضاء (فرنسا، اسبانيا، إيطاليا، البرتغال، مالطا، المغرب، موريتانيا، ليبيا، تونس، الجزائر) لضمان الاستقرار والأمن في المنطقة، كما تسعى إلى توطيد المعرفة المتبادلة بين الدول الأعضاء وتعزيز التفاهم والثقة وتطوير التعاون بين الأطراف والمساهمة في بناء مجتمع إنساني دفاعي يجتمع حول القضايا المشتركة. وتتمحور هذه المبادرة حول أربعة مجالات للتعاون:

- المراقبة البحرية؛
- السلامة الجوية؛
- مساهمة القوات المسلحة في الحماية المدنية؛
- التكوين والبحث الأكاديمي.

سجلت القوات المسلحة الملكية خلال هذه السنة وعلى غرار السنوات الفارطة مشاركة متميزة في جل الأنشطة المبرمجة في خطة عمل 2021 لمبادرة "5+5 دفاع". وتشكل هذه الأنشطة أداة مناسبة لتفعيل التعاون بين الدول الأعضاء من خلال الارتقاء بالعمل المشترك بين القوات المسلحة وبناء القدرات وتبادل التجارب والخبرات كما أنها تشكل فضاء لتبادل المشاورات والآراء حول الوضع الراهن ومستقبل الأمن في منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط.

وقد شاركت القوات المسلحة الملكية هذه السنة في ما يناهز ثلاث وخمسين **53 نشاطا** في إطار مبادرة "5+5 دفاع" منها 03 بالمغرب وهي:

- تمرين البحث والإنقاذ في البحر "Détroit 2021"؛
- مناظرة حول تدبير بؤرة وبائية بالرباط؛
- دورة تكوينية حول السلامة الجوية "مستوى أولي لكلية دفاع 5+5".

III. التعاون في إطار منظمة حلف الشمال الأطلسي

تجمع المملكة المغربية ومنظمة حلف الشمال الأطلسي علاقات متميزة وتعاون مثمر يغطي مجالات متعددة سواء في إطار الحوار المتوسطي أو التعاون الثنائي، وبفضل المجهودات الحثيثة التي تبدلها بلادنا من أجل استتباب الأمن وحفظ السلام، وكذا الدور الرائد الذي تلعبه في الحوار المتعدد الأطراف في حوض البحر الأبيض المتوسط مما جعلها شريكا استراتيجيا للمنظمة.

وفي هذا الإطار، ساهم البرنامج الخاص للتعاون والشراكة (Programme Individuel de Coopération et de Partenariat) الذي تم تمديده من 19 يونيو 2020 لمدة سنتين، في تقوية الحوار السياسي الثنائي وتكييف التعاون مع هذه المنظمة وفق الأولويات الوطنية.

ويعتبر هذا البرنامج إطارا للتعاون بين المغرب ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ويكتسي أهمية استراتيجية بالنسبة للمغرب لأنه يحدد إرادة المملكة لتعزيز تعاونها مع "الناتو" من خلال جميع مكوناته السياسية، والأكاديمية. وقد مكن هذا البرنامج المغرب من تحديد أولويات تعاونه مع حلف الناتو، والتي تتمثل فيما يلي:

- التعاون في مجالات مكافحة الإرهاب وأمن الحدود والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛
- الدفاع السيبراني؛
- تعزيز القدرة على العمل المشترك؛
- إدارة الأزمات والتظاهرات الكبرى وخطط الطوارئ المدنية؛
- تحديث القوات المسلحة؛
- تطوير الحكامة الإدارية والمالية.

وقد شارك قطاع الدفاع الوطني سنة 2021 في العديد من الأنشطة التي تمت برمجتها من طرف منظمة الحلف الاطلسي لفائدة شركائها.

IV. مساهمة القوات المسلحة الملكية في عمليات حفظ السلام

منذ الاستقلال وبلادنا تستجيب لنداءات المجتمع الدولي من أجل التدخل لفظ النزاعات واستتباب السلام والأمن عبر العالم، حيث لم تتوانى القوات المسلحة الملكية في إطار مهامها، في الانخراط في كل عملية تهدف إلى استتباب والحفاظ على الأمن، ومن هذا المنطلق قامت بالعديد من الأعمال الإنسانية سواء داخل المغرب أو خارجه خاصة في أوروبا وافريقيا والشرق الأوسط وكذا هايتي.

وفي هذا الإطار، وطبقا للتعليمات السامية **لصاحب الجلالة القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية**، تواصل تجريدات القوات المسلحة الملكية تأدية مهامها بكل من جمهورية الكونغو الديموقراطية منذ سنة 2001 وجمهورية إفريقيا الوسطى منذ سنة 2013.

تنفيذا للتعليمات **السامية لصاحب الجلالة القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية**، وفي إطار تحسين ظروف استعداد تجريدات القوات المسلحة الملكية، سيحدث بمدينة بنسليمان مركز متعدد الجنسيات للتكوين في عمليات حفظ السلام ليصبح مؤسسة مندمجة مختصة في التكوين والبحث في مجال عمليات حفظ السلام.

ومن جهة أخرى، سيتم الانتهاء من أشغال بناء مركز بتيفنيت سيخصص للتكوين في الإعداد القبلي لنشر تجريدات القوات المسلحة الملكية، علاوة على مشروع إنجاز البنية التحتية المخصصة لتجهيز الشحن لفائدة التجريدات والعمليات الخارجية التي أشرفت الأشغال فيها على نهايتها.

V. إقامة المستشفيات العسكرية الميدانية وتقديم المساعدات الإنسانية

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، أقامت القوات المسلحة الملكية عدة مستشفيات عسكرية طبية جراحية ميدانية، سواء داخل أرض الوطن أو في البلدان العربية كالأردن ولبنان وفلسطين، مجسدة بذلك التفاتة إنسانية ذات أبعاد نبيلة

تجاه شعوب هذه الأقطار، وقد قدمت هذه المستشفيات الإسعافات الضرورية والخدمات والوصفات الطبية لعدد كبير من المرضى.

وعلى المستوى الوطني، قدمت المستشفيات الميدانية العسكرية خلال فصلي الشتاء لسنتي 2020 و2021 مجموعة من الخدمات الطبية والجراحية، بالإضافة إلى تقديم المساعدات الإنسانية من طرف القوات المسلحة الملكية لفائدة ساكنة كل من أقاليم طنجة والعرائش وتطوان وشفشاون ووجدة والراشيدية ومراكش وبنكرير وورزازات.

كما شاركت القوات المسلحة الملكية في تقديم المساعدات الإنسانية من المواد الغذائية والأغطية لفائدة سكان القرى النائية، كما ساهمت القوات المسلحة الملكية في عمليات البحث والإنقاذ التي تهم المناطق المنكوبة، بالإضافة إلى الاجلاء الصحي للنساء والأشخاص المسنين عن طريق الجو من طرف فرق طبية متخصصة.

المحور الثامن:
دور القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي في مجالات الوقاية والتصدي لحرائق الغابات والمساحات الانسانية

في إطار جهودها للوقاية والتصدي لحرائق الغابات، تعمل القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي بتنسيق مع المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر ومصالح الوقاية المدنية من أجل تطبيق محكم وفعال للمخطط المديري للوقاية.

وفي هذا المجال، قامت الطائرات التابعة للقوات الجوية الملكية والدرك الملكي خلال الفترة الممتدة فاتح يناير 2021 إلى غاية 15 سبتمبر من نفس السنة بالعديد من التدخلات على امتداد **515** ساعة من الطيران وقد همت هذه العمليات العديد من التدخلات شملت على الخصوص مناطق باب تازة/شفشاون وكتامة/الحسيمة والعناصرة ورباط الخير/صفرو وأوفوس/الراشيدية، مما كان له الأثر الحميد والوقع الايجابي على ساكنة المناطق المهددة بحرائق الغابات، إذ سخر لهذه العمليات طائرات الكنادير **CL-415** زيادة على عدد مهم من الطائرات الأخرى (Turbo Trush) بالإضافة إلى موارد بشرية مختلفة التخصصات.

وعلى صعيد آخر، تضع القوات المسلحة الملكية بشكل استباقي خلال الفترات الصيفية والشتوية بالجهات المعرضة للأخطار ترتيبات وتجهيزات الإغاثة والمساعدة لفائدة الساكنة، ووسائل التدخل والإغاثة عبر المراكز الطبية ووسائل الهندسة والإنقاذ الجوي والبري.

كما قامت القوات المسلحة الملكية بتعزيز أسطولها الجوي المخصص للوقاية للتصدي والوقاية من حرائق الغابات، وذلك عبر إبرام صفقة لاقتناء 3 طائرات الكنادير والتي ستضاف إلى 5 طائرات من هذا النوع التي تتوفر عليها بلادنا.

المحور التاسع:
دور الدرك الملكي في الحفاظ على النظام العام والسلامة الطرقية

واصلت قيادة الدرك الملكي مجهوداتها من أجل تعزيز شبكتها الوطنية عبر إحداث وحدات جديدة انخرطت في تقريب الإدارة من المواطنين، كما عملت على تعزيز عناصرها العاملة من أجل تغطية جميع الجهات والأقاليم.

وفي إطار المهام الموكولة إلى عناصر الدرك الملكي، تمت برسم سنة 2021 وإلى غاية 30 شتنبر من نفس السنة، معالجة أزيد من 151 ألف ملف قضائي، مكنت من استدعاء حوالي **197 ألف** شخص وتفكيك **204** شبكة إجرامية، كما تم تسجيل أزيد من **1,4 مليون** مخالفة لقانون السير بفضل تعبئة حوالي 353 ألف دورية منتشرة على صعيد التراب الوطني.

كما واصلت قيادة الدرك الملكي توسيع وتجويد بنياتها التحتية عبر إنشاء شبكات اتصال محلية معلوماتية لفائدة **60** وحدة ومصلحة، ولأجل الاستجابة الفعالة للمتطلبات الأمنية للمواطنين، أنشأت قيادة الدرك الملكي عدة وحدات جديدة على مستوى الطرق السيارة بكل من النواصر وحد السوالم وصخور الرحامنة وتمارة، و8 سريات جوية (compagnies de l'air) بطنجة وتطوان والحسيمة وبنسليمان والصويرة وورززات والداخلة والعيون، و5 سريات بحرية (compagnies maritimes) بالمضيق والحسيمة والداخلة والعيون والناظور، و4 دوائر جوية (sections aériennes) بما فيها دائرة جوية مروحية بمراكش و3 دوائر تستعمل طائرات مسيرة بكل من طنجة والناظور والحسيمة.

وفي مجال السلامة الطرقية تم نشر أزيد من **352 ألف** دورية عبر مختلف الطرق الوطنية والطرق السيارة، وفي هذا الصدد اقتنت مصالح الدرك الملكي مجموعة من الرادارات من الجيل الجديد، من أجل رصد مخالفات تجاوز السرعة القانونية، كما اقتنت مجموعة من الطائرات المسيرة من أجل مراقبة المحاور الطرقية والطرق السيارة.

المحور العاشر:
تحسين الخدمات الصحية والاجتماعية

يحظى الميدان الاجتماعي بأهمية بالغة داخل القوات المسلحة الملكية من خلال توفير الإمكانات والوسائل الضرورية لدعم المشاريع الاجتماعية وتحسين ظروف عيش العسكريين وذويهم بمختلف شرائحهم، لا سيما فيما يخص الخدمات التالية:

1. الخدمات المقدمة من طرف مفتشية الصحة العسكرية

يساهم قطاع الصحة العسكرية بشكل فعال في مجال الصحة العمومية، معتمدا في ذلك على طاقم طبي من المستوى العالي وعلى الدعم المالي المتواصل الذي تقدمه له إدارة الدفاع الوطني، مما جعل من هذا القطاع نموذجا يحتذى به على الصعيدين الوطني والقاري، حيث تم الحرص على الاستمرار في الاستجابة الفورية لحاجيات العسكريين وأسرهم وكذا المدنيين في العلاج كلما سمحت القدرة الاستيعابية بذلك بمختلف المستشفيات العسكرية المجهزة بأحدث المعدات والمتوفرة

على موارد بشرية مؤهلة. وقد تم خلال النصف الأول من سنة 2021 تقديم أكثر من **377 ألف** استشارة طبية، وأزيد من **33 ألف** إقامة استشفائية، **وما يناهز 149 ألف** فحص بالأشعة وحوالي **مليون** و**696** ألف فحص بيولوجي بالإضافة إلى ما يناهز **11 ألف** تدخل جراحي.

2. الخدمات المقدمة من طرف مديرية تعاضدية القوات المسلحة الملكية

تضطلع مديرية تعاضدية القوات المسلحة الملكية، وفقا للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل، بمهمة العمل لفائدة منخرطيها وذوي حقوقهم، على تغطية المخاطر التي يمكن أن تصيبهم، من خلال تقديم الخدمات التالية:

أ. فيما يخص معالجة ملفات المرض ونفقاتها:

خلال الأسدس الأول من سنة 2021، تمت معالجة **363 ألف** ملف مرض بشأن الخدمات المؤداة في إطار الثالث المؤدى وأزيد من **807 ألف** ملف مرض بخصوص الخدمات المتنقلة بمبلغ سنوي إجمالي ناهز **1,2 مليار درهم**.

ب. جودة الخدمات وتسهيل الولوج إليها:

- فتح مراكز جهوية بكل من مدينة تازة والخميسات وقصبة تادلة والدار البيضاء والرباط في إطار سياسة القرب؛
- إعادة انخراط قدماء العسكريين المحالين على التقاعد من أجل استفادتهم من التغطية الصحية؛
- تكفل التعاضدية ببعض المصاريف الاستثنائية لفائدة المصابين بأمراض مزمنة ومكلفة؛
- اقتناء مجموعة من الأدوية المكلفة وذات الطابع الحيوي الغير قابلة للتعويض؛
- تعبئة الموارد البشرية من أجل الرفع من جودة المراقبة الطبية سواء على مستوى مراقبة الملفات أو التأكد من صحة العلاجات المقدمة من بعض المصحات؛
- العمل على دراسة مشروع رقمنة ملفات المرض ومختلف الوثائق الخاصة بالمنخرطين في إطار الانخراط في ورش تفعيل الإدارة الرقمية.

3. الخدمات المقدمة من طرف مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين

في إطار العناية الفائقة والاهتمام الخاص اللذين يوليهما **صاحب الجلالة القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية** للمتقاعدين ولقدماء العسكريين والمحاربين، تعمل مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين منذ انطلاق أشغالها رسميا سنة 2002، على تقديم الدّعم المعنوي والمادي لمنخرطيها، الذين يفوق عددهم حاليا **269287**، يستفيدون من خدمات هذه المؤسسة.

وهكذا فقد تم إلى غاية 30 شتنبر 2021، رصد مبلغ **679 مليون** درهم بغية تغطية على الخصوص المصاريف التالية:

- ✓ **439 مليون درهم** كمبلغ إجمالي للإعانات التكميلية للمعاشات لفائدة حوالي **137 ألف** من المتقاعدين وقدماء العسكريين والمحاربين ولأراملهم؛
- ✓ **81 مليون درهم** مكن حوالي 210000 منخرط من الاستفادة من عقود التأمين المبرمة بين مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين والشركة المغربية للتأمين الدولي؛
- ✓ **45 مليون درهم** كمبلغ إجمالي للايراد العمري لفائدة 6588 من كبار معطوبي الحرب ولأرامل الشهداء؛
- ✓ **40 مليون درهم** كمبلغ إجمالي سنوي ناتج عن إعادة الانخراط 46000 متقاعد بتعاضدية القوات المسلحة الملكية بعد أن أصبحوا دون تغطية صحية لعدم تجديدهم للانخراط جراء الإحالة على التقاعد؛
- ✓ **65 مليون درهم** كمبلغ إجمالي ناتج عن بعض المساعدات الأخرى.

4. الخدمات المقدمة من طرف المديرية العامة للمصالح الاجتماعية للقوات المسلحة الملكية

عملت المديرية العامة للمصالح الاجتماعية على تعزيز خدماتها الاجتماعية المقدمة لأفراد القوات المسلحة الملكية بمختلف رتبهم. وانسجاما مع أهدافها فإن الأنشطة التي قامت بها هذه المؤسسة تمحور على العموم حول ما يلي:

- ✓ **تسهيل** تمليك السكن وذلك عن طريق المساعدة في الحصول على قروض عقارية بشروط مناسبة ممنوحة في إطار اتفاقيات مبرمة مع مؤسسات بنكية، حيث استفاد، منذ دخول هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ وإلى حدود 31 غشت 2021، **حوالي 2893** عسكري ومدني من هذه القروض التي قاربت قيمتها الاجمالية **مليار درهم**.
- ✓ **استفادة 372 عنصرا** من القوات المسلحة الملكية من القروض الاجتماعية بدون فائدة، حيث بلغ حجم هذه القروض **16 مليون درهم** خلال المدة الممتدة ما بين 01 يناير و31 غشت 2021.
- ✓ تدبير منحة انتهاء الخدمة لفائدة العسكريين الذين أحيلوا على التقاعد حيث تم تخصيص مبلغ إجمالي **147,5 مليون درهم** برسم الفترة الممتدة بين فاتح يناير 2021 و31 غشت 2021 لأداء "قنوة" نهاية الخدمة (pécule) استفاد منها **5917** عسكريا.

وبرسم ذات الفترة من هذه السنة، فقد تم تقديم خدمات اجتماعية أخرى نذكر منها على سبيل المثال:

- ✓ تصفية **881** ملف خاص بالتأمين على الموت والعجز بكلفة إجمالية بلغت **120,4 مليون درهم**.
- ✓ تقديم خدمات طبية لعلاج الأسنان والعيون لفائدة حوالي **24.592** مستفيدا؛
- ✓ المساهمة في عملية عبور المغاربة المقيمين بالخارج تنفيذا **للتعليمات الملكية السامية** بوضع **659** مساعدة اجتماعية رهن إشارة مؤسسة محمد الخامس للتضامن.

- ✓ مساهمة المنشآت التربوية المحدثة حديثا من طرف إدارة الدفاع الوطني في الرفع من عدد تلاميذ التعليم الأولي حيث وصل عددهم بمختلف روض الأطفال التابعة للحاميات العسكرية إلى أكثر من **3000 متمدرس**.
- ✓ التمكن من إبرام عقد مع شركة مختصة في النقل المدرسي **بفضل المساهمة المالية المقدمة من طرف إدارة الدفاع الوطني**، الأمر الذي ساهم في الرفع من عدد المستفيدين الذين يقطنون في أحياء عسكرية خارج المدار الحضري إلى **4244 تلميذا**.
- ✓ استفادة أزيد من **2134 مدني وعسكري** من فنادق ومراكز الاصطياف التابعة لأفراد القوات المسلحة الملكية.

ومن أجل تعزيز هذه الخدمات، تمت مواصلة أشغال انجاز مشاريع البنيات التحتية عبر توسيع المركب الاجتماعي بفاس ومواصلة بناء مركز التخييم للأطفال بالسعيدية وبناء روض الأطفال ومركز التكوين المهني ببويزاكارن، وكذا الشطر الأول من الإقامة السياحية بأصيلا.

5. الخدمات المقدمة من طرف وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية

تنفيذا **للتعليمات الملكية السامية**، واصلت وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية، بشراكة مع مجموعة من الشركاء العقاريين، أشغال إنجاز برنامج **80.000** وحدة سكنية لفائدة العسكريين ذوي الدخل المحدود. وتجدر الاشارة أن البرنامج الذي ساهمت فيه الدولة بما يقارب **3,7 مليار درهم** يتكون من برنامجين هامين:

- برنامج بناء **20.000** وحدة موجهة للسكن الوظيفي،
- برنامج بناء **60.000** وحدة موجهة للسكن التمليكي.

وبخصوص تقدم أشغال هذا البرنامج، خلال سنة 2021 فقد تم ما يلي:

أ- بالنسبة **لبرنامج السكن الوظيفي**، إنجاز **15.493** وحدة؛

ب- بالنسبة **لبرنامج السكن المخصص للملكية**، إنجاز **69.856** وحدة سكنية من طرف الوكالة وفروعها وشركائها للمستفيدين وقد أنجزت الوكالة وفروعها **29.856** وحدة سكنية في حين بلغت حصة شركائها **40.000** وحدة سكنية.

وتجدر الإشارة إلى أن الدولة تساهم في تنفيذ برنامج السكن المخصص للملكية من خلال تقديم إعانة للمستفيدين تم تحديدها بين **10% و20%** من ثمن الشراء حسب نوعية السكن.

أما بالنسبة للمشاريع الأخرى المتعلقة بالإسكان، فتجب الإشارة إلى أن تنفيذ برنامج القضاء على السكن غير اللائق المنشأ على أراضي عسكرية قد تميز بالعمل على معالجة ما يعادل **17.033 ملف**، استفاد منها **7645** أسرة بشكل نهائي. وتوجد باقي الملفات (**9388** ملف) في طور التسوية.

ومن ناحية أخرى، قامت الوكالة بتفويت مجموعة من المساكن الوظيفية وذلك بأثمنة تفضيلية لفائدة **3365** مستفيد.

تنفيذا **للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة نصره الله وأيده**، فقد انطلقت عملية تحويل الثكنات العسكرية المتواجدة في المدار الحضري لبعض المدن وتثمين العقار المخصص لها في عدة مدن على صعيد التراب الوطني، تم إنجاز معظمها في المدن التالية: الرباط، الدار البيضاء، مراكش، وجدة، الحسيمة وفاس، كما يوجد البعض في مراحل متقدمة من الأشغال في كل من مكناس وبنجرير ومراكش.

وفي إطار العناية والرعاية السامية التي يخص بها **صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله** أفراد القوات المسلحة المليكة وأسرهم، تمت تسوية الوضعية العقارية للعديد من المساكن من أجل تفويتها لفائدة عائلات شهداء الوحدة الترابية للمملكة، وستشمل هذه العملية التي انطلقت منذ يوليوز 2021 ما مجموعه **3607** عائلة.

بالإضافة إلى هذه العملية سيتم تخصيص **5248** قطعة أرضية مجانا لفائدة عائلات الشهداء ومعطوبي وأسرى الحرب في عدد مهم من المدن عبر التراب الوطني.

المحور الحادي عشر
تدبير مجال أمن نظم المعلومات

اتخذت المديرية العامة لأمن نظم المعلومات مجموعة من التدابير الهادفة إلى تعزيز حماية وصمود نظم المعلومات الوطنية، انعكست بشكل إيجابي على ترتيب المغرب في المؤشر العالمي للأمن السيبراني الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات التابع للأمم المتحدة، حيث انتقلت بلادنا من المركز 93 عالميا سنة 2018 إلى المركز 50 عالميا. وتشمل هذه التدابير والإجراءات المتخذة ما يلي:

1. إعداد الدراسات اللازمة من أجل تحيين الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني

شرعت المديرية العامة لأمن نظم المعلومات، بعد تفضل **صاحب الجلالة نصره الله وأيده القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية ورئيس أركان الحرب العامة**، بإعطاء موافقته السامية، لإعداد دراستين متعلقتين بتقييم المخاطر السيبرانية على الصعيد الوطني وكذا بتقييم مدى نضج القدرات الوطنية في مجال الأمن السيبراني.

وفي هذا الصدد تعتزم هذه المديرية العامة العمل على تحيين الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني، على ضوء النتائج والاستنتاجات والخلاصات المستنبطة من الدراستين، بشكل يتماشى مع السياق الوطني ويستجيب للتحديات السيبرانية الراهنة ويأخذ بعين الاعتبار احتياجات الفاعلين والعاملين في القطاع.

2. تعزيز الترسانة القانونية لبلادنا في مجال أمن نظم المعلومات

- **صدور المرسوم رقم 2.21.406 بتطبيق مقتضيات القانون رقم 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني.**

تمت المصادقة على هذا المرسوم في المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 28 يونيو 2021، ويهدف بالأساس إلى:

- تحديد تأليف وكيفيات سير اللجنة الاستراتيجية للأمن السيبراني وكذا تأليف لجنة إدارة الأزمات والأحداث السيبرانية الجسيمة وكيفيات اشتغالها ومجال تدخل كل عضو من أعضائها؛
- تعيين المديرية العامة لأمن نظم المعلومات كسلطة وطنية مكلفة بالسهر على الأمن السيبراني؛
- تحديد الدليل المرجعي، الذي يجب على كل إدارة أو مؤسسة عمومية أو جماعة ترابية أو بنية ذات أهمية حيوية أن تقوم وفقه بتصنيف أصولها المعلوماتية ونظم معلوماتها حسب مستوى حساسيتها من حيث السرية والتمامية والتوافر؛
- تحديد لائحة قطاعات الأنشطة ذات الأهمية الحيوية وكذا السلطات الحكومية والمؤسسات العمومية المشرفين على تنسيق هذه القطاعات؛
- تحديد معايير تأهيل مقدمي خدمات الأمن السيبراني وكذا معايير تأهيل متعهدي افتحاص نظم المعلومات الحساسة للبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية وكيفيات إجراء هذا الافتحاص.

➢ **إعداد مشروع المرسوم القاضي بتطبيق مقتضيات القانون رقم 43.20 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية**، والذي يهدف أساسا إلى تحديد:

- كيفيات تقديم التصاريح المسبقة والتراخيص المتعلقة باستيراد وسائل التشفير وتحليل الشفرات أو تصديرها أو توريدها وتلك المعفية من هذه التصاريح والتراخيص؛
- كفيات الحصول على الاعتماد من أجل تقديم خدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية؛
- المعلومات والمعطيات التي يجب أن تتضمنها شواهد التوقيع والخاتم الإلكترونيين؛
- كيفيات الحصول على شهادة المطابقة المثبتة لصلاحية آلية إنشاء التوقيع الإلكتروني وآلية إنشاء الخاتم الإلكتروني.

3. حماية نظم معلومات مؤسسات الدولة والبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية

واصلت المديرية العامة لأمن نظم المعلومات القيام بتقديم المساعدات التقنية اللازمة للبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية لتسهيل عمليات نشر الوسائل الضرورية للمراقبة والتصدي للهجمات السيبرانية.

وفي إطار سعيتها لتطوير القدرات اللازمة لحماية المصالح الحيوية للدولة والاقتصاد الوطني في مجال أمن نظم المعلومات، قامت المديرية العامة بفضل كفاءة وخبرة أطرها الداخلية بتدقيق وافتحاص أمن نظم معلومات الوزارات والمؤسسات العمومية والهيئات ذات الطابع الاستراتيجي، بغية تقييم نضج جهازها الأمني وقدرتها على الصمود أمام الهجمات السيبرانية.

وفي هذا الصدد عملت هذه المديرية على اقتراح مجموعة من التوصيات الرامية إلى تعزيز أمن وصمود نظمن المعلومات على الصعيد الوطني وكذا تحسيس الهيئات والمؤسسات المفتحصة حول ضرورة تطبيق بعض الإجراءات الاحترازية والوقائية.

4. الرفع من قدرات الموارد البشرية المتخصصة في مجال الأمن السيبراني

على غرار السنوات السابقة وفي إطار حرصها الدائم على تحسين خبراتها، قامت المديرية العامة لأمن نظم المعلومات على برمجة حوالي 60 دورة تدريبية وتكوينية استفاد منها حوالي 300 متدرب من الأطر المتخصصة العاملة في مجال أمن نظم المعلومات في إطار شركات مع هيئات وطنية ودولية رائدة في هذا المجال.

وارتباطا بدورها التحسيسي، تواصل المديرية العامة لأمن نظم المعلومات تعزيز مجهوداتها المتعلقة بتزويد مسؤولي أمن نظم معلومات الإدارات والمؤسسات العمومية وكذا تلك المتعلقة بمشغلي البنيات التحتية الحيوية الوطنية بالعديد من الارشادات التقنية المتعلقة بالمستجدات في مجال أمن نظم المعلومات.

5. الرصد والتصدي للهجمات المعلوماتية

خلال سنة 2021 واجهت المديرية العامة لأمن نظم المعلومات ارتفاعا في الهجمات السيبرانية. لأجل ذلك عملت من خلال تدخلات مركز اليقظة على توفير متطلبات الأمن السيبراني وإدارة حوادث وتهديدات الأمن السيبراني، والتي بلغت أكثر من 400 حادثة، وتهدف هذه التدخلات أساسا إلى التقليل من المخاطر السيبرانية وحماية الأنظمة الحساسة من التهديدات الداخلية والخارجية من خلال التركيز على الأهداف الأساسية للحماية وهي: سرية المعلومات، وسلامتها، وتوافرها، كما عمل **مركز اليقظة والرصد والتصدي للهجمات المعلوماتية** على تحليل الحوادث بسرعة ودقة بناء على المعرفة المكتسبة من تقنيات كشف الاختراقات واتخاذ الخطوات اللازمة للتعامل مع الحوادث السيبرانية من خلال:

- تقديم الاستشارات فيما يتعلق بالثغرات عند ظهور تهديدات جديدة، أو عبر تحديث أنظمة الحماية المتقدمة لاكتشاف ومنع الاختراقات والتأكد من إمكانية تلك الأنظمة لاكتشاف التهديدات والتعامل معها بشكل فعال؛
- رفع مستوى الوعي والتوعية من خلال وسائل مختلفة مثل النشرات الإخبارية، حيث تم سنة 2021 إصدار 410 توجيها تنبيهيا (bulletin d'information) ؛
- اكتشاف الثغرات التقنية في الوقت المناسب (scan) ومعالجتها بشكل فعال، وذلك لمنع إمكانية استغلال هذه الثغرات أثناء الهجمات السيبرانية على جميع الأنظمة الحساسة ومكوناتها التقنية وجميع الخدمات المقدمة خارجيا عن طريق الإنترنت خاصة المواقع الإلكترونية وتطبيقات الويب وتطبيقات الهواتف الذكية والبريد الإلكتروني والأجهزة المستعملة في الدخول والعمل عن بعد؛

- اختبار الاختراق (test de pénétration) لتقييم مدى فعالية قدرات تعزيز الأمن السيبراني، وذلك من خلال محاكاة تقنيات الهجوم السيبراني الفعلية وأساليبه لاكتشاف نقاط الضعف الأمنية الغير معروفة ويمكن هذا الاجراء أيضا من التأكد من تطبيق حزم التحديثات والإصلاحات التي تعالج الثغرات الأمنية حسب مستوى المخاطر المرتبطة بها؛
- جمع سجلات أحداث الامن السيبراني وتحليلها ومراقبتها في الوقت المناسب من أجل الاكتشاف الاستباقي للهجمات السيبرانية وإدارة مخاطرها بفعالية، لمنع الاثار السلبية المحتملة أو تقليلها ويستفيد من هذا البرنامج 18 مشتركا.

وعلى غرار السنوات السابقة، ومن أجل تعزيز الأمن المعلوماتي للقطاعات الحكومية والبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية، قامت المديرية العامة لأمن نظم المعلومات بتطوير تطبيقات حماية البيانات والاتصالات عن طريق اعتماد برامج متطورة للتشفير، وقد تم اعتماد هذه التطبيقات من طرف بعض القطاعات الحكومية وبعض البنيات ذات الأهمية الحيوية. كما نجحت هذه المديرية في ابتكار أول جهاز تشفير محلي الصنع لفائدة بعض البنيات التحتية الحساسة يعتمد على برامج وطنية للتشفير من أجل حماية بيانات الفاكس والمكالمات.

المحور الثاني عشر:
مساهمة مركز الاستشعار البعدي الفضائي في التدبير الجيد للموارد المائية والفلاحية والغابوية وإعداد خرائط طوبوغرافية عالية الدقة

إلى جانب المهام الذي يقوم بها المركز الملكي للاستشعار البعدي الفضائي في تدبير وتطوير استغلال صور الأقمار الاصطناعية، وكذا تطوير المناهج وتجديد الوسائل الكفيلة لمعالجة هذه الصور قصد توفير خرائط ومعطيات يتم استغلالها في اتخاذ القرار من طرف مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية، وقد غطت المشاريع المنجزة خلال هذه السنة من طرف المركز عدة مجالات من خلال التدبير الجيد للموارد المائية والفلاحية والغابوية وإعداد خرائط طوبوغرافية عالية الدقة من أجل استعمالها في مجال التعمير وإعداد التراب الوطني والإسكان. بالإضافة إلى توفير المعطيات الكفيلة بالرفع من جودة دراسة الجدوى الخاصة بمشاريع البنيات التحتية وكذا تقوية مراقبة الحدود والسواحل المغربية.

وعلى هذا الأساس قام المركز إلى غاية 30 شتنبر سنة 2021 بما يلي:

- مد مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والخاصة بصور للأقمار الاصطناعية؛
- إبرام اتفاقية مع الوكالة الحضرية لولاية الدار البيضاء لتزويدها بمجموعة من الخرائط والصور؛
- إبرام اتفاقية في ميدان السكن مع وزارة الداخلية من أجل التتبع المستمر للإمتداد الحضري في الأقاليم والجماعات؛
- إبرام اتفاقية مع مديرية البحث والتخطيط المائي (وزارة التجهيز والماء) لإعداد خرائط للفرشة المائية بغية التدبير المندمج للموارد المائية وتحليل مخاطر الفيضانات؛

- إبرام اتفاقيات في مجال التجهيز والنقل لإعداد الخرائط والصور؛
- إعداد 7 نشرات شهرية لتتبع النشاط الفلاحي.

السيدة رئيسة اللجنة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

من خلال ما تقدم وما تمت الإشارة إليه في هذا العرض، يتضح أن الاعتمادات المالية المرصودة لإدارة الدفاع الوطني برسم السنة المالية 2022 تبرز بشكل ملموس المجهود المبذول من طرف ميزانية الدولة، والذي سيوفر الوسائل والتجهيزات الضرورية المناسبة وتعزيز القدرات والمؤهلات البشرية للقوات المسلحة الملكية حتى تتمكن من أداء مهامها في أحسن الظروف ولتكون قادرة على مسايرة كل المستجدات ورفع التحديات.

وبذلك ستواصل القوات المسلحة الملكية الاطلاع بمهامها الجسيمة والمتعددة الهادفة أساسا إلى الدفاع عن الوحدة الترابية ومراقبة الحدود واستتباب الأمن والاستقرار لبلادنا والمساهمة في عمليات السلم والأمن خارج المملكة وفق **التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية**.

كل هذه المهام النبيلة تتطلب استعدادا دائما وتضحية غالية من طرف قواتنا المسلحة الملكية التي تستحق كل الإشادة والثناء والتقدير.

وفي ختام هذا العرض، اسمحوا لي أن أتقدم إليكم بالشكر الجزيل على حسن اهتمامكم، وعلى دعمكم ومساندتكم لأفراد قواتنا المسلحة الملكية لما تقوم به من أعمال جليلة **تحت الإمرة الرشيدة للقائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأعز أمره**.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

ملخص تدخلات السيدات والسادة المستشارين

لقد شكلت المناقشة العامة فرصة أجمع من خلالها كافة المتدخلين على أهمية ومكانة القوات المسلحة الملكية في المجتمع المغربي، والأدوار الإنسانية التي تضطلع بها للذود عن ربوع الوطن وحماية أمنه وسلامته، كما اغتنموا الفرصة لتقديم تحية إكبار وتقدير للقائد الأعلى ورئيس أركان حرب العامة للقوات المسلحة الملكية الملك محمد السادس نصره الله وأيده على العناية التي يوليها لهذه الفئة.

بخصوص الميزانية أكدت كل المداخلات على محدودية الميزانية حيث طالبوا بضرورة رفع الاعتمادات المخصصة للقطاع لمواجهه التحديات المطروحة المرتبطة اساسا بحمايه الحدود وتأهيل العتاد العسكري والموارد البشرية.

ومن جهة اخرى اشادوا بالعمل الميداني الذي قامت به القوات المسلحة الملكية خلال جائحه كورونا من حيث السهر على ضمان التأمين السليم للحجر الصحي وكذا الدعم والمساعدات الطبية من خلال المستشفيات العسكرية ودورها في دعم المجهود الصحي الوطني.

وفي هذا السياق، نوهوا بالمستشفيات العسكرية القاره والميدانية والأطقم الطبية العاملة بها من حيث الكفاءة والخبرة العالية في مختلف التخصصات، وطالبوا بضرورة تشييد مستشفيات عسكرية جديده بجهات المملكة على سبيل المثال الجهة الشرقية وجهة الراشيدية هذا فضلا عن دعم المستشفيات العسكرية بالأقاليم الجنوبية للمملكة من حيث المعدات الطبية.

وفيما يتعلق بالموارد البشرية أعرب جل المتدخلين عن اعتزازهم بالقوات المسلحة الملكية وسمعة الجندي المغربي على الصعيد الوطني والدولي ، وفي هذا الإطار

أكدوا على ضرورة تأهيل الموارد البشرية عبر التكوين المستمر في مختلف التخصصات العصرية وتبادل التجارب الدولية حيث أشاروا للتعاون المغربي الأمريكي : مناورات الأسد الإفريقي والإشعاع الدولي الذي أضحت تحظى به القوات المسلحة الملكية.

وحول إعادة الخدمة العسكرية بعد التوقف الاضطراري جراء تفشي وباء كورونا المستجد.

ثمن عاليا السيدات والسادة المستشارون هذا الورش الملكي لأهميته في تأهيل الشباب وإذكاء الروح الوطنية فيهم.

وعلاقة بالموضوع، استفسر أحد المتدخلين حول العدد المرشح لأداء الخدمة العسكرية والآليات والتدابير المتخذة لإنجاح هذه العملية في ظل الظروف الراهنة.

وبخصوص معبر الكركارات، أبرز أحد المتدخلين أن إعادة تأمين معبر الكركارات من الناحية الأمنية والتجارية سجل ملحمة تاريخية جديدة في سجل القوات المسلحة الملكية، وأعطى بعدا تنمويا جديدا للمناطق الجنوبية للمملكة وفتح أيضا آفاقا واعدة على المستوى الافريقي.

وبالنسبة للشق الاجتماعي المرتبط بالقوات المسلحة الملكية فقط شكل هذا المحور صلب اهتمامات السيدات والسادة المستشارين حيث تمت الدعوة الى ضرورة دعم مؤسسة الأعمال الاجتماعية ماديا عبر رصد اعتمادات إضافية لها للقيام بمهامها.

- تعزيز منظومة الأجور وإعادة النظر فيها.
- العناية بالجنود المرابطين بالحزام الأمني.
- تحسين الخدمات الاجتماعية.
- تعميم الاستفادة من السكن.
- توفير مراكز الاصطياف لكافة العاملين بأسلاك القوات المسلحة الملكية بمختلف رتبهم.
- التمكين من الاستفادة من الحج والعمرة.
- تنويع الشراكات الخاصة بالنقل وعدم الاقتصار على المكتب الوطني للسكك الحديدية.
- عقد شراكات متنوعة مع مختبرات التحاليل الطبية والفحوصات المرافقة لها على صعيد التراب الوطني.
- إحداث فروع للتعاضديات تراعي التوزيع المجالي قصد تبسيط المساطر للمنخرطين وكذا إحداث موقع إلكتروني لمواكبة هذه العملية.
- تيسير الترقي للعسكريين الحاصلين على الشواهد العليا.

كما شمل النقاش أيضا جملة من القضايا نوردها كالآتي :

- التصنيع العسكري وآفاق التعاون الدولي في هذا الإطار.
- أهمية دور الأقمار الصناعية في مراقبة الحدود ومحاربة الإرهاب، الهجرة السرية والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

- ترميم وإعادة تأهيل الثكنات العسكرية المتواجدة بإقليم الراشيدية واستثمار الوعاء العقاري لها من حيث مردوديته التنموية والاقتصادية والاجتماعية.
- تجربة المستشفيات العسكرية خارج أرض الوطن.
- تأهيل المطار المتواجد بمدينة خريبكة والاستفادة منه في الأمور العسكرية.
- تنظيم زيارة ميدانية لفائدة أعضاء اللجنة للحزام الأمني بالمناطق الجنوبية للمملكة على غرار الزيارة الميدانية التي نظمت خلال الولاية التشريعية السابقة.

المملكة المغربية

إدارة الدفاع الوطني

جواب السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني بشأن مداخلات السيدات والسادة المستشارين أثناء مناقشة الميزانية الفرعية لإدارة الدفاع الوطني برسم سنة 2022

السيدة رئيسة اللجنة المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يطيب لي في البداية أن أتوجه إليكم بالشكر الجزيل على تهانيكم الخالصة وعلى متمنياتكم النبيلة، كما أشكركم على مداخلاتكم وملاحظاتكم والتي تدل على الاهتمام الكبير الذي تولونه لقضايا الدفاع الوطني خاصة منها ما يتعلق بوضعية العسكريين سواء منهم العاملين أو المتقاعدين، وكذا على الدعم الذي أعربتم عنه خلال مداخلاتكم القيمة بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لهذا القطاع، والذي يعد تعبيرا صادقا عن التقدير والاعتزاز بالدور الطلائعي الذي تلعبه القوات المسلحة الملكية من أجل الدفاع عن الوطن ووحدته الترابية، تحت القيادة الرشيدة **لصاحب الجلالة القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية**، وتنويهكم بالخدمات الجليلة التي تقدمها على كافة المستويات.

وإذ أشيد بالمناقشة الغنية والهادفة التي ميزت هذا الاجتماع المخصص لتقديم ومناقشة مشروع ميزانية إدارة الدفاع الوطني برسم سنة 2022، يسعدني أن أؤكد لكم أنه تم الاستماع بإمعان إلى مختلف المداخلات والتساؤلات، وتفاعلا معها سأحاول الإجابة من خلال التركيز على المحاور التالية:

- الاعتمادات المرصودة لميزانية إدارة الدفاع الوطني؛
- تعزيز التكوين العسكري باعتباره قاطرة لتنمية قدرات أفراد القوات المسلحة الملكية وتطوير مؤهلاتهم؛
- مواصلة العمل بالخدمة العسكرية؛
- المستشفيات والمراكز الاستشفائية العسكرية؛
- تعزيز المعدات والتجهيزات العسكرية؛
- الوضعية الاجتماعية لأفراد القوات المسلحة الملكية ومتقاعديها؛
- تأمين القوات المسلحة الملكية لمعبر الكركرات؛
- تحسين أجور العسكريين.

المحور الأول: الاعتمادات المرصودة لميزانية إدارة الدفاع الوطني

جوابا على مداخلاتكم بخصوص مستوى ميزانية قطاع الدفاع الوطني، وهي النقطة التي دأب ممثلي الأمة على التطرق إليها، وما فتئوا يطالبون بالرفع من هذه الميزانية، وجب الاعتراف والتأكيد على المجهودات التي تبدلها الدولة والأولوية التي تعطيها لدعم قواتنا المسلحة الملكية، غير أنه واعتبارا لمختلف الاكراهات التي فرضتها الظرفية الاقتصادية وآثار تفشي فيروس كورونا على الاقتصاد الوطني، فإن مستوى الميزانية هذا لابأس به، إذ سيصل الغلاف الإجمالي لميزانية هذه الإدارة برسم سنة 2022 إلى **50,3** مليار درهم مقابل **47,4** مليار درهم برسم سنة 2021 بزيادة قدرها **2,9** مليار درهم أي بنسبة **6 %**.

وإذا كنا لا نخف أن الميزانية المرصودة لقطاع الدفاع الوطني غير كافية بالنظر إلى المهام المتعددة التي تضطلع بها القوات المسلحة الملكية، ولا سيما أمام التهديدات الأمنية التي تعرفها المنطقة، والتي تتطلب يقظة مستمرة لجميع مكونات القوات المسلحة الملكية. فإنه وجب التذكير بأن هذه الميزانية تمثل **4 %** من الناتج الداخلي الخام لبلادنا. وبمقارنة ميزانية قطاع الدفاع الوطني مع الميزانيات التي تعتمدها دول المنطقة في هذا الإطار، فإن الاعتمادات المرصودة في ميزانية إدارة الدفاع الوطني تبقى معقولة وتأخذ بعين الاعتبار، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، إكراهات المالية العمومية.

ولا يفوتني في هذا السياق، أن أؤكد لكم السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أن تدبير الاعتمادات المرصودة لقطاع الدفاع الوطني يتم بشكل عقلاني ويخضع لضوابط وقواعد الحكامة الجيدة، فشراء العتاد العسكري مثلا، يتم عبر تحديد الأولويات، وعن طريق لجان، تدرس وفق معايير دقيقة نوع الأسلحة المراد اقتناؤها وكيفية عقد الصفقات بشأنها.

المحور الثاني: تعزيز التكوين العسكري باعتباره قاطرة لتنمية قدرات أفراد القوات المسلحة الملكية وتطوير مؤهلاتهم

تجسيدا للاهتمام الدائم **لصاحب الجلالة، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية** للرقي بأفراد القوات المسلحة الملكية عبر تكوين عسكري عصري، وطبقا **لتعليماته السامية** تمت تقوية التكوين العسكري بصفوف القوات المسلحة الملكية لملاءمة المسار الدراسي المتبع مع المناهج الجديدة واستجابة للمستجدات العملياتية لمختلف المهام الموكولة لها وكذا التطور التكنولوجي لأنظمة الأسلحة.

ونظرا للأهمية البالغة التي يحظى بها التكوين العسكري، تحرص إدارة الدفاع الوطني، أثناء عقد اتفاقيات اقتناء مختلف المعدات والعتاد، على أن تتضمن عقود هذه الصفقات بنودا خاصة بالتكوين العالي لأفراد القوات المسلحة الملكية في مختلف المجالات ذات الصلة بهذه المعدات مع الاعتماد تدريجيا على الموارد البشرية الذاتية لصيانتها.

المحور الثالث: مواصلة العمل بالخدمة العسكرية

استجابة للرؤية السديدة **لصاحب الجلالة القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية**، فإن القوات المسلحة الملكية عازمة وفقا **للتعليمات الملكية السامية** على استئناف الخدمة العسكرية في أحسن الظروف، وذلك من أجل المساهمة في ترسيخ وتكريس قيم المواطنة وتعزيز روح التضحية والاستعداد الدائم للدفاع عن حوزة الوطن ووحدته الترابية اتجاه أي عدوان أو تهديد.

وبعد توقف العمل بالخدمة العسكرية بسبب الظروف الصحية المتعلقة بتفشي فيروس كورونا، عملت إدارة الدفاع الوطني على تضمين الميزانية اعتمادات خاصة بهذه الخدمة حتى يتسنى توفير جميع الإمكانيات اللازمة والمناسبة لتكوين الفوج **السابع والثلاثين** للمجندين، وكذا السهر على وضع خطة لتنظيم عملية استقبال هؤلاء المجندين الجدد في إطار الخدمة العسكرية، بالإضافة إلى القيام بأشغال تهيئة المرافق المعدة لاستقبال الوافدين وتلك المعدة للتكوين وتجهيز الوحدات بكل الوسائل الضرورية من أجل استقبال المجندين.

وفي هذا الصدد، وكما جاء في العرض الذي قدمته أمامكم، سيبلغ عدد المجندين تنفيذا **للتوجيهات الملكية السامية** ضمن هذا الفوج 20.000 مجندا، ومن أجل ذلك تم إنشاء 4 مراكز جديدة للتكوين لاستقبالهم بكل من بنسليمان وسيدي يحيى الغرب وبنكرير وطانطان تنضاف إلى 4 مراكز سخرت لاستقبال الفوج السابق، بالإضافة إلى عدة وحدات بالمنطقة الجنوبية سيتم إعدادها وتجهيزها في أفق استغلالها خلال مرحلة التخصص.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الداخلية ستعمل في القريب العاجل على بدء عملية إحصاء الأفراد الذين سيكونون الفوج السابع والثلاثين.

وستساهم الخدمة العسكرية في النهوض بأوضاع الشباب من خلال تمكينهم من المساهمة في خدمة وطنهم والحصول على تكوين وتدريب يفتح فرص الاندماج المهني والاجتماعي أمام المجندين الذين يبرزون مؤهلاتهم، وذلك عبر توفير برنامج دقيق لتكوين المجندين طيلة مدة الخدمة العسكرية، يتضمن هذا التكوين:

- **التكوين الأساسي العام (formation commune de base) (4 أشهر):**

سيتم تلقين هذا التكوين داخل مختلف المراكز التي ستستقبل المجندين، وسيشمل تكوينا عاما (التربية الوطنية والأخلاقية، التاريخ العسكري ....)، وتكوينا عسكريا (التعليمات العسكرية، الانضباط العام، التربية البدنية والرياضية ...).

- **التكوين المتخصص (8 أشهر):**

سيوزع المجندون على مختلف الوحدات التابعة للقوات المسلحة الملكية، حيث سيتابعون تكوينا عسكريا تقنيا (شهر) في مختلف المهام التي يمكن أن تتم المناداة عليهم للقيام بها في إطار جيش الاحتياط. فيما ستخصص 7 أشهر المتبقية لتلقينهم أو تطوير كفاءاتهم المهنية عبر تأهيل مهني يضمن لهم اكتساب خبرات ومهارات جديدة

تسمح باندماجهم في المجتمع والحياة المهنية في مختلف الميادين كالترصيص أو الميكانيك أو الكهرباء أو الإلكترونيك أو المعلوميات أو البستنة وغيرها من التخصصات المهنية.

المحور الرابع: المستشفيات والمراكز الاستشفائية العسكرية

تعد المستشفيات العسكرية مفخرة للمملكة المغربية، نظرا لنجاعة وجودة الخدمات التي تقدمها للمواطنات والمواطنين المغاربة وللأجانب، وجوابا على السؤال المتعلق بإحداث مستشفيات عسكرية لا سيما بالأقاليم الجنوبية للمملكة والجهة الشرقية، ففي إطار توسيع البنية التحتية الصحية للقوات المسلحة الملكية وتقريب خدماتها لفائدة العسكريين وذويهم وكذا عموم المواطنين، شرع المركز الاستشفائي العسكري بالرشيدية في تقديم خدماته، وفيما يخص الأقاليم الجنوبية فتتوفر على ثلاث مستشفيات عسكرية بكل من الداخلة والعيون وكلميم بالإضافة إلى المركز الاستشفائي العسكري بالسمارة.

وفيما يخص توفير مختلف التخصصات على مستوى المستشفيات العسكرية، فقد تم وفقا للتعليمات السامية **لصاحب الجلالة القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية**، تطوير قدرات المستشفيات العسكرية بشكل نوعي، وسيتم دراسة إضافة بعض التخصصات الطبية في مختلف المستشفيات العسكرية، كما نسعى إلى اعتماد تقنية الطب عن بعد (télémédecine) والتي ستساهم في تقديم الخدمات الطبية عن بعد باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

كما سيتم العمل على تطوير جل المستشفيات العسكرية وتجهيزها قدر الإمكان، لترقى إلى تطلعات **صاحب الجلالة** الرامية إلى توفير خدمات صحية متميزة لأفراد القوات المسلحة الملكية وكذا مختلف المواطنين كلما سمحت الطاقة الاستيعابية لهذه المؤسسات.

وبالإضافة إلى المؤسسات الاستشفائية العسكرية، تقام سنويا، تنفيذا للتعليمات السامية **لصاحب الجلالة القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية**، مستشفيات عسكرية ميدانية في المناطق النائية، تجسيدا للأدوار النبيلة للقوات المسلحة الملكية في الالتفاتة الإنسانية إلى المواطنين المحتاجين للمساعدة الطبية. وتقدم هذه المستشفيات الإسعافات الضرورية للمرضى وخدمات ووصفات طبية للمتضررين من قساوة الأحوال الجوية.

المحور الخامس: تعزيز المعدات والتجهيزات العسكرية

في هذا الصدد، أطمئنكم أن إدارة الدفاع الوطني حرصت منذ انطلاق مسلسل عصرنة معداتها سنة 2007 على اقتناء المعدات العسكرية ذات الجودة العالية، والتي تميز بنجاعة تكنولوجية ومستوى عملياتي وفقا لحاجيات مختلف مكونات القوات المسلحة الملكية البرية والبحرية والجوية وكذا تجهيزات الدرك الملكي.

المحور السادس: الوضعية الاجتماعية لأفراد القوات المسلحة الملكية ومتقاعديها

يحظى الميدان الاجتماعي بأهمية بالغة داخل القوات المسلحة الملكية من خلال توفير الإمكانات والوسائل الضرورية لدعم المشاريع الاجتماعية وتحسين ظروف عيش العسكريين وذويهم بمختلف شرائحهم.

ويستفيد كافة أفراد القوات المسلحة الملكية من الامتيازات والخدمات المقدمة من طرف المصالح الاجتماعية وكذا تعاضدية القوات المسلحة الملكية كمراكز الاصطياف ومنح الحج التي يستفيد منها سنويا ما يقارب 600 مستفيدا، إلى غير ذلك من الخدمات الاجتماعية، بالإضافة إلى الخدمات الصحية الممنوحة لهم من قبل المراكز الاستشفائية العسكرية.

وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، الهادفة إلى تمكين أفراد القوات المسلحة الملكية من مساكن تلبي حاجياتهم، بذلت وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية في هذا المجال مجهودات كبيرة مع شركائها لإنجاز برنامج 80.000 سكن لفائدة العسكريين وذلك بأثمنة تفضيلية.

كما تولي القوات المسلحة الملكية، **طبقا للتعليمات المولوية السامية لصاحب الجلالة القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية**، اهتماما بالغا لمتقاعديها وكذا ذوي حقوقهم، وهكذا وفي إطار الدعم الاجتماعي المقدم لهذه الشريحة من المواطنين اتخذت المصالح المختصة بقطاع الدفاع الوطني مجموعة من التدابير والإجراءات من أجل النهوض بهذه الفئة، إذ علاوة على المعاشات التي يتقاضونها بمقتضى النصوص القانونية المنظمة لها، فإنهم يستفيدون من الامتيازات التالية:

- تخصيص مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين لإعانة تكميلية Allocation d'appoint لفائدة منتسبيها، كما يستفيد قدماء المحاربين من إعانة خاصة Allocation Spéciale؛
- استفادة أبناء العسكريين بمقتضى القانون رقم 71-013 الصادر في 30 دجنبر 1971 الخاص بنظام المعاشات العسكرية، من التعويضات العائلية حتى بلوغهم سن 16 سنة والذين يتابعون دراستهم حتى سن 21 سنة أما المعاقون منهم أو العاجزون عن العمل فيستفيدون من هذه التعويضات مدى الحياة؛
- تعمل المفوضيات الجهوية لمؤسسة الحسن الثاني على التدخل لدى مختلف الجهات التعليمية من أجل الاستجابة لطلبات أبناء المتقاعدين العسكريين الخاصة بالمنح الجامعية والسكن داخل الأحياء الجامعية؛
- فيما يخص السكن فإنه تنفيذا **للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك نصره الله** تستفيد هذه الشريحة من برنامج السكن الذي أعدته وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية مع شركائها وذلك بأثمنة تفضيلية؛

- قامت كذلك مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين بالاكتتاب في التأمين الصحي الاجتماعي التكميلي الشامل مما انعكس بشكل إيجابي على مستوى تحسين الخدمات الصحية المقدمة لهذه الفئة وذويهم.

وفي إطار العناية والرعاية السامية التي يخص بها **صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله** عائلات الشهداء ومعطوبي وأسرى الحرب، تمت تسوية الوضعية العقارية للعديد من المساكن من أجل تفويتها لفائدة عائلات شهداء الوحدة الترابية للمملكة، وستشمل هذه العملية التي انطلقت منذ يوليوز 2021 ما مجموعه **3607** عائلة.

بالإضافة إلى هذه العملية سيتم تخصيص **5248** قطعة أرضية مجانا لفائدة عائلات الشهداء ومعطوبي وأسرى الحرب في عدد مهم من المدن عبر التراب الوطني.

وقد أبانت هذه العملية عن الانخراط الشامل لإدارة الدفاع الوطني ووزارة المالية ووزارة الداخلية، وكذا الهيآت المعنية كمجموعة العمران والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية ووكالة المساكن والتجهيزات العسكرية ومديرية أملاك الدولة.

المحور السابع: تأمين القوات المسلحة الملكية لمعبر الكـــركـــرات

تنفيذا للتعليمات السامية **لصاحب الجلالة الملك، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية**، قامت القوات المسلحة الملكية يوم 13 نونبر 2020 بوضع حزام أمني يهدف إلى تأمين معبر الكركرات بين المغرب والجمهورية الإسلامية الموريتانية، من خلال عملية، تمت بدون نوايا عدوانية وفقا لقواعد تدخل واضحة تقتضي تجنب أي احتكاك بالأشخاص المدنيين.

وفي هذا الصدد، عملت القوات المسلحة الملكية، **تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية**، من خلال حرفيتها العالية في مجال التخطيط والقيادة والتنفيذ العملياتي، على تعزيز الشريط الحدودي "الكركرات" وفق خطة محكمة لقطع الطريق ودحر مناورات المرتزقة وأعداء وحدتنا الترابية، حيث أظهرت هذه القوات للعالم أجمع جدوى ومشروعية هذه العملية النوعية التي مكنت من ضمان التدفق الآمن للبضائع والأشخاص بين المغرب وعمقه الافريقي وكذا بين البلدان الأوروبية والإفريقية.

ونظرا لهذه التطورات الأخيرة التي عرفتها المنطقة، فإن بلادنا إذ تؤكد على التشبث الراسخ بوقف إطلاق النار، فإنها تظل، وبالحزم ذاته، عازمة تمام العزم على الرد، بأكبر قدر من الصرامة، وفي إطار الدفاع الشرعي، على أي تهديد لأمنها وطمأنينة مواطنيها.

المحور الثامن: تحسين أجور العسكريين

فيما يخص أجور أفراد القوات المسلحة الملكية، فلا بد من تجديد التأكيد على الرغبة الدائمة والعمل المتواصل الذي يقوم به قطاع الدفاع الوطني، تنفيذا للتعليمات السامية **لصاحب الجلالة القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية**، من أجل تحسين الوضعية المادية والاجتماعية لأفراد قواتنا المسلحة الملكية والموظفين المدنيين التابعين لإدارة الدفاع الوطني.

وفي هذا الإطار، فقد استفاد أفراد القوات المسلحة الملكية من الزيادة في الأجور على غرار الموظفين المدنيين، سواء من خلال تلك التي تمت سنة 2011 أو الزيادة في الأجور والتعويضات العائلية التي تم إقرارها سنة 2019 وذلك عبر ثلاث مراحل: الأولى في فاتح يوليوز 2019؛ والثانية في يناير 2020؛ والثالثة في يناير من هذه السنة.

وجدير بالذكر أن مبلغ الزيادة على العموم كان متساويا سواء بالنسبة للضباط أو ضباط الصف أو الجنود، وبالتالي كان لهذه الزيادة أثر إيجابي أكبر على صغار الجنود. غير أنه لا بد من الإشارة إلى أن نظام الرتب العسكرية يفرض نوعا من التفاوت في الأجر بين مختلف الرتب كما هو الحال أيضا بالنسبة للموظفين المدنيين.

السيد رئيس اللجنة المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كانت تلكم أهم التوضيحات التي آثرت التطرق إليها جوابا على تساؤلاتكم ومداخلاتكم القيمة، وفي الختام لا يسعني إلا أن أجدد لحضراتكم عبارات تقديري واعتزازي بالتواصل معكم، معبرا لكم عن جزيل الشكر على حسن اهتمامكم، وعلى ما تولونه من دعم ومساندة لأفراد قواتنا المسلحة الملكية لما تقوم به من أعمال جليلة تحت الإمرة الرشيدة **للقائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأعز أمره.**

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــرير

لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج

حـــــــــول

مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير

=برسم السنة المالية 2022 =

رئيسة اللجنة
نائلة مية التازي

مقررة اللجنة
صفية بلفقيه

الأمانـــة العامـــــة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة الخارجية والدفاع الوطني
والمغاربة المقيمين في الخارج

الولاية التشريعية 2021 -2027
السنة التشريعية 2021-2022
= دورة أكتوبر 2021 =

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحتـرم ،
السيدات والسادة الوزراء المحتـرمون ،
السيدات والسادة المستشارون المحتـرمون ،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسكم الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج حول دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير برسم السنة المالية2022.

خصصت اللجنة يوم الخميس 25 نونبر2021 لدراسة مشروع الميزانية المذكورة برئاسة السيدة نائلة مية التازي رئيسة اللجنة، وحضور السيد مصطفى بايتاس الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان الناطق الرسمي باسم الحكومة، والسيد مصطفى الكثيري المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.

في مستهل الاجتماع، أود أن أتقدم بالشكر للسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان الناطق الرسمي باسم الحكومة، على الكلمة الهادفة، والتي قدم من خلالها مشروع الميزانية كماأشاد بأهمية وقيمة هذا القطاع.

بعد ذلك قدم السيد المندوب السامي، عرضا مستفيضا استعرض من خلاله حصيلة النتائج والمنجزات المحققة خلال سنة 2021، وكذا الاستراتيجية المسطرة والأوراش والمشاريع المستقبلية المزمع انجازها برسم السنة المالية المقبلة.

بخصوص الإنجازات المحققة برسم سنة 2021، أوضح أن المندوبية واصلت العمل على أهم المحاور الأساسية التي تشمل:

- صيانة وتثمين الذاكرة التاريخية الوطنية والمشتركة، من خلال إحداث فضاءات جديدة في مختلف مدن المملكة، والتي تساهم في مد جسور التواصل بين الأجيال الناشئة والذاكرة الوطنية، وكذا إقامة معالم تذكارية، وإشاعة منظومة القيم ونشر ثقافة المواطنة الإيجابية.
- تحسين الأوضاع المادية والمعنوية والاجتماعية وكذا الأحوال المعيشية والصحية لأسرة المقاومة وجيش التحرير، وإدماج أبنائهم في النسيج الاقتصادي والاجتماعي والتضامني، باعتماد التشغيل الذاتي والعمل المقاولاتي والتعاوني، من خلال التشجيع على إحداث مقاولات ذاتية، وكذا استفادتهم من امتيازات تفضيلية ومنافع عينية.
- تدبير الموارد المادية والبشرية، وكذا الإصلاحات القانونية التشريعية والتنظيمية.

- الأنشطة الدولية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وتعزيز علاقات التعاون على الصعيد العربي والافريقي والدولي.
- أما فيما يخص الاستراتيجية المسطرة والبرامج المستقبلية برسم سنة 2022، أوضح أن المندوبية وضعت من ضمن أولوياتها:
- مواصلة تثمين وصيانة الذاكرة الوطنية التاريخيةواشاعتها في صفوف الناشئة والأجيال الجديدة.
- تحسين وتجويد الأحوال المعيشية والرعاية الصحية، وكذا الأوضاع المادية والاجتماعية لأسر المقاومة وأعضاء جيش التحرير، مع تشجيع التشغيل الذاتي والعمل المقاولاتي.
- المواكبة المستمرة في تدبير الموارد المادية والبشرية للقطاع.
- تمثيل أسرة المقاومة وأعضاء جيش التحرير في المحافل الدولية، لتوطيد العلاقات مع نظيراتها بالخارج خدمة للقضايا الوطنية.

ويتضمن مشروع الميزانية الفرعية لسنة 2022، رصيد بغلاف مالي إجمالي يتحدد في :

155.863.000.00 درهم يتوزع كالآتي :

← 1- اعتمادات التسيير:

149.199.000.00درهم منهـا :

- **نفقات الموظفين والأعوان:77.787.000.00درهم.**
- **نفقات المعدات والنفقات المختلفة : 71.412.000,00درهم.**

← 2- اعتمادات الاستثمار:

- **اعتمادات الأداء : 6.664.000,00 درهم.**
- **اعتمادات الالتزام :30.000.000,00 درهم .**

ويتضمن هذا التقرير :

- ✓ **عرض السيد المندوب السامي؛**
- ✓ **ملخص تدخلات السيدات والسادة المستشارين؛**
- ✓ **جواب السيد المندوب السامي.**

عرض السيد المندوب السامي

عرض مشروع الميزانية الفرعية لقطاع المقاومة

وجيش التحرير

برسم سنة 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم

وعلى آله وصحبه أجمعين

- السيدة رئيسة لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج بمجلس المستشارين؛

- السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

بداية يطيب لي أن اعبر عن مشاعر التهاني والتبريكات للسيدات والسادة المستشارين المحترمين الذين حظوا بثقة الناخبين في الاستحقاقات الانتخابية ليوم 5 اكتوبر 2021. وأسعد بهذا اللقاء الذي يجمعني بالسيدات والسادة أعضاء **لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج بمجلس المستشارين**، في هذا الموعد السنوي من أجل التواصل والحوار في إطار مناقشة الميزانية الفرعية للمندوبية

السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير برسم السنة المالية 2022، ولأستعرض في ذات المناسبة الحصيلة السنوية للمنجزات والمكاسب المحققة بقطاع المقاومة وجيش التحرير برسم سنة 2021، وآفاق العمل المستقبلي لسنة 2022، وأن أعرض مجمل القضايا والانشغالات التي تستأثر باهتمام شريحة اجتماعية نكن لها موصول التقدير والاعتبار، من قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم.، كما تم رسمها وفق رؤية تعتمد المقاربة الاستشرافية والبرمجة لتحقيق النجاعة في الأداء وربط الأهداف بالنتائج وضمان الحكامة الجيدة، أخذا بعين الاعتبار الوضع الاعتباري الذي تتبوأه مؤسسة المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير الذي يرقى بها إلى مستوى إدارة مواطنة وخدومة ومنفتحة على مرتفقيها ومحيطها تضطلع بمهام وادوار ذات صلة وثيقة بكل ما يمت لقيم الوطنية والمواطنة بصلة، وتوظيف منظومة القيم الوطنية في خدمة المشروع المجتمعي الحداثي الديمقراطي والتنموي والنهضوي ببلادنا لكسب رهانات التنمية الشاملة والمستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية.

لقد واصلت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء التحرير المؤتمنة على تدبير الشأن العام والمرفق العام للمقاومة وجيش التحرير خلال سنة 2021 الجهود والمساعي الحثيثة والمبادرات الجادة والطموحة بالعزم والإصرار اللازمين لتحقيق أفضل النتائج وأجودها وللاستجابة قدر المستطاع لانتظارات وتطلعات قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذويهم، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية الداعية إلى الاهتمام والمزيد من العناية بهذه الشريحة الاجتماعية من المجتمع الجديرة بكامل العناية والرعاية.

وسيتناول العرض مشروع ميزانية قطاع المقاومة وجيش التحرير في محورين أساسيين :

المحور الأول:ويتعلق باستعراض حصيلة النتائج والمنجزات المحققة عن السنة المالية المنصرمة 2021؛

والمحور الثاني: ويتناول التوجهات واستشراف الآفاق المستقبلية لسنة 2022 التي تشكل الأفق الزمني الذي يؤطر مشروع ميزانية قطاع المقاومة وجيش التحرير.

الجـــزء الأول

حصيلـــــة المنجـــزات المحققـــــة فـــي إطـــــار تنفيـــــذ ميزانيـــــة سنـــــة 2021

وفقا لما يقتضيه التوجه الإستراتيجي للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء التحرير في إطار خطط وبرامج العمل التي سبق رسمها للمرحلة الثلاثية 2019-2021 وبرنامج العمل المرحلي لسنة 2021، واصلت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير الاشتغال في المجالات والمفاصل التي تتشكل منها الاختصاصات والصلاحيات المخولة لهذه المؤسسة وهي:

-تحسين الأوضاع المادية والمعنوية والاجتماعية والمعيشية للمنتمين لأسرة المقاومة وجيش والتحرير، لفائدة مرتفقيها وطالبي خدماتها العمومية؛

-تدبير منظومة التأمين الصحي الإجباري: التغطية الصحية الأساسية – النظام التكميلي – الإسعاف الصحي؛

-الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لأبناء وبنات قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في مجال التشغيل الذاتي والعمل المقاولاتي والتعاوني والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛

-الاستثمار في ورش صيانة الذاكرة التاريخية الوطنية والمشتركة وتثمين رصيد منظومة القيم الوطنية وثقافة المواطنة الايجابية؛

-الإصلاحات التشريعية والقانونية والتنظيمية؛

-تمثيل أسرة الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير في المحافل الدولية والعربية والإفريقية والترافع والدفاع عن القضية الوطنية الأولى، قضية الوحدة الترابية كإحدى الثوابت الدستورية في المؤتمرات والملتقيات الخارجية؛

ومن الجدير بالذكر أنه والتزاما بمقاربة حسن التدبير الإداري المعتمدة بهذا القطاع والتي تأخذ بعين الاعتبار سلم الأولويات والأسبقيات في الاختيارات والتوجهات العمومية، تواصل العمل بما يجب من العزم والحزم والإصرار بغية ترشيد النفقات وحسن تدبير الموارد البشرية والمادية بقطاع المقاومة وجيش التحرير.

وفي هذا المضمار، وجب التذكير بأنه رصد بميزانية الاستثمار للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير برسم سنة 2021 غلاف مالي وصل 6.664.000 درهم كاعتمادات للأداء و 3.000.000 كاعتمادات الالتزام، وخصص لميزانية التسيير في باب الموظفين مبلغ 67.020.000 درهم ، وفي باب المعدات والنفقات المختلفة اعتماد مالي قدره 71.412.000 درهم.

وبالإضافة إلى هذا وذاك، فقد أسفرت المساعي والمبادرات الحثيثة التي تم اتخاذها في إطار المقاربة والنهج التشاركي الذي اعتمدته هذه المؤسسة منذ سنة 2001 مع شركاء مؤسساتيين وفاعلين عموميين انجاز مشاريع من خارج ميزانية المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير تمثلت في بناء فضاءات للذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بعدد من جهات وعمالات وأقاليم المملكة، تندرج في سياق الانخراط الطوعي والالتقائية المنشودة والتفاعل الايجابي مع البرامج الحكومية واستثمارات الوكالات والمؤسسات العمومية والهيآت والمجالس المنتخبة.

ويمكن استحضار مجمل المكاسب والمنجزات المحققة خلال سنة 2021 في المهام والصلاحيات التالية:

- صيانة وتثمين الذاكرة التاريخية الوطنية والعناية برصيد الكفاح الوطني؛

- تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية والأحوال المعيشية والصحية لأسرة المقاومة وجيش التحرير؛

- تدبير الموارد البشرية والمالية والإصلاحات التشريعية والتنظيمية ومراقبة التدبير؛

- الأنشطة الدولية والإقليمية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.

المحور الأول: صيانة وتثمين الذاكرة التاريخية الوطنية والعناية برصيد الكفاح الوطني

يكتسي ورش صيانة وتثمين الذاكرة التاريخية الوطنية والعناية برصيد الكفاح الوطني والتحريري الذي يعد أحد أهم الأوراش وحجر الزاوية في مخطط عمل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير أهمية بالغة ومكانة كبرى. فما تحقق في هذا الحقل يعد –بشهادة الجميع-متميزا ووازنا سواء في مجال إغناء الرصيد التاريخي واستجلاب الوثائق التاريخية المودعة في مراكز الأرشيف الأجنبية أوفي مجال الكتابة التاريخية وتنظيم الندوات والمحاضرات والملتقيات الفكرية وتخليد الذكريات الوطنية أو الانفتاح والتفاعل مع المجتمع والتواصل مع المستهدفين من الشباب والناشئة والأجيال الجديدة من تلاميذ المؤسسات التعليمية وطلبة الجامعات ونشطاء المجتمع المدني والفاعلين الجمعويين أو صيانة الموروث الثقافي والحضاري الذي أضحت فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بنيات عمومية حاضنة له.

ومن أهم وأبرز ما تم إنجازه في هذا المضمار برسم سنة 2021، وجبت الإشارة لما يلي:

1-فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير:

تضطلع المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بمهام تدبير الشأن العام للذاكرة الوطنية وفق مقاربة جديدة تتوخى صيانة وإنعاش وإخصاب الذاكرة التاريخية والتراث النضالي وإشاعة ثقافة الوطنية والمواطنة الايجابية والسلوك المدني في أوساط الشباب والناشئة والأجيال المتعاقبة،من خلال توظيف وسائل ووسائط تعبئة هذه الأجيال لكسب رهانات الحفاظ على الهوية الوطنية والخصوصية الثقافية وتحقيق المشروع المجتمعي الحداثي والديمقراطي والتنموي.

ومن هذا المنطلق،تتجلى الأهمية القصوى التي يحتلها ورش إحداث فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة و التحرير المبثوثة عبر كافة التراب الوطني والبالغ عددها 96 وحدة-فضاء، في أولويات برنامج العمل باعتبارها وعاء يضم المعروضات المتحفية وصور تاريخية ذات الصلة بروائع الكفاح الوطني وأعمال المقاومة وجيش التحرير. فقد اضحت هذه الوحدات اداة اتصال وتواصل تعنى بعرض ونقل ثقافة وفكر وتاريخ ونمط حياة نساء ورجال الحركة الوطنية

والمقاومة وجيش التحرير من جيل الى جيل عبر ما تحفل به من أنشطة وبرامج إشعاعية تستهدف تنوير أذهان الناشئة والطفولة بما يزخر به تاريخ الكفاح الوطني والمقاومة و التحرير من رصيد غني بالدروس و العبر واستخلاص دلالات ومعاني ملاحم المغرب الخالدة ، حيث بلغ عدد زوار فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير عبر ربوع المملكة 391838 زائر، إلى حدود شهر أكتوبر 2021 ، هذا بالإضافة إلى تنظيم مجموعة من الأنشطة العلمية والفكرية عن بعد عبر مختلف صفحات مواقع التواصل الاجتماعي المحدثة من طرف الفضاءات.

*)- نشاط الفضاء الوطني للذاكرة التاريخية للمقاومة و التحرير بالرباط:

تميزت هذه السنة بمواصلة الجهود والمساعي من أجل إغناء الفضاء الوطني للذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بالرباط بمجموعة من الصور التاريخية تُعرِف بمختلف محطات الكفاح الوطني، حيث بلغ عدد الصور المحصل عليها 360 صورة مؤطرة، كما تواصل التنسيق مع المؤسسات المهتمة بالتربية والتكوين وبالشأن الديني وبالشباب والثقافة والأندية النسوية ومنظمات المجتمع المدني بهدف استقطاب الشباب والناشئة والأجيال الصاعدة، حيث بلغ عدد زوار الفضاء إلى غاية 23 نوبر 2021 ما مجموعه 2700 زائر.

هذا بالإضافة إلى استقبال الفضاء لوفود رسمية وطنية وأجنبية وتنظيم أنشطة متنوعة على النحو التالي:

- تنظيم نشاط ثقافي بتنسيق مع سفارة أدربيدجان بتاريخ 6 ماي 2021.

- تنظيم معرض للصور التاريخية بمناسبة الذكرى الثمانين لإعلان الحرب الوطنية العظمى لشعوب الاتحاد السوفييتي ضد المانيا النازية بتنسيق مع مدير المركز الثقافي الروسي، في 22 يونيو 2021

- استقبال سفيرة جمهورية فيتنام في يونيو 2021.

- تنظيم نشاط ثقافي مع سفارة أدربيدجان بمناسبة تخليد الوطني للجمهورية أدربيدجان بتاريخ11 نونبر 2021.

- تنظيم ندوة علمية بعنوان: "وثيقة 11 يناير 1944، السياق والدلالات"، وذلك يوم الاثنين 11 يناير 2021.

- تنظيم ندوة فكرية بعنوان: "الأدوار والرائدة للمرأة المغربية، المرأة المقاومة نموذجا"، وذلك يوم الاثنين 8 مارس 2021، بالفضاء الوطني الرباط؛

- ندوة علمية بعنوان:" المجتمع والمقاومة خلال فترة الحماية ، يوم الخميس 17 يونيو 2021،

- تنظيم ندوة علمية بعنوان:"طريق الوحدة: ورش نموذجي مؤسس وملهم للتنمية في مغرب ما بعد الاستقلال"، وذلك يوم الخميس 8 يوليوز 2021،

- تنظيم ندوة علمية بمناسبة تخليد الذكرى 65 لثورة الملك والشعب في موضوع: " ملحمة ثورة الملك والشعب فصل من فصول الكفاح الوطني"، وذلك يوم الجمعة 20 غشت 2021.

- تنظيم لقاء تواصليا بمناسبة تخليد الذكرى 68 لاستشهاد البطل علال بن عبد الله، وذلك يوم الجمعة 10 شتنبر 2021.

- تنظيم مهرجان خطابي بمناسبة تخليد الذكرى 46 للمسيرة الخضراء المظفرة. وذلك يوم 05 نونبر 2021.

- تنظيم مهرجان خطابي بمناسبة تخليد الذكرى 66 للأعياد الثلاثة المجيدة. وذلك يوم 18 نونبر 2021.

*)- إحداث فضاءات جديدة للذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير:

وفقا للإستراتيجية الناجحة والطموحة التي اعتمدتها ونهجتها المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير منذ سنة 2007 والتي تتوخى إحداث شبكة من فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير في سائر أرجاء الوطن، وحيثما تبين أن الحمولة التاريخية لكل ربع من الوطن تستوجب إقامة مثل هذه

الفضاءات التي تشكل رديفا للمؤسسة التربوية والتعليمية و منارة وطنية مشعة بالفكر الوطني، وجسورا ممدودة للتواصل مع الناشئة والأجيال الجديدة، والتي راعت فيها المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير التوزيع المتكافئ والانتشار الواسع في كل ربوع المملكة حرصا على دعم الرسالة النبيلة لهذه المؤسسة بهدف الحفاظ على الموروث التاريخي ذي الصلة بتاريخ الحركة الوطنية والتحريرية والمقاومة والفداء وكذلك بمناحي الحياة العامة والخاصة لأفرادها ومد جسور التواصل والتفاعل بين الأجيال جيلا عن جيل وبينهم وبين الذاكرة التاريخية للوطن عبر مجموع التراب الوطني.

وهكذا بلغ إلى اليوم عدد فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير التي أمكن فتحها إلى أواخر شهر نونبر 2021 96 فضاءا، وهذه الفضاءات توجد في وضعية اشتغال وتؤدي أدوارها التربوية والتثقيفية والتواصلية مع الذاكرة التاريخية ومعها ومع جمهور المستهدفين والوافدين عليها والمتلقين لأنشطتها من الفئات السوسيو ثقافية ومن سائر الفئات والشرائح المكونة للمجتمع.

وبالرغم من محدودية الاعتمادات المرصودة للقطاع، وبفضل علاقات التواصل والتعاون اللذين تنسجهما المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء وجيش التحرير مع الشركاء والمتعاونين المؤسساتيين من قطاعات حكومية ومؤسسات عمومية ووكالات الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومجالس الجهات ومجالس العمالات والأقاليم والجماعات الترابية وبعض الداعمين الخواص، أمكن توفير اعتمادات ومخصصات مالية لتمويل مشاريع الفضاءات في تعددها وتنوعها وانتشار واتساع الرقعة الجغرافية والمجالية التي تغطيها.

وهكذا تم برسم سنة 2021، وحتى أواخر شهر نونبر، فتح فضاء واحد وترميم وتوسعة ثلاثة فضاءات وهي كالتالي:

- افتتاح فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة و التحرير بجماعة زاوية الشيخ؛
- توسعة فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بكلميم؛
- توسعة فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بجماعة وادي زم؛
- توسعة فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بجماعة بئر كندوز.

وتضم هذه الفضاءات المرافق التربوية والتثقيفية والتواصلية التالية:

- فضاء للعرض المتحفي لإنعاش وتثمين الذاكرة التاريخية الوطنية والمحلية وعرض الوثائق التاريخية والمخطوطات والتحف والأدوات والمعدات من قطع الأسلحة والألبسة والأشياء التي تم استخدامها إبان فترة الكفاح الوطني والمقاومة والفداء ، علاوة على المعروضات الاتنوغرافية وإدوات التراث المحلي .

- قاعة للمطالعة ومكتبة تضم الكتب والمؤلفات في ثقافة الوطنية والمواطنة وفي مواضيع تاريخية وطنية ذات راهنية وصلة بالثقافة العامة وبالمعارف والمدارك الإنسانية والكونية.

- مرفق وسائط السمعي- البصري؛

- مرفق للمعلوميات والأنترنيت؛

- فضاء اجتماعي للتواصل بين قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم؛

- قاعة للندوات والمحاضرات؛

- مرفقا تربويا وتثقيفيا موجها للشباب والناشئة لتأطيرهم وتلقينهم التربية على القيم الوطنية والمواطنة الايجابية والسلوك المدني؛

- مرفقا للتكوين والتأهيل على التشغيل الذاتي والعمل المقاولاتي وإحداث مشاريع ذاتية ومنشآت صغرى ومتوسطة وتعاونيات ووحدات إنتاجية من لدن أبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، من حاملي أفكار مشاريع اقتصادية ذاتية ، صغرى ومتوسطة؛

- مرافق إدارية ووظيفية؛

- مرافق صحية.

2 ـ تخليد الذكريات الوطنية:

في سياق التوجه الهادف إلى التعريف بالمحطات التاريخية للمقاومة والتحرير والتذكير بها واستحضار دروسها وعبرها ودلالاتها ووفاء للرصيد

النضالي للشعب المغربي في سبيل الحرية والاستقلال، تخلد أسرة المقاومة وجيش التحرير سنويا ذكريات تاريخية وطنية تندرج في سجل ملحمة الكفاح الوطني من أجل الحرية والاستقلال والوحدة بجميع ولايات وعمالات وأقاليم المملكة ، وذلك بتنظيم مهرجانات خطابية ولقاءات تواصلية، وأنشطة ومسابقات تربوية وثقافية وفنية وترفيهية ورياضية، وإقامة معارض للوثائق والصور التاريخية ولكتب وإصدارات ومنشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وإلقاء نواب واطر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير عروضا وكلمات ومنها كلمة المناسبة لاستحضار أبعاد ودلالات هذه الأعياد والاحتفاليات الوطنية. وبالرغم من تداعيات كوفيد 19 هذه السنة فقد حرصت الإدارة على تخليد هذه الذكريات إما حضوريا بتوافق وتشارك مع السلطات المحلية، كلما أمكن ذلك، أو عن بعد وفق مقاربة مبدعة تم خلالها استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وإلقاء كلمات ومساهمات فكرية عن بعد.

وهكذا تم تخليد الذكريات التالية :

-ذكرى تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال في11 يناير 1944 ؛

- ذكرى انتفاضة 29 و31 يناير1944 بالرباط وسلا وفاس (29 يناير بسلا و31 يناير 1944 بفاس) ؛

- ذكرى رحلة الوحدة لجلالة المغفور له محمد الخامس إلى محاميد الغزلان بإقليم زاكورة في 25 فبراير1957 ؛

- ذكرى معركة الدشيرة وجلاء آخر جندي أجنبي عن الصحراء المغربية يوم 28 فبراير 1976، وذلك من 28 فبراير إلى 2 مارس في كل من العيون، بوجدور والسمارة ؛

- ذكرى معارك بوغافر في 26 مارس بجماعة اكنيون بإقليم تنغير ؛

- ذكرى استشهاد البطل موحى وحمو الزياني بخنيفرة في 29 مارس من كل سنة بجماعة تملاكت بإقليم خنيفرة ؛

- ذكرى أحداث 7 ابريل 1947 بالدار البيضاء في 7 أبريل من كل سنة؛

- ذكرى الزيارة التاريخية لجلالة المغفور له محمد الخامس إلى طنجة في 9 أبريل1947 ؛

- ذكرى زيارة جلالة المغفور له محمد الخامس إلى مدينة تطوان في 9 أبريل 1956؛

- ذكرى استرجاع منطقة طرفاية إلى الوطن في 15 أبريل 1958 ؛
- ذكرى وفاة جلالة المغفور له الحسن الثاني في 9 ربيع الثاني من كل سنة؛
- ذكرى استشهاد البطل الشريف محمد امزيان في 15 ماي بجماعة زغنغان باقليم الناظور ؛
- ذكرى اليوم الوطني للمقاومة الذي يقترن مع (استشهاد البطل محمد الزرقطوني في 18 يونيو 1954 والوقفة التاريخية لجلالة المغفور له محمد الخامس على قبر الشهيد بمناسبة الذكرى الثانية لاستشهاده، وذلك يوم 18 يونيو 1956 الدار البيضاء؛
- ذكرى استرجاع مدينة سيدي افني في 30 يونيو1969؛
- ذكرى بناء طريق الوحدة بإقليم تاونات في 5 يوليوز1957 ؛
- ذكرى معركة أنوال في 21 يوليوز من كل سنة بإقليم الدريوش ؛
- ذكرى معركة وادي المخازن في 4 غشت بجماعة السواكن بإقليم العرائش؛
- ذكرى استرجاع إقليم وادي الذهب في 14 غشت 1979 بالداخلة؛
- ذكرى مظاهرة المشور بمراكش في 15 غشت 1953؛
- ذكرى انتفاضة 16 غشت بوجدة في 16 غشت 1953 ؛
- ذكرى انتفاضة 17 غشت 1953بتافوغالت بإقليم بركان؛
- ذكرى مظاهرة وادي زم في 20 غشت1955 بإقليم خريبكة وبجماعة وادي زم؛
- ذكرى ثورة الملك والشعب في 20 غشت 1953؛
- ذكرى انتفاضة ماء واد بوفكران في الأسبوع الأول، مابين 1 و 3 شتنبر من شهر شتنبر في كل سنة؛
- ذكرى وفاة جلالة المغفور له محمد الخامس في 10 رمضان ؛
- ذكرى استشهاد الفدائي البطل علال بن عبد الله في العملية الفدائية بالمشور بالرباط في 11 شتنبر 1953؛
- ذكرى انطلاقة العمليات الأولى لجيش التحرير بشمال الوطن في كل من ايموزار مرموشة بإقليم بولمان وتازة والحسيمة والناظور من فاتح أكتوبر إلى 4 منه؛

- ذكرى المسيرة الخضراء في 6 نونبر 2021؛
- ذكرى معركة الهري في 13 نونبر 2021 بخنيفرة ؛
- ذكرى الأيام المجيدة الثلاثة:العودة ، الانبعاث والاستقلال في 16 – 17 و18 نونبر 2021 ؛
- ذكرى انطلاق عمليات جيش التحرير بجنوب المملكة في21 و22 نونبر 2021،في كل من أقاليم طاطا، أسا، كلميم وطانطان ،
- ذكرى انتفاضة قبائل ايت باعمران في 23 نونبر 2021 بمدينة سيدي افني وبمدينة تزنيت وبمدينة اكادير؛

فيما العمل متواصل لتخليد الذكريات المتبقية في قادم الأيام، وبتعلق الأمر ب:

- ذكرى أحداث 7 و8 دجنبر 1952 بالدار البيضاء اثر استشهاد الزعيم السياسي والنقابي التونسي والمغاربي فرحات حشاد، وذلك يوم 7 دجنبر 2021؛
- ذكرى معارك جبل بادو بالرشيدية في 29 دجنبر 2021.

3 -الندوات الفكرية والأيام الدراسية:

استحضارا لأمجاد وروائع ملحمة ثورة الملك والشعب الخالدة التي شكلت انطلاقة حاسمة في تاريخ الكفاح الوطني ، أقيمت ندوات علمية وأيام دراسية تغيأت توثيق وتدوين نضالات وبطولات الكفاح الوطني والمقاومة والتحرير ، وتناولت هذه التظاهرات العلمية والثقافية فصولا وجوانب من تاريخ الكفاح الوطني من اجل الحرية والاستقلال والوحدة الترابية. ومن هذه الندوات نذكر العناوين التالية :

- مشاركة المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في الندوة العلمية المنظمة بأكاديمية المملكة حول:"المؤسسات الرسمية المنتجة للمعرفة التاريخية"، بمساهمة علمية موسومة ب: "ورش الذاكرة التاريخية الوطنية: التوثيق، الجمع والصيانة"، وذلك يوم الاثنين 4 يناير 2021، بمقر أكاديمية المملكة بالرباط؛

-تنظيم المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ندوة علمية بعنوان: "وثيقة 11 يناير 1944، السياق والدلالات"، وذلك يوم الاثنين 11 يناير 2021 بالفضاء الوطني للمقاومة والتحرير بالرباط؛

- تنظيم المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ندوة علمية عن بعد بعنوان: "أحداث فاس الدامية يومي 30 و31 يناير 1944"، وذلك يوم الاثنين 31 يناير 2021 ؛

-تنظيم المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ندوة علمية عن بعد بمناسبة تخليد الذكرى 77 لانتفاضة 29 يناير 1944بالعدوتين الرباط وسلا، يوم الجمعة 12 فبراير 2021؛

- تنظيم المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ندوة علمية عن بعد في موضوع : "الخطاب التاريخي لجلالة المغفور له محمد الخامس: صوت التحرير ونداء الوحدة الترابية، محاميد الغزلان 25 فبراير 1958"، وذلك يوم الخميس 25 مارس 2021؛

-تنظيم المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ندوة علمية عن بعد في موضوع:"محطات من تاريخ المقاومة وجيش التحرير بالجنوب المغربي، معركة الدشيرة نموذجا""، وذلك بمدينة العيون يوم الأحد 28 فبراير 2021؛

-تنظيم المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ندوة علمية عن بعد في موضوع:" مساهمة الأقاليم الجنوبية في معارك المقاومة والتحرير"، وذلك يوم الاثنين 1 مارس 2021 بالسمارة؛

-تنظيم المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ندوة علمية عن بعد في موضوع:"ذاكرة المقاومة وجيش التحرير بين التشبث بأهداب العرش العلوي المجيد والدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة "، وذلك يوم الثلاثاء 2 مارس 2021 ببوجدور؛

- تنظيم المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ندوة فكرية بعنوان: "الأدوار الرائدة للمرأة المغربية، المرأة المقاومة نموذجا"، وذلك يوم الاثنين 8 مارس 2021، بالفضاء الوطني للمقاومة والتحرير الرباط؛

-مشاركة المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في الندوة العلمية عن بعد في موضوع: "محمد العربي المدغري الدرقاوي، المجاهد والصوفي والعالم"، وذلك يومي 18 و19 مارس 2021 بالرشيدية؛

- تنظيم المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ندوة علمية عن بعد في موضوع :"جوانب من ذاكرة ملحمة بوغافر ضد الاستعمار الفرنسي"، وذلك يوم الخميس 25 مارس 2021 بزاكورة؛

-تنظيم المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ندوة علمية عن بعد في موضوع "حفريات في معركة لهري ودورها في تأسيس فعل المقاومة بالأطلس المتوسط"، وذلك يوم السبت 27 مارس 2021 بخنيفرة؛

-تنظيم المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ندوة علمية عن بعد في موضوع "أحداث 7 ابريل 1947: السياق والتداعيات"، وذلك يوم الأربعاء 7أبريل 2021 بالدار البيضاء؛

-تنظيم المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ندوة علمية عن بعد في موضوع "إضاءات حول الرحلة السلطانية لطنجة"، وذلك يوم الجمعة 9 أبريل 2021 بطنجة؛

-تنظيم المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ندوة علمية عن بعد في موضوع " زيارة محمد الخامس لمدينة تطوان في 9 أبريل 1956: امتدادات تاريخية وأبعاد دبلوماسية "، وذلك يوم السبت 10 أبريل 2021 بتطوان؛

تنظيم المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ندوة علمية عن بعد في موضوع: "مساهمة القبائل الصحراوية في المقاومة والتحرير بالجنوب المغربي"، وذلك يوم الخميس 15 أبريل 2021 بطرفاية؛

-تنظيم المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بتعاون مع كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكدال بالرباط ندوة علمية بعنوان:" المجتمع والمقاومة خلال فترة الحماية ، يوم الخميس 17 يونيو 2021 بالفضاء الوطني للمقاومة والتحرير بالرباط؛

-تنظيم المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ندوة علمية عن بعد بعنوان:"ذكرى استرجاع مدينة سيدي إيفني، من قيم المقاومة إلى رهانات التنمية ، وذلك يوم الأربعاء30 يونيو 2021 بسيدي إيفني؛

-تنظيم المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ندوة علمية عن بعد بعنوان:"مشروع بناء طريق الوحدة السياق والأهداف" ، وذلك يوم الاثنين 5 يوليوز 2021 بتاونات؛

-تنظيم المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ندوة علمية بعنوان:"طريق الوحدة: ورش نموذجي مؤسس وملهم للتنمية في مغرب ما بعد الاستقلال"، وذلك يوم الخميس 8 يوليوز 2021، بالفضاء الوطني للمقاومة والتحرير بالرباط؛

-تنظيم المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ندوة علمية بعنوان:"معركة أنوال، فصل من فصول روائع الكفاح الوطني" وذلك يوم الجمعة 16 يوليوز 2021، بقاعة الاجتماعات بعمالة إقليم الدريوش؛

-تنظيم المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ندوة علمية عن بعد بعنوان:"معركة وادي المخازن في الذاكرة الجمعية" وذلك يوم الأربعاء4 غشت2021 بالعرائش؛

-تنظيم المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ندوة علمية بعنوان:" انتفاضة القنيطرة في شهر غشت 1954، محطة وازنة في مسار الكفاح الوطني"، وذلك يوم الاثنين 9 غشت2021، بفضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بالقنيطرة؛

-تنظيم المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ندوة علمية بعنوان:" مظاهرة 15 غشت 1953 بالمشور بمراكش: عنوان للتضحية والفداء" ، وذلك يوم الأحد 15 غشت 2021 بمراكش؛

-تنظيم المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ندوة علمية بعنوان:" انتفاضة 16 و17 غشت بوجدة وتافوغالت: درس في التضحية والوفاء ، وذلك يوم الاثنين 16 غشت 2021 بوجدة؛

-تنظيم المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ندوة علمية عن بعد بعنوان:" مظاهرة 17 غشت بتافوغالت وبركان: انتفاضة من أجل الاستقلال والسيادة"، وذلك يوم الثلاثاء 17 غشت 2021 بركان؛

-تنظيم المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ندوة علمية عن بعد بعنوان:"أحداث ووقائع يومي 19و20 غشت 1955 بمنطقة ورديغة"، وذلك يوم الأربعاء18 غشت 2021 بخريبكة؛

-تنظيم المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ندوة علمية بمناسبة تخليد الذكرى 65 لثورة الملك والشعب في موضوع: " ملحمة ثورة الملك والشعب فصل من فصول الكفاح الوطني"، وذلك يوم الجمعة 20 غشت 2021، بالفضاء الوطني للمقاومة والتحرير بالرباط؛

-تنظيم المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ندوة علمية عن بعد بعنوان:"بوفكران بين المتخيل والحقائق التاريخية"، وذلك يوم الاثنين 6 شتنبر 2021 بمكناس؛

- تنظيم المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير لقاء تواصليا بمناسبة تخليد الذكرى 68 لاستشهاد البطل علال بن عبد الله، وذلك يوم الجمعة 10 شتنبر 2021، بالفضاء الوطني للذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بالرباط.
تنظيم المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ندوة فكرية عن بعد في موضوع: " منطقة زيان: المجال، التاريخ، المجتمع"، وذلك يوم الاثنين 15 نونبر 2021 (خنيفرة)؛

تنظيم المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ندوة فكرية موضوع: " 18 نونبر 1955: السياق والدلالات"، وذلك يوم الخميس18 نونبر 2021 بالفضاء الوطني للذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بالرباط؛

تنظيم المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ندوة فكرية عن بعد في موضوع: " جيش التحرير بالجنوب المغربي محطة وضاءة من تاريخ الكفاح الوطني"، وذلك يوم الأحد 21 نونبر 2021 (طاطا)؛

تنظيم المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ندوة فكرية عن بعد في موضوع: " السياق والمحطات الكبرى لكفاح جيش التحرير بالجنوب المغربي "، وذلك يوم الاثنين 22 نونبر 2021 (آسا-الزاك)؛

تنظيم المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير لقاء تواصلي يوم الثلاثاء 23 نونبر 2021 بفضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بتزنيت؛

تنظيم المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير لقاء تواصلي يوم الأربعاء 24 نونبر 2021 بفضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بأكادير؛

4 –اتفاقيات التعاون والشراكة الموقعة في مجال صيانة الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير وإبراز تاريخ الكفاح الوطني:

اعتبارا للتوجه التعاوني والتشاركي مع قطاعات حكومية ومؤسسات عمومية وهيئات منتخبة وجمعيات ومنظمات المجتمع المدني في دعم توجهات ومبادرات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في مجال صيانة الذاكرة التاريخية الوطنية وإبراز تاريخ الكفاح الوطني، تم خلال سنة 2021 إبرام 3 اتفاقيات للتعاون والشراكة هي :

*اتفاقية للتعاون والشراكة بين المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي؛

* اتفاقية إطار للتعاون والشراكة بين المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وجمعية القصبة للنهوض بالتراث الثقافي للمدينة العتيقة بالعرائش؛

* اتفاقية للتعاون والشراكة بين المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير - مركز الوثائق التاريخية للمقاومة والتحرير- وكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية.

* اتفاقية تعاون وشراكة بين النيابة الإقليمية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بطاطا و جمعية دعم البحث العلمي وصيانة وتثمين التراث بإقليم طاطا؛

5 -موسوعة الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير بالمغرب:

بعد أن أصبحت موسوعة الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير بالمغرب مصدرا ومنجما لا غنى عنه لكل من يرغب في التعرف على سير وتراجم الماهدين للعمل الوطني وقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وأعلام النضال الوطني واستمرارا للخطة المرسومة لإصدار مجلدات هذه الموسوعة الأكاديمية الشاملة والمتكاملة في تناولها لأحداث الكفاح الوطني والمقاومة والتحرير.

و بعد أن تأكد أن منسوب المعطيات والمعلومات المتوفرة حول المقاومين المنفذين وأعضاء جيش التحرير المساعدين يكاد يكون زهيدا ومحدودا ولا يتعدى بضعة سطور، كان من الضروري اعتماد مقاربة منهجية مرنة ومتطورة تأخذ في الحسبان هذا الخصاص لتجاوزه قدر المستطاع، عملا بقاعدة "ما لا يدرك كله لا يترك جله"، حيث أمكن اعتماد مقاربة قاموس اختير له كعنوان: "معجم تراجم المقاومين". لذا، فقد تركزت جهود فريق عمل الموسوعة من جانب واطر النيابات الجهوية والإقليمية والمكلفين بالمكاتب المحلية والقيمين على فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير من جانب آخر خلال سنة 2021، على إنجاز ما تبقى من سير قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على صعيد كل نيابة.

وفي هذا السياق، أمكن إصدار مواد أربع مجلدات تحتوي على 2008 ترجمة مدعمة بصور، في حدود ما يتوافر من معلومات ومعطيات حول قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير المترجم لهم.

والعزم معقود على أن يتم إنجاز مجلدات أخرى لتنضاف إلى المجلدات الأربعة من هذا المعجم الذي سيتوالى إصدار أعداده لتضم بين دفتيها كافة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير الحاصلين على صفة مقاوم، وكذا إصدار المجلد الثاني من الجزء الرابع حول الأبعاد المحلية للكفاح الوطني والمقاومة والتحرير.

6 -إطلاق التسميات التي لها ارتباط بالمقاومة على الساحات والشوارع العمومية والمؤسسات التربوية والاجتماعية :

مواصلة للجهود الهادفة إلى إطلاق تسميات لها ارتباط برموز وأعلام الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير والأحداث التاريخية الوطنية على الشوارع والساحات والأماكن العمومية والمؤسسات التربوية والتعليمية، تمت خلال سنة 2021 المصادقة على 334 تسمية، وذلك بفضل التنسيق المحكم والتعاون المتواصل بين المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والمجالس المنتخبة عبر التراب الوطني موزعة كالآتي:

- المجلس الجماعي لتمارة: 60 تسمية ؛
- مجلس مقاطعة يعقوب المنصور : 21 تسمية؛
- المجلس الجماعي لوجدة: 11 تسمية؛
- المجلس الجماعي للرشيدية: 25 تسمية؛

- المجلس الجماعي لطنجة: 05 تسميات؛
- المجلس الجماعي لبني ملال: 02 تسميتان؛
- المجلس الجماعي للناظور: 50 تسمية؛
- المجلس الجماعي لبركان: 13 تسمية؛
- المجلس الجماعي لبوعرفة: 21 تسمية؛
- المجلس الجماعي للجديدة: 11 تسمية؛
- المجلس الجماعي لأربعاء العونات: 11 تسمية؛
- المجلس الجماعي لمولاي عبد الله: 11 تسمية؛
- المجلس الجماعي لأسا-الزاك: 05 تسميات؛
- المجلس الجماعي لاسفي: 13 تسمية؛
- المجلس الجماعي لبولمان: 12 تسمية؛
- المجلس الجماعي لتطوان: 03 تسميات؛
- المجلس الجماعي لسيدي إفني: 04 تسميات؛
- المجلس الجماعي لسلا: 01 تسمية؛
- المجلس الجماعي لميدلت: 36 تسمية؛
- المجلس الجماعي لطرفاية: 24 تسمية؛
- المجلس الجماعي لوزان: 03 تسميات؛

وفيما يتعلق بالمؤسسات التعليمية، تمت تسمية مؤسستين تعليميتين بمدينة سيدي قاسم و 4 مؤسسات تعليمية بإقليم سطات.

7 -مجال التأليف والنشر وإغناء المكتبة الوطنية ومكتبات فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير :

- المؤلفات والمنشورات:

واصلت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير جهودها لإثراء وإغناء المكتبة الوطنية بنشر ما استجد لديها من دراسات وأبحاث تاريخية ذات الصلة بالحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير لإبراز جوانب جديدةواستكشاف زوايا مغمورة من أمجاد وروائع تاريخ الكفاح الوطني.

وقد تم إصدار 39 عنوانا لإنتاجات فكرية تم إعدادها من لدن باحثين متعاونين مع المؤسسة، و16 قصة جديدة حاملة للدرس التاريخي وموجهة للأطفال والناشئة وهي كالتالي:

-مجلـــة الذاكـــرة الوطنيـــة:

- العددان37 و 38.

-مؤلفـــات وأطروحـــات وكتب من تأليف جماعي وسيـــر ذاتيـــة:

1	الساقية الحمراء ووادي الذهب خلال القرن 19: دراسة للمجال والساكنة والسلطة (في جزأين)
2	مجتمع مكناس :المدينة القديمة على عهد الحماية 1912-1956"
3	تاريخ قبائل آيت عطا وهوامشها من تأسيس الاتحادية إلى مطلع القرن العشرين
4	بني ملال من القبيلة إلى المدينة: إسهام في دراسة البنيات السياسية والاجتماعية والذهنية لحواضر الأطراف في المغرب ما بين القرن 16 والقرن 20
5	واحة فزواطة ومحيطها القبلي: دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي من نهاية القرن 18 إلى مطلع القرن20
6	المغاربة والسُّكَّرُ في عهد الحماية 1912 – 1949
7	الإصلاحات بمنطقة جبالة خلال النصف الثاني من القرن 19 ومطلع القرن 20
8	القضاء العرفي بالمغرب خلال عهد الحماية 1912-1956
9	علماء القرويين زمن الحماية 1912-1956
10	إشكالية الإصلاح والتحديث عند محمد ابن الأعرج السليماني
11	جوانب من تاريخ واحة مزكيطة بدرعة الوسطى خلال فترة الحماية 1912-1947
12	التدخل الفرنسي وآثاره على قبائل بولمان 1912 -1934
13	طنجة تحت الاحتلال الإسباني 1940-1945
14	الحماية الفرنسية في مجال قبائل احمر 1912-1956
15	عروض ومحاضرات ودروس افتتاحية الجزء الثاني
16	الاستعمار و المقاومة بالمغرب: المنظور الأنجلوساكسوني للتاريخ المغربي المعاصر
17	مدينة فضالة من خلال صحافة عهد الحماية 1907-1956
18	الحركة الوطنية المغربية بالخارج من خلال وثائق جديدة

19	معركة ظهر أوبران من خلال الشعر الأمازيغي الريفي
20	الذاكرة المشتركة المغربية – الجزائرية / الترجمة الفرنسية
21	أوجه ومضاهر التضامن المغربي - العربي 1830 - 1975
22	الصحراء الأطلسية المغربية وسؤال الهوية
23	الترافع الديبلوماسي الموازي لمغاربة العالم حول الصحراء المغربية
24	المرأة و التاريخ العام (الثابت و المتحول في الكتب المدرسية)
25	ذاكرة المقاوم الساسي الإسماعيلي: سرد لأحداث تاريخية بالصور والوثائق من 1950 إلى 1965
26	مولاي المهدي العلوي: أحداث ومواقف (مذكرات)
27	فصول من تجربة مقاوم في الحياة العامة وفي مقاومة الاستعمار (مذكرات)
28	ندوة بعنوان: استقلال المغرب بين رهان الوحدة وتحدي التنمية
29	الإيبيريون في السواحل الجنوبية ما بين واد نون و وادي الذهب خلال القرنين 9 - 10هـ / 15- 16م
30	10 أعداد من نشرة التواصل برسم سنة 2021.
31	الصحراء وأفول الشمولية.
32	صدق ووفاء: ذكريات ومذكرات في المقاومة المغربية
33	ندوة علمية: محمد العربي الدرقاوي المدغري المتوفي سنة 1309هـ/ 1892م المجاهد والصوفي والعالم
34	Document Historique de la Résistance et de la Libération»Cahier N° 3. Les Prémices du Nationalisme Marocain de 1920 à 1939
35	Document Historique de la Résistance et de la Libération»Cahier N° 4. Les Prémices du Nationalisme Marocain de 1940 à 1945
36	La bataille d'el Ksar el Kebir, Une perspective africaine
37	**طبع (16) قصة تاريخية جديدة وهي:** - Abd El Karim El Khattabi - La bataille de Oued El Makhazine - La légendaire bataille de Anoual - Le cadeau du tailleur

- Le guérillero Chérif Ahmed Raissouni
- Le héros résistant, le chérifien Mohamed Ameziane
- L'épopée de Boughafer
- Moha OuhammouTatrite Zayan
- Ouadi el Assad
- Ya Oualadi
- Khnata Bent Bakar
- قِصَّة المُقاوِم الشَّرِيف محَمَّد أَمْزيَان
- بُنْدُقِيَّةُ جَدّي.
- الْفَقِيه... الْوَطَن أَوَّلًا وَأَخِيرًا
- قِصَّةُ مَلِكٍ وشَعْبٍ
- موحى أو حمو الزياني

وفيما يتعلق بالمشاركة في المعارض الثقافية فإن الالتزام بالحضور في المعارض الجهوية والوطنية قائم، لكن في هذه السنة، وجراء جائحة كورونا وما فرضته من تدابير وقائية واحترازية، تمت الاستعاضة عن المعارض بعرض المنتوجات الفكرية والثقافية عبر الوسائل الإليكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي لتأكيد الحضور الموصول وضمان الانتشار الواسع والتعريف المطلوب لكل المؤلفات الجديدة التي تصدرها هذه المؤسسة.

8-تكـــريم رمـــوز وأعـــلام ورواد الحركـــة الوطنيـــة والمقاومـــة وجـــيش التحرير:

وفاء وبرورا وعرفانا بما أسداه نساء ورجال الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير من خدمات جليلة وأيادي بيضاء، ووفاء لأرواح من استرخصوا دماءهم وأرواحهم في سبيل عزة البلاد وكرامتها ، دأبت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على ترسيخ سنة محمودة وتقليد موصول بإقامة محافل تكريمية لرجالات الحركة الوطنية ورموز المقاومة وجيش التحرير على امتداد التراب الوطني.

وهكذا، تم تكريم برسم سنة 2021، بالرغم من ظروف الحجر الصحي التي فرضتها جائحة كورونا، ما مجموعه 170 مقاوما ومقاومة ببعض عمالات وأقاليم المملكة:

- 54 بعمالة الرباط، بمناسبة تخليد الذكرى 77 لتقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال في 11 يناير 2021 وبمناسبة اليوم العالمي للمرأة يوم 08 مارس 2021 والذكرى 68 لاستشهاد البطل علال بن عبد الله يوم 10 شتنبر 2021 والذكرى 46 للمسيرة الخضراء المظفرة والذكرى 66 لعيد الاستقلال المجيد؛

- 07 بعمالة سلا، بمناسبة تخليد الذكرى 77 لانتفاضة مدينة سلا يوم 29 يناير 2021 ؛
- 08بعمالة الدار البيضاء، بمناسبة تخليد الذكرى 67 لليوم الوطني للمقاومةيوم 18 يونيو 2021؛
- 07 بإقليم سيدي افني، بمناسبة تخليد الذكرى 51 لاسترجاع سيدي افني يوم 30يونيو2021؛
- 07بإقليم الدريوش، بمناسبة الذكرى المائوية لمعركة انوال يوم06يوليوز2021 ؛
- 07 بإقليم القنيطرة، بمناسبة تخليد الذكرى 67لانتفاضة مدينة القنيطرة يوم 09غشت 2021 ؛
- 10 بإقليم بولمان، بمناسبة تخليد الذكرى 66 لانطلاق عمليات جيش التحرير بالشمال يوم فاتح اكتوبر2021 بإيموزار مرموشة؛
- 07بعمالةالناظور، بمناسبة تخليد الذكرى 66 لانطلاق عمليات جيش التحرير بالشمال يوم 04 أكتوبر 2021 بالناظور؛
- 08 بإقليم خنيفرة بمناسبة تخليد الذكرى 107 لمعركة لهري بخنيفرة يوم 15 نونبر 2021؛
- 05 بإقليم طاطا بمناسبة تخليد الذكرى 65 لانطلاق عمليات جيش التحرير بالجنوب المغربي بطاطا يوم 21 نونبر 2021 ؛
- 10 بإقليم آسا- الزاك بمناسبة تخليد الذكرى 65 لانطلاق عمليات جيش التحرير بالجنوب المغربي بآسا يوم 21 نونبر 2021 ؛
- 10بإقليمكلميم بمناسبة تخليد الذكرى 65 لانطلاق عمليات جيش التحرير بالجنوب المغربي بكلميم يوم 22 نونبر 2021 ؛
- 08بإقليم طانطان بمناسبة تخليد الذكرى 65 لانطلاق عمليات جيش التحرير بالجنوب المغربي بطانطان يوم 22 نونبر 2021 ؛
- 08بإقليمسيدي افني بمناسبة تخليد الذكرى 64لانتفاضة قبائل أيت باعمران بسيدي افني يوم 23 نونبر 2021 ؛
- 07 بإقليم تزنيت بمناسبة تخليد الذكرى 64لانتفاضة قبائل أيت باعمران بتزنيت يوم 23 نونبر 2021 ؛

- 07 بعمالة أكادير بمناسبة اللقاء التواصلي مع أسرة المقاومة وجيش التحرير المنظم باكادير يوم 24 نونبر 2021 ؛

وقد وصل العدد الإجمالي للمكرمين من الوطنيين وقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير لما مجموعه 7093 ، سلمت لهم بمناسبات تكريمهم لوحات تقديرية تكريما لهم وإكبارا لذكراهم وإشادة بمسارهم الوطني والنضالي في معترك الكفاح الوطني من أجل الحرية والاستقلال.

9- عيادة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير المرضى وطريحي الفراش

وفي سياق العناية الموصولة التي ما فتئت توليها المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير للواجب الإنساني والأخلاقي في التعامل مع المنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير قيد الحياة وعند الوفاة، تمت زيارة وعيادة أعداد من نساء ورجال الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير المرضى منهم وطريحي الفراش لتفقد أوضاعهم الصحية والمعنوية وتقديم ما يجب من الخدمات لهم، جريا على الأعراف المرعية .

وقد مرت هذه الزيارات في أجواء ودية موسومة بدفء المشاعر الإنسانية والأخلاقية التي تحرص المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على إشاعتها في صفوف نساء ورجال الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير، تجسيدا لصور الوفاء والبرور والعرفان والإشادة بمزاياهم وأفضالهم وموفور عطاءاتهم وسابغ إسهاماتهم في ساحة الشرف. وقد كان لهذه الالتفاتات الروحية والمعنوية واللمسات الإنسانية أكبر الأثر وأبلغ الوقع في نفوس ووجدان المعنيين بالأمر وفي صفوف عائلاتهم الصغيرة من أهلهم وذويهم وأيضا عائلتهم الكبرى، على درب الوطنية والمقاومة والتحرير.

10- إحياء الذكريات الأربعينية للمقاومين والوطنيين المتوفين:

أخذا بعين الاعتبار تطور الوضعية الوبائية وفي تقيد تام بالتدابير الوقائية التي يقتضيها تفشي جائحة كورونا، عملت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على إقامة أو المشاركة في محافل تأبينية لمقاومين ووطنى واحد بعد تقديم التعازي والمواساة

لأفراد عائلاتهم في مراسم أربعينيات طبعها التواصل الروحي والتاريخي مع أمجاد وأعلام الكفاح الوطني الذين بصموا بأياديهم البيضاء ومآثرهم الخالدة المسارات الوطنية والمحطات التاريخية النضالية ، كالآتي:

1-المشاركة عن طريق تقنية التواصل المرئي عن بعد، في أربعينية المقاوم المرحوم محمد سالم إيدر يوم 27فبراير 2021 بمدينة آسا؛

2-أربعينية المقاوم المرحوم سعد الله صالح يوم 25يونيو 2021 حضوريا بالدار البيضاء؛

3-أربعينية الوطني الوحدوي المرحوم سيدي علي التروزي يوم فاتح أبريل 2021بمدينة طرفاية، وهي بدورها حضورية.

11-المعالجة الإعلاميائية لملفات صفة مقاوم ورقمنتها :

وعيا من المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بأهمية اعتماد التقنيات المعلوماتية في تخزين وحفظ الملفات التي اعتمدتها اللجان المختصة في منح صفة مقاوم للمنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير والبالغ عددهم 29647 مقاومة ومقاوما، واصلت عملية لها أهمية قصوى في حماية المعطيات المضمنة في ملفات صفة مقاوم بتنظيم عملية استنساخها بواسطة السكانير ليسهل استغلالها رقميا.

وقد بلغ عدد الملفات المستنسخة رقميا لحد الآن 16.030 ملفا إداريا، جرى تصوير أهم الوثائق الأساسية المكونة لها.

ويشكل هذا الرصيد الهام من الوثائق المستنسخة قاعدة معطيات أساسية للبحث العلمي والأكاديمي حول جوانب ما زالت تحتاج إلى المزيد من البحث والاستكشاف من لدن الدارسين والباحثين، أساتذة وطلبة.

12– نشاط مركز الوثائق التاريخية للمقاومة والتحرير:

واصل مركز الوثائق التاريخية للمقاومة والتحرير استقباله للباحثين من الطلبة والأساتذة وقد تم تزويده ب 165340 صورة وثيقة مرقمنة من مركز الأرشيف بقصر فانسان بفرنسا.

كما قام مركز الوثائق التاريخية بإنجاز العمليات الآتية:

- رقمنة 231 شريط يحتوي على 178411 صورة وثيقة .
- فهرسة 293 حقيبة تاريخية تحتوي على 225811 صورة وثيقة.
- قراءة محتوى 77 حقيبة تاريخية تتكون من 50703 نسخة وثيقة.
- استقبال 19 زائرا من طلاب وأساتذة وباحثين.

- إصدار العدد الثالث من "دفاتر الوثائق التاريخية للمقاومة والتحرير" حول البدايات الأولى للحركة الوطنية المغربية 1920-1939.
- إصدار العدد الرابع من "دفاتر الوثائق التاريخية للمقاومة والتحرير" حول الصفحات المشرقة للحركة الوطنية المغربية 1940-1949.

المحور الثاني: تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية والأحوال المعيشية والصحية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وإدماج أبناء وبنات قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في النسيج الاقتصادي والاجتماعي

يحظى العمل الاجتماعي والعناية بالأوضاع الصحية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بأهمية بالغة في برامج عمل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير. وقد تواصلت برسم سنة 2021، جهود ومبادرات المؤسسة من اجل تحسين الأحوال المادية والاجتماعية والأوضاع المعيشية والصحية للمنتمين بما مكن من تحقيق العديد من المكاسب والمنجزات التي كان لها أثرها الايجابي على المنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير .

و تهم المبادرات والمنجزات المحققة في هذا المجال ثلاثة محاور رئيسية وأساسية وهي كالتالي:

- مواكبة استفادة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم من الرعاية الصحية؛
- مواصلة العمل من اجل إدماج أبناء وبنات قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في النسيج الاقتصادي والاجتماعي عبر التشغيل الذاتي والعمل المقاولاتي؛
- توفير الرعاية الاجتماعية لفائدة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وأرامل المتوفين منهم عبر تأمين استفادتهم من المعاشات ومنحهم عددا من الحوافز والتعويضات المادية والامتيازات والمنافع العينية، المنصوص عليها بموجب المقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل.

1-الرعاية الصحية:

-الرفع من مستوى أداء و حسن تدبير منظومة التأمين الصحي الإجباري :

حظي التأمين الصحي الإجباري للمنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير بالأولوية في برامج المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير المعتمد منذ سنة 2001. وقد توجت الجهود والمساعي باستفادة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير كفئة اجتماعية مدعمة من مقتضيات الظهير الشريف رقم 1.02.296 بتاريخ 3 أكتوبر 2002 بتنفيذ القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية وإقرار نظامين للتغطية الأساسية والتكميلية، وذلك بموجب الاتفاقيتين المبرمتين على التوالي في فاتح يناير 2008 وفاتح فبراير 2009. و إلى حدود متم شهر شتنبر2021، بلغ عدد المنخرطين على التوالي في التغطية الصحية الأساسية 11440 وفي النظام التكميلي 18953 ليصل إجمالي المستفيدين إلى 30393 باحتساب الزوجات والفروع.

وقد استأثر اهتمام هذه الإدارة خلال هذه السنة بضرورة الرفع من مستوى أداء وحسن تدبير منظومة التأمين الصحي الإجباري وفق التدابير والآليات التالية:

- تحيين قاعدة المعطيات قصد التدقيق في وضعيات المنخرطين ولاسيما ما يتعلق بتتبع المستحقات المستردة لفائدتهم وكذا وضع آليات كفيلة برصد الوفيات والإخبار بها في حينها من لدن النيابات الجهوية والإقليمية والمكاتب المحلية ليتسنى للمصالح المختصة بالإدارة المركزية اتخاذ التدابير الضرورية من أجل تحويل الاستفادة من المستحقات لفائدة الأرامل المتوفى عنهن أزواجهن أو بالحذف إذا تعلق الأمر بوفاة المقاوم الذي لم يخلف ذوي الحقوق أو بوفاة الأرملة؛

- مواصلة تتبع منظومة التأمين الصحي الإجباري بما يقتضي ذلك من إجراءات سواء على مستوى علاقات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بالمؤسسات ذات الصلة بالموضوع، أو على مستوى التواصل مع نياباتها الجهوية والإقليمية ومكاتبها المحلية واعتماد ما يلزم من إجراءات إدارية مبسطة وميسرة وتقريب خدمات التامين من المستفيدين منها؛

- العمل على استفادة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوق المتوفين منهم من مسطرة التحمل المباشر في المراكز الاستشفائية الجامعية

التي تقرر تعميمها منذ سنة 2016 على خمسة مراكز استشفائية جامعية بكل من وجدة وفاس والرباط ومراكش وطنجة بعدما عملت شركة التأمين المتعاقد معها على إبرام اتفاقيات مع هذه المراكز الاستشفائية الجامعية تتعلق بالتحمل المباشر، وذلك في أفق تعميم هذه المسطرة على المراكز الاستشفائية الجامعية السبعة المتواجدة عبر التراب الوطني بعد التوقيع على اتفاقية مع كل من المركز الاستشفائي الجامعي بالدار البيضاء واكادير؛

- مواكبة سير منظومة التأمين الصحي الإجباري لضمان استفادة المنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير من الخدمات المضمونة والمنصوص عليها في عقدي الاتفاقين؛

- اعتماد صيغة أداء المستحقات لفائدة شركة التامين على أساس عدد المنخرطين بديلا عن الصيغة المتبعة والمتمثلة في الأداء الجزافي لمستحقات التأمين اقتضتها وقتها متطلبات تزايد عدد المنخرطين في منظومة التأمين الصحي الإجباري من قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم وتجاوز عدد المستفيدين من الخدمات الصحية المنصوص عليهم في عقدي الاتفاقين؛

- إجراء مسح شامل للمنخرطين تم التأكد من خلاله من عدد المنخرطين الفعليين في التغطية الصحية ورصد حالات الوفيات التي تعذر في السابق الوصول إليها؛

- إدراج بند جديد يقضي باعتماد المساهمة في الأرباح بنسبة 20 % والذي مكن المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير برسم سنة 2021 من الاستفادة من مبلغ 1.510.403,80درهم، والذي تعتزم رصده في استثمار عمومي في مشروعين أحدهما لتهيئة فضاء محمد السادس لذاكرة المقاومة والتحرير الإفريقية بمنطقة "كدية السلطان" بأصيلة الذي تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بإطلاق اسمه الشريف عليه، وذلك بشراكة وتعاون مع مؤسسة منتدى أصيلة وولاية جهة طنجة تطوان الحسيمة ومجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة ووكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الشمال والمجلس الجماعي لأصيلة، والمشروع الثاني هو مساهمة جزئية في بناء فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بمدينة المحمدية بشراكة مع مجلس جهة الدار البيضاء سطات ومجلس عمالة المحمدية والمجلس الجماعي لمدينة المحمدية.

ومن الجدير بالذكر أن الاعتماد المالي المرصود ببند خدمات التأمين الصحي الإجباري المخولة للمنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير في الميزانية السنوية للقطاع، بلغ عند مراجعة الغلاف المالي المرصود لمنظومة التغطية الصحية 53.478.851,78درهم.

- **مواصلة تحمل مصاريف اقتناء آلات التقويم وتعويض الأعضاء المبتورة :**

عملت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير برسم سنة 2021 على تحمل اقتناء الآلات الضرورية ليصل مجموع قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير الذين استفادوا إلى حدود اليوم من عمليات تقويم وتعويض الأعضاء المبتورة إلى3830 مستفيدا بتكلفة مالية إجمالية بلغت 7.109.897,00درهم .

ومعلوم انه طبقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.04.892 بتاريخ 24 فبراير 2006 كما تم تغييره وتتميمه بالمرسوم رقم 2.15.13 بتاريخ 20 يوليوز 2015وبالمرسوم رقم 2.16.374بتاريخ 16 يونيو2016،تتحمل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير كل المصاريف المالية الضرورية لتمكين قدماء المقاومين واعضاء جيش التحرير من الحصول على آلات التعويض وإصلاحها واستبدالها ولاسيما ما يتعلق منها بالأرجل الاصطناعية والأحذية الطبية وغيرها من آلات التقويم التي يتم اقتناؤها من المؤسسات والمراكز العمومية أو الخاصة.

وتجدر الإشارة إلى أن مركز تعويض الأعضاء المبتورة التابع لمديرية قدماء المحاربين بالفرنسية بالرباط يوفد سنويا بعثات طبية إلى مختلف عمالات وأقاليم المملكة لإجراء الفحوصات الطبية على قدماء المحاربين ومعهم قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير المعطوبين والمستفيدين من معاش العطب بموجب الظهير الشريف رقم 1.59.057 بتاريخ 6 رمضان 1378 (16 مارس 1959). وهكذا يمثل قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير المرشحون للاستفادة من آلات التعويض أمام اللجن الطبية التي تجري عليهم فحوصات طبية دقيقة حيث يحدد مركز تعويض الأعضاء المبتورة حاجيات المعنيين بالأمر إلى اقتناء آلات التعويض أو إلى إصلاحها واستبدالها ويقوم بإحالتها على الإدارة قصد تحمل كلفتها المالية. وقد تمكنت الإدارة، بعد التفاوض مع شركة التأمين، من

تحميلها هذا النوع من الخدمات المقدمة حاليا لثلاثة من قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.

-تتبع عيادات طب الأسنان التابعة للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير:

كما هومعلوم،أحدثت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير عقب التوقيع على اتفاقيتي التعاون والشراكة مع كتابة الدولة الفرنسية المكلفة بقدماء المحاربين وضحايا الحرب، عيادات طب الأسنان بمقرات نياباتها الجهوية والإقليمية بالرباط وتازة وخريبكة وبالمكتب المحلي بوادي زم والجديدة وكلميم وأسا-الزاك، وذلك رغبة منها في توفير خدمات طبية أوفر وأجود وبشروط ملائمة لبعض قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير المعنيين بها.

وقد اشتغلت هذه العيادات الطبية تحت الإشراف المباشر للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير إلى حين إسناد مهام التدبير للمندوبيات الإقليمية لوزارة الصحة بموجب اتفاقيات شراكة وتعاون تم على إثرها نقل التجهيزات المتوفرة بهذه العيادات الطبية إلى الوحدات الإستشفائية التابعة لوزارة الصحة قصد تامين تقديم خدمات طبية وعلاجية للمنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير المتواجدين بالنفوذ الترابي لها.ويتعلق الأمر بمدن تازة والجديدة و وادي زم وكلميم وأسا-الزاك في حين ظل تدبير عيادة طب الأسنان التابعة للنيابة الجهوية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بالرباط متواصلا بشكل منتظم في تقديم خدماتها الموجهة للمنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير تحت الإشراف المباشر للمصالح المركزية بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وبتنسيق مع المندوبية الجهوية لوزارة الصحة بالعاصمة.

وتجدر الإشارة إلى أن المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير عملت برسم سنة 2021 على تزويد العيادة المذكورة بتجهيزات ومعدات طبية واقتناء الأدوية والمستلزمات الصيدلية اللازمة، سعيا لتحسين وتجويد الخدمات الصحية المقدمة للمنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير بالرباط. وقد تم في هذه السنة، إنجاز أشغال إصلاحات بهذه العيادة.

وهي تشتغل حاليا بشكل منتظم حيث استفاد من خدماتها هذه السنة 300منتمية ومنتميا إلى حدود متم شهر أكتوبر 2021.

2-إدماج أبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في النسيج الاقتصادي والاجتماعي:

في السابق، كانت مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير تعتمد كليا في مواجهة معضلة البطالة في صفوف أبناء وبنات قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على ما تخصصه الإدارات والمؤسسات العمومية وشبه العمومية والجماعات المحلية من وظائف لفائدة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، مستندة في ذلك على المقتضيات التنظيمية التي لا تلزم الإدارات العمومية بتوظيف أبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير إذ أن المرسوم رقم 2.64.389 بتاريخ 19 غشت 1964 ينص صراحة على تخويل الأسبقية في التوظيف لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وحدهم عندما كانوا في سن التوظيف ، ومع ذلك فلقد ظل العمل جاريا بهذا نسبيا لفائدة الأبناء والفروع في حدود المناصب المتاحة والمتوفرة والتي هي في واقع الحال محدودة.

غير أن المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، بعدما لم يعد بالإمكان الاعتماد على التوظيف وحده لاستيعاب أعداد البالغين سن التشغيل، راهنت منذ مطلع سنة 2001 على خيار التشغيل الذاتي والعمل المقاولاتي والمبادرة الحرة في أوساط بنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، إذ أضحى توجها أساسيا في برامجها باعتباره خيارا استراتيجيا تقتضيه التطورات والتحولات التي يشهدها الاقتصاد الوطني في خلق مصادر الثروة والإنتاج بما يوفر فرص الشغل المدرة للدخل.

ومن الواضح أن اعتماد هذا التوجه استلزم عند انطلاقه نهج أساليب جديدة ووضع آليات ملائمة لبلوغ الأهداف المرسومة والمتمثلة في تيسير الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لأبناء وبنات قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وضمان انخراطهم بكثافة في ورش التشغيل الذاتي والعمل المقاولاتي. وهكذا حرصت المؤسسة على دعم التشغيل الذاتي وأساليب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، توجيها وتأطيرا وتكوينا وإمدادا ماليا من خلال الآليات التالية :

- اللقاءات التواصلية والتحسيسية والورشات التكوينية التي جسدت بحق مفهوم التواصل وإدارة القرب في تدبير الشأن العام والمرفق العام سعيا إلى تشجيع وتحفيز بنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على خوض غمار

المبادرة الحرة وكسب رهانات التنمية الاجتماعية والمحلية عموما لخلق فرص الشغل بوجه خاص، حيث مافتئت تعمل مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على برمجة لقاءات تحسيسية ودورات تكوينية بالمجان في هذا المجال لفائدة المنتميات والمنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير، وذلك على مدار السنة بشراكة وتعاون مع المؤسسات القطاعات ذات الاهتمام المشترك كوكالة التنمية الاجتماعية، والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، ومديرية التعاون الوطني والمؤسسات البنكية ـــ مجموعة البنك الشعبي ومؤسسة القرض الفلاحي المتعاقد معهما ـــ و مكتب تنمية التعاون الذي يلعب دورا محوريا وحيويا في هذا المضمار، بهدف تقوية قدراتهم في مجال المقاولة الذاتية وتزويدهم بآليات العمل في مجالات مختلفة كالإعلاميات والتسويق والتجارة الالكترونية واللغات بغية تنفيذ وتتبع وتقييم مشاريعهم على النحو الأفضل وتملك المستفيدات والمستفيدين منهم مختلف الأدوات والمساطر القانونية والتنظيمية لإنشاء المقاولات الصغرى والمتوسطة والتعاونيات، إضافة إلى التعرف على سبل وطرق الولوج إلى التمويل العمومي والبنكي، وأيضا استيعاب الأدوار الريادية للمقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات التضامنية، ودورها في تعزيز النسيج الاقتصادي المحلي والوطني وخلق فرص الشغل، إضافة إلى تلقين حاملي أفكار المشاريع كيفية إعداد المشاريع وتقنية دراسة الجدوى، إلى جانب تلقيهم تكوينا حول منهجية تعبئة الموارد والبحث عن التمويل وتقنيات التسويق الحديثة. هذا وقد ناهز عدد اللقاءات التواصلية والأنشطة الإعلامية والتحسيسية والورشات التكوينية أزيد من 2089 لقاءا .

- إبرام العديد من اتفاقيات التعاون والشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ومؤسسات حكومية ومنظمات المجتمع المدني،استهدفت مقتضياتها تدليل الصعاب والإكراهات وإيجاد حلول ملائمة لدعم مبادرات أبناء وبنات قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في مجال التشغيل الذاتي والعمل المقاولاتي والتعاوني.وقد بلغ عدد الاتفاقيات المبرمة في هذا الشأن 152 اتفاقية.

- توجيه الاهتمام كذلك بتحسيس المنتمين من بنات وأبناء وذوي حقوق قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بضرورة التوفر على مؤهلات مهنية وحرفيةمن خلال الاستفادة مما توفره بنود الاتفاقيات التي تم إبرامها مع القطاعات

والفروع الاقتصادية والاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني،وكذا الاستفادة من البرامج التكوينية المعتمدة بالقطاعات الحكومية ذات الاهتمام المشترك.

- منح إمداد مالي لفائدة بنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم من الشباب الذين يبادرون إلى إحداث مشاريع اقتصادية صغرى ومتوسطة،طبقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.04.892 بتاريخ 24 فبراير 2006 بمنح إعانات مالية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم كما تم تغييره وتتميمه بالمرسوم رقم2.15.13 المؤرخ في 20 يوليوز 2015 وبالمرسوم رقم 2.16.374بتاريخ 16 يونيو 2016 على إحداث مشاريع صغرى ومتوسطة وتعاونيات.

- **التشغيل الذاتي والعمل المقاولاتي:**

واصلت مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير جهودها ومبادراتها الحثيثة لدعم ورش التشغيل الذاتي والعمل المقاولاتي كخيار استراتيجي كفيل بالستجابة قدر الامكان للطلب المتزايد على الشغل ومعالجة إشكالية البطالة، للاندماج بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال ترسيخ ثقافة المبادرة الحرة والاعتماد على القدرات الذاتية في أوساط الجيلين الثاني والثالث لأسرة المقاومةوجيش التحرير من أجل توعيتهم وتحسيسهم بأهمية التشغيل الذاتي والعمل المقاولاتي الموفر لفرص الشغل المنتج والمدر للدخل، في ظروف تداعيات تفشي فيروس كورونا " كوفيد ـ 19 " المستجد. وحسبنا تقدير الدور الرائد للورش المتعلق بالتشغيل الذاتي والعمل المقاولاتي وضمنه الاقتصاد الاجتماعي والتضامني باعتباره يندرج في صلب استراتيجية العمل الهادفة إلى تيسير الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لهذه الشريحة الاجتماعية وتعبئة قدراتها ومؤهلاتها للانخراط والانغمار في مجهود التنمية الشاملة والمستدامة والدامجة.

وتتويجا لهذه الجهود، بادر عدد من بنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير من حاملي أفكار مشاريع خلال هذه السنة، إلى إحداث ما مجموعه 187 مقاولة صغرى ومتوسطة وفرت مناصب الشغل ل 392 فردا منهم 225 منتمية ومنتميا لأسرة المقاومة وجيش التحرير، لترقى بذلك الحصيلة الإجمالية لمجموع المشاريع والمنشآت الذاتية المحدثة من لدن بنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير إلى 2834 مقاولة صغرى ومتوسطة وفرت مناصب الشغل لفائدة 8041 فردا من بينهم 4359 منتمية ومنتميا.

وفي المجال الجمعوي والتعاوني، عملت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على تقوية علاقات التعاون والشراكة مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين

والاجتماعيين، مما مكن من انخراط عدد مهم من شباب أسرة المقاومة وجيش التحرير في النسيج الجمعوي والتعاوني الذي يندرج في التشغيل الذاتي والعمل المقاولاتي المدر للدخل والخلاق لفرص الشغل والمساهم في التنمية المحلية.

وقد توجت الجهود والمبادرات المتخذة في المجالين الجمعوي والتعاوني خلال هذه السنة بإحداث تسعة وثلاثون (39) تعاونية.وبذلك يصبح إجمالي التعاونيات القائمة حاليا 257 تعاونية تضم في عضويتها 1723 من المتعاونين والمتعاونات من بينهم 847 من المنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير، برأسمال بلغ مقداره3.612.614,00درهم.كما تميزت السنة الجارية بإحداث جمعيتين اثنتين، ليصل بذلك عدد الجمعيات إلى 143 جمعية، جل أعضائها من المنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير.

وعليه، فان الإحصائيات المحصل عليها من حيث عدد المشاريع الذاتية والتعاونيات المحدثة، تبرز بوضوح وجلاء التفاعل والانخراط الايجابي لبنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير مع ورش التشغيل الذاتي والعمل المقاولاتي من خلال المشاركة في برامج مناهضة البطالة والعطالة التي تنهجها المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، بهدف تحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لربح رهان التنمية. فبالرغم من الوضعية غير الطبيعية التي تمر منها بلادنا جراء تفشي جائحة فيروس كورونا " كوفيد 19- " المستجد، إلا أنها لم تثن الشباب من بنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير المبادر والمتطلع إلى تأمين مكانته في منظومة الشغل والتشغيل، على الإقبال المتزايد على ورش التشغيل الذاتي والعمل المقاولاتي.

وفي سياق العناية التي توليها المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بالمنشآت الصغرى والمتوسطة القائمة و بالتعاونيات والجمعيات المحدثة في أوساط أبناء وبنات قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير،يتم اعتماد برامج زيارات تفقدية واستطلاعية لهذه المشاريع والتعاونيات والجمعيات المحدثة في النفوذ الترابي للنيابات الجهوية والإقليمية والمكاتب المحلية لإجراء تقييم شامل ودقيق لنشاط كل منها ومستوى أدائها وكفاءتها وحصيلة نتائجها وأفاق تطور عملها وتوسيع دائرة اشتغالها.

وعلى ضوء نتائج هذه العملية،تعمل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على توجيه عناية السيدتين والسادة النواب الجهويين والإقليميين والمكلفين بالمكاتب المحلية للمشاريع والمنشآت التي قد تكون واجهتها واعترضتها إكراهات وتحديات جعلتها في وضعية صعبة أو في حالة التوقف

وبالتالي دعوتهم للوقوف على الاكراهات المطروحة التي تعاني منها قصد اتخاذ التدابير والإجراءات الضرورية التي من شأنها أن تمكن من مواصلة هذه المنشآت الصغرى والمتوسطة المتضررة والجمعيات والتعاونيات لأنشطتها.

ويتضح من النتائج المحققة تنامي، سنة بعد سنة،عدد المنشآت التي عرفت توسعة في نشاطها من جانب وتقلص عدد المنشآت التي واجهتها إكراهات من جانب آخر، وهي مؤشرات نسبيا ايجابية وواعدة بالمقارنة مع المعدلات المحققة على المستوى الوطني ولاسيما ما يتعلق بنسبة المشاريع المتوقفة حيث لا تتعدى هذه النسبة 6 %. وهذه النتائج على أهميتها تؤكد صواب ووجاهة خيار التشغيل الذاتي لكسب رهان الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لأبناء وبنات قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والارتقاء به في مدارج التنمية البشرية المستدامة.

إن المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وهي تبادر إلى احتضان وتشجيع هذه المبادرات ، انطلاقا من مقاربتها الجديدة لتدبير الشأن العام والمرفق العام لقطاع المقاومة وجيش التحرير، لتبارك كل خطوة ومبادرة تصب في هذا الاتجاه وتنخرط فيه بوعي والتزام وهي على أتم الاستعداد للمساهمة في توفير شروط وتأمين ظروف تحقيق هذه الأهداف قدر المستطاع، والتعاون مع كل الجهات المعنية لتيسير الأمور وتدليل الإكراهات والصعاب، حتى يستطيع أبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير انجاز مشاريع ذاتية هادفة ذات مردودية ومستوى نجاعة في شتى مناحي وفروع الإنتاج الاقتصادي والاجتماعي والعمل التعاوني والتضامني.

-الإمدادات المالية لدعم إحداث وتوسيع المشاريع الذاتية الصغرى والمتوسطة:

في سياق إدماج أبناء وبنات قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في النسيج الاقتصادي والاجتماعي وتحفيزهم وتشجيعهم على خلق مشاريع اقتصادية وإحداث او توسيع مقاولات صغرى ومتوسطة وتعاونيات إنتاجية واستهلاكية، ينص المرسوم السالف الذكر على تخصيص ومنح إمداد مالي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم، بمثابة دعم لإحداث و توسيع مشاريع ذاتية.ويحدد مبلغ الإمداد المالي في 30% من التكلفة الإجمالية للمشروع على أن لا يتجاوز ثلاثين ألف 30.000 درهم،كحد أقصى للإمداد المقدم للمشروع الاقتصادي الذاتي الاقتصادي والاجتماعي.

كما يمنح لهم لإحداث تعاونيات،إمداد يتحدد مبلغه في القيمة الإجمالية لرأسمال التعاونية على أن لا يتعدى مبلغ الإعانة عشرة آلاف (10.000) درهم.

وبناء عليه، منحت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير خلال سنة 2021 إمدادات مالية لما مجموعه 64 مشروعا اقتصاديا متوسطا وصغيرا. وقد بلغ الاعتماد المالي الإجمالي الذي تم صرفه لهذا الغرض1.200.000,00 درهم.علاوة على تسوية ما مجموعه 149 ملفا من خارج ميزانية قطاع المقاومة وجيش التحرير، في إطار الاتفاقية الخاصة الثلاثية الأطراف التي وقعتها المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير مع وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقاليم الجنوب بالمملكة وجمعية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بالأقاليم الجنوبية الكائن مقرها بمدينة العيون، والتي تم بموجبها تخصيص مبلغ 4.000.000,00 درهم من لدن الوكالة المذكورة كدفعتين (الشطر الأول والثاني) برسم سنة 2021. وبذلك، وصل العدد الإجمالي للملفات التي تمت تسويتها لغاية تاريخه ما مجموعه 213 ملفا منها 34 تعاونية و179 مشروعا فرديا، بغلاف مالي إجمالي يقدر ب5.200.000,00 درهم.

وهكذا بلغ الغلاف المالي الإجمالي للمنح والامدادات المالية والعينية المقدمة من مختلف القطاعات والمؤسسات المانحة43.073.578,74درهم منها 7.854.330,00 درهم تم تخصيصها في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وبوجه عام،أمكن للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، بفضل المجهودات الموصولة،دعم إلى غاية اليوم 1365 مشروعا اقتصاديا صغيرا ومتوسطا وتعاونية بغلاف مالي إجمالي يقدر ب 24.829.095,00 درهم.

– دعم مشاركة أبناء وبنات قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في مباريات التوظيف:

وفي سياق تتبع بنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في وضعية اللاتشغيل ودعم الباحثين منهم على التوظيف وكذا الاستفادة من التوظيفات سواء بقطاع الوظيفة العمومية أو التشغيل بالقطاع الخاص، بلغ عدد التوظيفات وفرص التشغيل المخولة للمنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير منذ سنة 2001 ما مجموعه 1328 منصب وظيف.

3-الرعاية الاجتماعية والمعاشات :

-الإعانات المادية:

تضطلع مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بتخصيص إعانات مالية مختلفة تستفيد منها شريحة واسعة من المنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير. وتؤطر هذه الإعانات النقدية مقتضيات المرسوم رقم 2.04.892 المؤرخ في 24 فبراير 2006 بمنح إعانات مالية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم كما تم تغييره وتتميمه بالمرسوم رقم 2.15.13 بتاريخ 20 يوليوز و بالمرسوم رقم 2.16.374 بتاريخ 16 يونيو 2016 تحدد بموجبه نوعية الإعانات الممنوحة وشروط وكيفيات الاستفادة منها. ويتعلق الأمر بإعانات مالية مرصودة للأغراض التالية:

- بناء دار اقتصادية للسكن الخاص أو اقتناء ارض لبناء سكن اقتصادي أو لاقتنائه؛
- شراء آلات التقويم أو التعويض؛
- مواجهة حالات اجتماعية عسيرة؛
- إحداث أو توسيع مشروع اقتصادي أو تعاونية؛
- وفاة المقاوم أو المقاومة.

وفي ما يلي الإعانات المالية المخولة للمنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير:

-الإعانة على السكن:

واصلت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير تقديم إعانات مالية للمنتمين من ذوي الدخل المحدود والأدنى من أجل تمكينهم من اقتناء بقع أرضية أو شقق سكنية أو بناء دور سكنية اقتصادية، طبقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.04.892 بتاريخ 24 فبراير 2006 المشار إليه أعلاه الذي ينص على استفادة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وأراملهم الذين لا يتجاوز دخلهم الشهري أربعة آلاف (4.000) درهم وغير المالكين لسكن في ملكهم الخاص، من إعانة لبناء سكن اقتصادي أو لاقتناء أرض لبناء سكن اقتصادي أو لاقتنائه. ويحدد مبلغ الإعانة في% 20 من التكلفة الإجمالية لعملية البناء أو الاقتناء على أن لا يتعدى مبلغ الإعانة أربعين ألف (40.000) درهم.

وبالرغم من برمجة هذه العملية ضمن ميزانية المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير منذ السنوات الأولى لإحداثها وعلى امتداد مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي اعتمدتها بلادنا،فان هذه العملية لم تعرف ارتفاعا نسبيا مقبولا إلا منذ صدور المرسوم السالف الذكر.

وهكذا، فقد تمت الاستجابة برسم سنة 2021 ل 16 ملفا بغلاف مالي يقدر ب 550.000 درهم.وبذلك يصل إجمالي الملفات التي تمت الاستجابة لها 1570 ملفا بغلاف مالي بلغ 35.335.222,00 درهم.

وعلاوة على ذلك، ووفقا لاتفاقية التعاون والشراكة الموقعة مع مجموعة العمران بتاريخ 17 يوليوز2008 والتي تتوخى مقاربة جديدة لتمكين المنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير وذوي حقوقهم الذين لا يتوفرون على سكن رئيسي من الاستفادة من المنتوج السكنى لمؤسسة العمران،تواصل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير مساعيها الحثيثة للاستجابة للطلبات المقدمة من لدن المنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير بما في ذلك الطلبات الشخصية للأشخاص الذاتيين أو في إطار وداديات وتعاونيات سكنية تؤمن لهم الاستفادة من مزايا وتسهيلات تفضيلية.

الإعانة على تحمل جزء من مصاريف الدفن:

تكريسا لقيم التضامن والتكافل ومؤازرة أرامل وأسرالمتوفين من قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، واصلت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير تحمل جزء من مصاريف دفن قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير المتوفين، إذ تستفيد الأرملة المتوفى عنها زوجها المقاوم من إعانة على تحمل جزء من مصاريف الدفن مبلغها أربعة ألاف(4000)درهم يوزع بالتساوي بين الأرامل في حال تعددهن. ويمنح نفس المبلغ لزوج المرأة المقاومة عند وفاتها،تطبيقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.04.892 بتاريخ 24 فبراير 2006 السالف الذكر.

وقد شرع في تخويل هذه الإعانة منذ سنة 1977 حيث لم يكن يتعدى حينها مبلغ الإعانة 500 درهم ليصل حاليا إلى 4000 درهم.وتعمل مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير سنويا على رصد الاعتمادات المالية الضرورية والكافية للاستجابة لجميع الطلبات المقدمة في هذا المضمار، حيث استفادت هذه السنةمامجموعه478 أرملة من غلاف مالي إجمالي بلغ 1.750.000,00 درهم ليصل العدد الإجمالي للأرامل اللواتي استفدن من الإعانة على تحمل مصاريف الدفن إلى 15.820،وذلك بغلاف مالي إجمالي بلغ 43.139.510,00 درهم.

-الإسعافـــات:

وفي سياق الرعاية الاجتماعية التي توليها المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوق المتوفين منهم،ينص المرسوم رقم 2.04.892 بتاريخ 24 فبراير 2006 السالف الذكر على أن قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وأراملهم يستفيدون من إعانات مالية على شكل إسعافات لمواجهة حالات العوز المادي والعسر الاجتماعي التي تثبتها الوثائق والمستندات الإدارية التي يدلون بها مع طلباتهم.

وهكذا وبرسم سنة 2021، تمكنت مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بفضل الاعتماد المالي الأصلي المرصود بالميزانية، من تلبية 2250 طلبا تقدم به عدد من المنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير من ذوي الاحتياجات وفي حالة العسر المادي والاجتماعي،وذلك بغلاف مالي إجمالي بلغ 2.250.000,00 درهما.

-المنافع والامتيازات العينية :

1-رخص النقل العمومي:

تواصل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير العمل على تتبع ملف رخص النقل العمومي بما يجب من العناية والإحاطة. وتعتبر رخص النقل العمومي من أهم الامتيازات التي يستفيد منها قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.

وتتوزع هذه الرخص بين رخص نقل المسافرين ورخص نقل البضائع من جانب و رخص سيارات الإيجار من جانب ثاني.

أ)- رخص نقل المسافرين ورخص نقل البضائع.

يفوق عدد الرخص الممنوحة 892 رخصة يستفيد منها 1706 من قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وهي تتوزع على الشكل التالي:

-124 رخصة للنقل العمومي للمسافرين يستفيد منها 952 مقاومة ومقاوما؛

-282 رخصة للنقل المزدوج يستفيد منها 289 مقاومة ومقاوما؛

-486 رخصة لنقل البضائع استفاد منها 465 مقاومة ومقاوما قبل تحرير قطاع النقل العمومي للبضائع.

ومعلوم أن هذا الملف الدقيق والمعقد أولته المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير أهمية بالغة ولاسيما تدبير وضع الرخص المتوقفة أوغير المستغلة حيث عقدت عدة جلسات عمل مع مصالح وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء - قطاع النقل - لمناقشة ومعالجة هذه الحالات،أسفرت عن اتفاق بإحداث لجنة تقنية مختلطة لتدارس موضوع رخص النقل العمومي للمسافرين المتوقفة أو غير المستغلة ودون الحد الأدنى للكفاية، والمخولة لبعض قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير. وتبعا لذلك،قامت اللجنة التقنية المشتركة بدراسة الحالات المعروضة عليها بحيث تم البت في 42 حالة من أصل 77 آنذاك وأصدرت 14مقتطف قرار معدل بمقاييس تمديد وتحسين الخطوط المشمولة بهذه الرخص على أن يتم إصدار الباقي لاحقا.

وقد تم الاتفاق بعد ذلك على مواصلة اللجنة التقنية أشغالها بدراسة الحالات المتبقية وعددها 35 خطا .إلا أن هذه اللجنة لم تعقد منذئذ أي اجتماع لها.

وبوجه عام، فان مجموع الحالات العالقة لرخص نقل المسافرين المتوقفة أو المستغلة دون الحد الأدنى للكفاية يصل إلى 112 حالة.

وتجدر الإشارة إلى أن مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وجهت رسائل عدة وقامت باتصالات متكررة مع مصالح وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء - قطاع النقل - من أجل النظر في إمكانية مواصلة اللجنة لأشغالها قصد تسوية الحالات العالقة. إلا أنه لم تتم الاستجابة لطلب المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بحجة أن وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك تعمل حاليا على وضع تصور شمولي لإصلاح وتأهيل ومراجعة منظومة النقل العمومي للمسافرين عبر الطرق، بهدف تحديد قواعد عادلة وشفافة ومعايير موضوعية لولوج المهنة تتوخى تحقيق شروط المنافسة الشريفة والسلامة الطرقية.

وفي انتظار استكمال مراحل مشروع إصلاح هذه المنظومة ودخوله حيز التنفيذ،فان مصالح الوزارة ليس بإمكانها في الوقت الراهن البت في أي طلب يتعلق بتمديد الخط المرخص به أو بتغيير مساره.

هذا وقد سبق رفع ملتمسين استعطافيين على أنظار الديوان الملكي قصد تسوية وضعية استغلال النقل العمومي للمسافرين والبضائع المتوقفة وغير المستغلة.

وفيما يتعلق بوضعية رخص النقل العمومي للبضائع،فقد حظيت بما يجب من العناية والتتبع، على اثر صدور الظهير الشريف رقم 1.00.23 الصادر في 9 ذي القعدة1420 (15 فبراير 2000) بتنفيذ القانون رقم 16.99 القاضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.63.260 الصادر في 12 نونبر 1963 بشان النقل بواسطة السيارات عبر الطرق حيث تمت وقتها مراسلة السيد الوزير الأول بتاريخ 17 مارس2003 لإيجاد حل ملائم وممكن يضمن لمجموعة من المنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير وذوي حقوقهم والبالغ عددهم 465من المنتمين المستهدفين بتحرير قطاع النقل العمومي للبضائع ، وضعية مادية لا تقل عن وضعيتهم المكتسبة بالنظر لأوضاعهم الاجتماعية والصحية والمادية.كما وجهت رسالة ثانية إلى السيد الوزير الأول حينها بتاريخ 4 فبراير 2004، عقب جلسة عمل تفضل السيد الوزير الأول بعقدها مع السيد المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير يوم 29 غشت 2003 والتي تم الاتفاق فيها على اعتماد إجراء تعويض المنتمين المتضررين من تحرير القطاع برخص سيارات الأجرة المخولة من لدن مصالح وزارة الداخلية، وذلك في العمالات والأقاليم التي يمكن أن تستوعب قدرا إضافيا من الرخص الجديدة بدون أن يؤثر ذلك على التوازن الضروري بين العرض والطلب.

وفيما يخص رخص النقل المزدوج، فان الإشكال الذي يطرحه هذا الصنف من الرخص يتجلى في كون بعض المستفيدين منه لا يتمكنون من استغلال الخطوط الممنوحة لهم،إما بسبب قصر الخطوط المرخص بها أو انعدام طرق معبدة بين نقطتي الانطلاقة والوصول وقلة عدد المسافرين بمسارات هذه الخطوط وارتفاع مصاريف الاستغلال وعدم توفر الإمكانيات المادية لاقتناء وسائل النقل المزدوج التي يمكن تسخيرها في هذا المجال وعدم الإقبال على كرائها من لدن الأغيار.

و بالنظر إلى أن إصدار الرخص الممنوحة يتم وفقا لحاجيات الإقليم فيما يتعلق بالنقل المزدوج الرابط بين المدن والقرى المجاورة وضرورة تغطية جميع أنحاء الإقليم وأن تغيير نقط انطلاق الرخص من شانه أن يؤدي إلى تكديسها في أماكن وإفراغها في أماكن أخرى،مما قد يترتب عنه إخلال في تنظيم سير هذا المرفق،فقد تعذرت تسوية بعض الحالات المطروحة رغم المجهودات والمساعي الحثيثة المبذولة في هذا الشأن.

ب)-رخص سيارات الإيجار:

يندرج استغلال رخصة سيارة الإيجار ضمن سلة الامتيازات والمنافع المخولة للمنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير في إطار العناية الفائقة التي يحظى بها أفرادها عرفانا بخدماتهم

الجلى وتضحياتهم الجسام المشهود بها، إبان فترة الكفاح الوطني من أجل الحرية والاستقلال والوحدة. وتؤطر هذا الامتياز مقتضيات الظهير الشريف رقم 1.63.260 بتاريخ 12 نونبر 1963 المتعلق بالنقل بواسطة السيارات عبر الطرق الذي يخول لبعض الفئات الاجتماعية وضمنها أسرة المقاومة وجيش التحرير امتياز استغلال رخص سيارات الإيجار.

ووعيا من المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بما تشكله رخص سيارات الإيجار من امتياز عيني يؤمن عائدا قارا لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم، و إدراكا منها للأوضاع المادية والاجتماعية والأحوال المعيشية لأرامل قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير اللواتي يجدن أنفسهن بعد وفاة رب العائلة في حالة من الضائقة المالية والعسر الاجتماعي، ما يجعلهن في حاجة ماسة وملحة إلى تحويل الامتياز لفائدتهن على وجه الأولوية والسرعة. وعملا بدورية السيد وزير الداخلية عدد 656 المؤرخة في 24 يونيو 2002 المتضمنة قرار رفع منع تحويل سيارة الإيجار لفائدة أرامل وذوي حقوق قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير اللواتي والذين هم في حالة عسر ولا يستفدن أو يستفيدون من امتيازات أخرى،واصلت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير جهودها ومساعيها من اجل استمرار استغلال هذا الامتياز الذي يعتبرفي تقديرها امتيازا مكتسبا يؤمن عائدا قارا ومصدر عيش للمستفيدين منه.

وهكذا بلغ عدد الرخص التي تم تحويلها لفائدة أرامل وأبناء وبنات قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، 176 رخصة في سنة 2021 وإلى حدود تاريخه، ليصل بالتالي مجموع الرخص المحولة إلى 3694 من أصل 9119 رخصة سيارة الأجرة مخولة بصفة عامة لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوق المتوفين منهم.

-استغلال مربعات بأسواق الجملة لبيع الخضر والفواكه والأسماك :

يعتبر استغلال مربعات أسواق الجملة لبيع الخضر والفواكه من بين الامتيازات والمنافع العينية المخولة قانونا لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بموجب الظهير الشريف رقم 1.68.008 المؤرخ في 2 رمضان 1381(7 فبراير 1962) في شان تخويل مهام وكلاء أسواق الجملة بالجماعات الحضرية.

ويحدد قرار السيد وزير الداخلية بشان وضع قانون أساسي لوكلاء أسواق بيع الخضر والفواكه بالجملة وأسواق السمك الكائنة بدائرة الجماعات الحضرية وكذا وضع نظام خاص بتلك الأسواق ، كيفيات تدبير هذه الأسواق والشروط المؤهلة لشغل منصب وكيل.

وفي هذا المضمار،تحرص المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير عند انتهاء مدة صلاحية الوكالة المحددة في ثلاث سنوات، على تزكية ترشيح قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير الراغبين في شغل مناصب وكلاء أسواق الجملة لبيع الخضر والفواكه وأسواق السمك،وتعرض هذه الترشيحات على أنظار لجنة إدارية مركزية للبت فيها واقتراح إسنادها اعتمادا على معايير موضوعية تأتي في مقدمتها الوضعية المادية والاجتماعية والعائلية للمرشحين.

وبرسم سنة 2021 إلى حدود متم شهر أكتوبر،عملت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على تجديد وكالة 11 من قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بأسواق الجملة لبيع الخضر والفواكه وأسواق السمك عبر التراب الوطني.

وسعيا إلى إعطاء دينامية جديدة لتدبير أسواق الجملة،تحرص مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على تتبع مشروع التدبير المفوض لأسواق الجملة لبيع الخضر والفواكه ولبيع الأسماك الذي سيمكن الوكلاء الحاليين لأسواق الجملة من الاحتفاظ بدخلهم الصافي في إطار صندوق خاص للدعم،علاوة على تأمين رصيد مالي فائض للدعم الاجتماعي للفئات ذات الدخل المحدود ومن ذوي الاحتياجات الخاصة من قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وأرامل وذوي حقوق المتوفين منهم.

وتتشكل مصادر الصندوق الخاص للدعم الذي تقترحه هذه المؤسسة من عائدات أسواق الجملة في حال إخضاعها لنظام التدبير المفوض الذي من شانه ضمان حسن التدبير وشروط الشفافية والحكامة الجيدة وبالتالي الرفع من مستوى الكفاءة والعائد المالي وكذا إتاحة فوائض مالية ترصد لدعم أوسع الفئات الاجتماعية من ذوي الاحتياجات والدخل المحدود،لتلبية طلبات الدعم والمساعدة التي يتقدم بها المنتمون لأسرة المقاومة وجيش التحرير الذين يوجدون في وضعية العوز المادي و العسر الاجتماعي.

وتجدر الإشارة إلى أن مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير عملت برسم سنة 2018 على عرض الموضوع من جديد على مصالح وزارة الداخلية بموجب رسالتيها عدد 1810 بتاريخ 12 ابريل 2018 وعدد 4256 بتاريخ 17 شتنبر 2018 و ذلك

من اجل تسوية ملف التصور المقترح للتدبير المفوض لأسواق الجملة لبيع الخضر والفواكه والأسماك بما يحقق المقاصد المرجوة منه.

- **التخفيض من تسعيرات النقل :**

في سياق الإجراءات المتخذة لمنح تخفيضات في تسعيرات وسائل النقل لفائدة المنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير، تستصدر مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير لفائدة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بطاقات للتجول عبر القطارات تخول لحامليها من المقاومين وأعضاء جيش التحرير تخفيضا بنسبة 50% وللأرامل والأبناء وتخفيض بنسبة 30%.

وقد تم برسم سنة 2021 انجاز119 بطاقة للتجول عبر القطارات تخول لحامليهامن المقاومين وأعضاء جيش التحرير التخفيض المستحق والجاري به العمل لفائدة المنتمين لاسرة المقاومة وجيش التحرير.

-**سندات التوفير الوطني :**

وفي نطاق التعاون القائم بين المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ومؤسسة بريد المغرب،تعمل هذه المؤسسة على تخصيص سندات للتوفير الوطني تمكن من فتح حساب بريدي لفائدة أبناء وبنات قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بمناسبة إحياء ذكرى ملحمة ثورة الملك والشعب في كل سنة،لتحفيزهم على الاجتهاد والتحصيل في مساراتهم الدراسية.

وهكذا استجابت مؤسسة بريد المغرب مشكورة لطلب المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بتخصيص 120 سندا للتوفير الوطني لفائدة أبناء وبنات قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بغلاف مالي بلغ 120.000 درهم ، أي بمعدل 1000 درهم للسند الواحد.

- **أداء مناسك الحج:**

وفيما يخص إيفاد قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير لأداء مناسك الحج، فإن موسم الحج لهذه السنة تم إلغاءه جراء انتشار وباء كورونا كوفيد 19 وبالتالي وبصفة استثنائية، لم تتم عملية الحج لهذه السنة. وللتذكير، فإن عدد قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير الموفدين لأداء مناسك الحج إلى غاية تاريخه وصل ما مجموعه 1084 منتمية ومنتميا.

-التعويضات المالية والمعاشية:

-راتب معاش العطب:

كما هو معلوم،أحدث راتب معاش العطب المخول لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بموجب الظهير الشريف رقم 1.59.075 المؤرخ في 16رمضان 1378هـ (16 مارس1959م) بشان نظام الرواتب المعاشية الممنوحة للمقاومين وأراملهم وفروعهم وأصولهم والذي يقضي بمنح معاش الزمانة لحاملي صفة مقاوم تطبيقا لمقتضيات الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.381 بتاريخ 9 شعبان 1396 هجرية الموافق ل6 غشت 1976 ميلادية الذي يغير ويتمم بموجبه الظهير الشريف رقم 1.59.075 الصادر في 6 رمضان 1378 هجرية الموافق ل16 مارس 1959 ميلادية.ويتعلق الأمر بمن أصيبوا بزمانة من جراء عاهات ناتجة عن مشاركتهم لغاية وطنية في الحوادث التي وقعت فيما بين 15 غشت 1953 وفاتح ابريل 1960.ويتم تحويل هذا المعاش في حالة وفاة المقاوم إلى الأرملة شريطة أن تتجاوز نسبة العجز الممنوح للمقاوم المتوفى نسبة 60%.وإذا تعلق الأمر بمقاومين استشهدوا من جراء مشاركتهم لغاية وطنية في الحوادث التي جرت خلال الفترة ما بين 1953 و 1960، فإن الأرامل واليتامى المعنيين يستفيدون من المعاش الممنوح للمصاب بزمانة تصل نسبتها إلى 100 %.

وإذ أنهت اللجنة المختصة بمنح معاشات العطب أشغالها منذ سنة 2005 حيث أسفرت نتائجها عن تخويل25618 معاش ما بين رئيسي وفرعي،واصلت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير جهودها من اجل تحويل الاستفادة من معاش العطب إلى أرامل قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير المستفيدين منها بنسبة عجز تساوي أو تفوق% 60.

-منح التعويض الإجمالي:

تواصل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير جهودها من اجل تخويل منح التعويض الإجمالي لطالبيها المستوفين للشروط المنصوص عليها في الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.76.534 المؤرخ في 15 شعبان 1396 (12 غشت 1976) ، والذي يقضي باستفادة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير حاملي صفة مقاوم ،طبقا للظهير الشريف رقم 1.59.076 الصادر في فاتح رمضان 1378(11مارس1959) بتخويل صفة مقاوم حسبما وقع تغييره وتتميمه، من تعويض إجمالي سنوي وفي حالة الوفاة أراملهم

وأيتامهم.كما تستفيد من منحة التعويض الإجمالي أرامل وأيتام قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير الذين استشهدوا جراء مشاركتهم لغاية وطنية في الحوادث التي وقعت فيما بين 15غشت 1953 وفاتح ابريل 1960.

ويشترط في الحصول على منحة التعويض الإجمالي أن لا يكون الأشخاص المعنيون بها يتوفرون على منافع سنوية تتجاوز المبلغ المطابق للمرتب الأساسي المتعلق بالرقم الاستدلالي 235 والمحدد مبلغه حاليا في 18.194,16 درهم سنويا.

وهكذا وبرسم سنة 2021 وإلى غاية تاريخه، واصلت لجنة التعويض الإجمالي أعمالها بدراسة الملفات المحالة عليها حيث أسفرت نتائج المداولة التي شملت 53 ملفا معروضا عليها بقبولها كاملة وبالتالي أصبح تعداد الحاصلين على منحة التعويض الإجمالي إلى حدود الآن 20023 ما بين رئيسي وفرعي.

وتجدر الإشارة إلى أن الفصل 19 من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.76.534 المشار إليه أعلاه ، يخول للصندوق المغربي للتقاعد صلاحية استصدار في بداية كل سنة، كل رسم أو وثيقة يراها لازمة وضرورية لتقدير الحالة الاجتماعية للمستفيد من منحة التعويض الإجمالي، ومن تم النظر في ما إذا كانت المنافع السنوية التي يستفيد منها لا تتجاوز المبلغ المطابق للمرتب الأساسي المتعلق بالرقم الاستدلالي 235 والمحدد في 18.194,16 درهم سنويا لاستمرار صرف المنحة.

وفي هذا المضمار،عملت مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والصندوق المغربي للتقاعد على انجاز المراقبة السنوية للدخل برسم سنة 2020.وقد مرت العملية في ظروف جيدة بفضل التعاون المستمر بين المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والصندوق المغربي للتقاعد والمتمثلة في تبادل المعطيات والبيانات معلوماتيا بين الإدارتين تيسيرا لأمور المنتمين.

كما حرصت،في إطار تتبع مختلف عمليات المراقبة التي يجريها الصندوق المغربي للتقاعد على المعاشات،على إخبار جميع قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحريروذوي حقوق المتوفين منهم الذين خضعوا للمراقبة السنوية على شهادة الحياة وعلى عدم الزواج برسم سنة 2021، بضرورة موافاة الصندوق المغربي للتقاعد بالوثائق الضرورية في الآجال المحددة تفاديا لتوقف صرف مستحقات راتب التعويض الإجمالي.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه منذ سنة 2017 ،بدأ العمل بنظام معلوماتي جديد لتبادل المعطيات والبيانات بين المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والصندوق المغربي للتقاعد، أكثر إحاطة ونجاعة ويقضي بتجاوز نواقص النظام السابق ويستجيب لانتظارات وتطلعات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والصندوق المغربي للتقاعد فيما يتعلق بتتبع مستحقات قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بشكل دقيق ومضبوط من راتب التعويض الإجمالي.

ومواصلة لهذه الجهود، تم خلال هذه السنة توقيع اتفاقية للتعاون والشراكة مع الصندوق المغربي للتقاعد بتاريخ 28ماي 2021 والتي تتوخى مقاربة جديدة تتوخى الإيداع والتتبع الالكتروني لملفات الوفيات وتحويل معاش العطب ومنحة التعويض الإجمالي عبر مسطحة « E-retraite CMR » لتمكين المصالح المركزية واللاممركزة من تتبع وضعية ملفات المنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير وذوي حقوقهم بشكل دقيق ومضبوط.

وتفعيلا لأحكام القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، واستنادا على منشوري السيد رئيس الحكومة عددي 2020/20 و 2021/06 المؤرخين على التوالي في 21 دجنبر 2020 و 22 مارس 2021 بتفعيل مقتضيات القانون السالف الذكر، وكذا دورية السيد وزير الداخلية رقم 2794 - D بتاريخ 21 أبريل 2021، والمذكرة الصادرة عن الصندوق المغربي للتقاعد عدد 21/028 بتاريخ 12 ماي 2021، عملت مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على ضبط وحصر الخدمات الإدارية المقدمة واعداد دليل الوثائق والمستندات التي يتعين على مرتفقيها من قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم الإدلاء بها، بشأن تكوين ملف الاستفادة من المنافع والامتيازات والخدمات المخولة لهم قانونا، وذلك تجسيدا لقيم الشفافية ومبدإ الثقة بين المرتفق والإدارة وتبسيط المساطر والإجراءات المتعلقة بالقرارات الإدارية.

المحور الثالث : تدبير الموارد البشرية والمالية والتدابير التشريعية والتنظيمية ومراقبة التدبير

1 – تدبير الموارد البشرية:

لا تتوانى مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير عن الاستمرار في تدبير مواردها البشرية برؤية تنشد التوفيق بين ما تعرفه هذه الموارد من تناقص مستمر نتيجة وصول الرعيل الأول و ما بعده من الموظفين للسن القانونية للإحالة

على التقاعد من جانب، وندرة المناصب المالية المخصصة للقطاع إن لم نقل انعدامها في بعض السنوات وتنامي وتيرة إنشاء وافتتاح فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بعدد من عمالات وأقاليم المملكة من جانب ثاني. ولهذه الغاية، تمت مواصلة العمل على توفير آليات جديدة للرفع من القدرات التدبيرية لهذه الموارد البشرية وتحسين وتجويد أداء المرفق العام خدمة لأسرة المقاومة وجيش التحرير ، وأخذا بعين الاعتبار الإكراهات التي فرضتها ظروف جائحة كورونا كوفيد 19 هذه السنة، ويمكن بسط حصيلة تدبير الموارد البشرية في المحورين التاليين:

أولا: تدبير المسارات المهنية للأطر والموظفين والأعوان:

قامت مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، عملا بالمقتضيات التشريعية والتنظيمية والمسطرية الجاري بها العمل، بإنجاز حوالي ثلاثمائة وستين (360) قرارا إداريا همت المجالات التالية:

1. الحركية الإدارية والتعيين في مناصب المسؤولية :

تواصل مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير إعمال مبادئ ومقتضيات المرسوم رقم 2.11.681 المؤرخ في 25 نونبر 2011 بشأن كيفيات تعيين رؤساء الأقسام والمصالح بالإدارات العمومية ، حيث بادرت إلى تنظيم عملية الحركية العادية مع نهاية شهر يونيو من سنة 2021 والتي استفاد منها برسم سنة 2021 اثنان وثلاثون(32) موظفا و موظفة وكذا تم الإعلان عن الترشيح والتباري لشغل مناصب المسؤولية وفق المبادئ التي تنبني على الكفاءة والقدرات المهنية والعلمية والمعرفية للمرشحين كلما دعت الضرورة.

وفي انتظار تفعيل قرار السيد رئيس الحكومة بتنزيل التنظيم الجهوي الجديد للمصالح [illegible] للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والذي وجب التذكير بأنه سيمكن من الارتقاء باثني عشر(12) نيابة إقليمية إلى مستوى نيابة جهوية وكذا بعشر وحدات إدارية قائمة الذات إلى درجة نيابة إقليمية، فقد تم إصدار أربع(04) قرارات لفتح باب الترشيح لشغل منصب رئيس مصلحة التشريع والمنازعات ومنصب نائب إقليمي بكل من تزنيت وطاطا لذين يشغلهما متصرفان من الدرجة الثانية من الأطر الشابة والواعدة بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بموجب قراري تعيين تم التأشير عليهما من لدن مصالح الخزينة الوزارية وكذا إصدار قرار تعيين نائب إقليمي بزاكورة بعد شغوره

وقرار تعيين مكلف بالمكتب المحلي للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بالعرائش.

2. الوضعيات الإدارية :

تمت معالجة كافة الوضعيات المسجلة وفقا للمساطر القانونية الجاري بها العمل. وهكذا، جرت تصفية معاشات الموظفين المحالين على التقاعد برسم سنة 2021 والذين بلغ عددهم إثني عشر (12) موظفا تم إعداد ملفاتهم الخاصة بالتقاعد وإحالتها على مصالح الصندوق المغربي للتقاعد داخل الآجال القانونية قصد تصفيتها. كما تم إعداد خمس(05) قرارات بتمديد حد السن القانونية للإحالة على التقاعد، عقب استصدار موافقة السيد رئيس الحكومة. كما عملت مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على تسوية الوضعيات العائلية بواقع أربعة وأربعين (44) حالة بين زواج أو ازدياد أو حضانة وتتبع الرخص المرضية متوسطة وطويلة الأمد بتنسيق مع المجلس الصحي التابع لوزارة الصحة وتفعيل المراقبة الإدارية والطبية في أغلب حالات الموظفين الذين يدلون بشهادات طبية تضعهم في رخصة مرض قصيرة الأمد مع ما يستتبع ذلك من اقتطاع من الأجرة إذا ثبت أن المعنيين بالأمر لا يستعملون رخصهم من أجل العلاج.

وفي سياق تدارك ما نتج عن تأجيل تسوية وضعية الترقيات بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد "كوفيد 19"، عملت مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على تسوية جميع الترقيات برسم سنتي 2019 و2020 حيث وصل عدد المستفيدين من الترقية في الدرجة بالاختيار برسم سنة 2019 ستة (06) موظفين وعن طريق امتحان الكفاءة المهنية إلى خمسة(05) موظفين. وبرسم سنة 2020، بلغ عدد الموظفين الذين تمت ترقيتهم في الدرجة بالاختيار، سبعة(07) موظفين فيما تمت ترقية موظف واحد بالتسقيف ابتداء من 01 يناير 2021 وعن طريق امتحان الكفاءة المهنية عشرة(10) موظفين. وفيما يتعلق بالترقية في الرتبة، فإن المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير قد عملت على تسوية جميع الترقيات التي وصل عددها برسم سنتي 2019 و 2020 إلى مئتين وثلاثة و ثلاثين(233) حالة في مختلف الدرجات والرتب بما فيها عملية ترسيم الموظفين الذين كانوا متمرنين والبالغ عددهم اثنين وعشرين (22) موظفة و موظفا.

3. تحديث وتطوير الكفاءات للموارد البشرية:

وفي سياق سعيها للتوفر على موارد بشرية قادرة على التأقلم مع المتغيرات والمستجدات التي يعرفها حقل الوظيفة العمومية، وضخ دماء جديدة لكسب رهانات التحديث والاستجابة للمتطلبات المتجددة المرتبطة بمحيط المؤسسة،واصلت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير مجهود تعزيز مواردها البشرية بأطر شابة ذات قدرات وإمكانيات علمية وأكاديمية للعمل في الأوراش المفتوحة بهذه المؤسسة وخاصة منها ورش صيانة وتثمين الذاكرة التاريخية الوطنية بكافة مكوناته وأوجهه.

ومع تنامي مهامها وتوسع مجالات تدخلها بعد إحداث وافتتاح عدد كبير نسبيا من فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بعدد من أقاليم وعمالات المملكة وانخراطها في المشروع الوطني الهام المتعلق بتجميع الأرشيف التاريخي الذي يوثق لفترة الكفاح الوطني من اجل الحرية والاستقلال والوحدة الترابية المودع بمراكز الأرشيف بالخارج، غذت حاجيات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير إلى تنمية الكفاءات ماسة وملحة أكثر من ذي قبل.

وهكذا عملت هذه الإدارة على ضخ دماء جديدة في مواردها البشرية عبر توظيف عشرة(10) متصرفين من الدرجة الثانية تفوقوا في المباراة التي تم تنظيمها يوم 29 نونبر 2020 مع الترخيص باستعمال المناصب المالية المخصصة لها برسم سنة 2021 وتم تخصيص أربعين (40) منصبا من ذوي الاحتياجات الخاصة لفائدة المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، ضمنهم أربعة(04) متصرفين من الدرجة الثانية و ثلاثة وثلاثين (33) متصرفا من الدرجة الثالثة تم تعيينهم بالمصالح اللاممركزة وثلاثة متصرفين من الدرجة الثالثة تم تعيينهم بالمصالح المركزية. وتطمح مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير إلى إحداث مزيد من المناصب المالية قصد تغطية الخصاص الذي مازالت تعرفه فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير في الوقت الراهن دون الحديث عن الفضاءات المزمع افتتاحها نهاية السنة الحالية أو بداية سنة 2022 على أبعد تقدير.

4. العناية بالشؤون الاجتماعية للموظفين :

تولي المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير باستمرار الدعم الضروري واللازم لجمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير لتمكينها من القيام بمهامها الاجتماعية لفائدة الموظفين. وقد استمر

تخصيص الدعم المالي للجمعية في حدود 400.000 درهم لتمكينها من تمويل و تنفيذ جزء من برنامج عملها والمتمثل في ضمان النقل الجماعي للموظفين وتأمين قروض استهلاكية بمناسبة الأعياد الدينية ومنح للدخول المدرسي ومواصلة دعمها لتحقيق نظام تكميلي للتغطية الصحية لفائدة منخرطيها. ولن تدخر المؤسسة جهدا لمعالجة كافة القضايا التي تستأثر باهتمام الموظفين والأعوان ومد جسور الحوار والتواصل مع ممثلي الموظفين كقوة اقتراحية، تجسيدا لمبادئ الحوار الجاد والبناء والمقاربة التشاركية وعلاقات التعاون الايجابي والمثمر.

-التدابيـــر التشريعيـــة والتنظيميـــة :

ووعيا منها بأهمية اتخاذ المبادرات وتنزيل الإصلاحات التشريعية والقانونية لخدمة الشأن العام والمرفق العام لأسرة المقاومة وجيش التحرير ، أولت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير عناية خاصة لمجال إثراء الترسانة التشريعية والقانونية المؤطرة لقطاع المقاومة وجيش التحرير بالمزيد من النصوص القانونية والتنظيمية وتعديل بعضها بما يكفل ويحقق الأهداف التالية:

- النهوض بالأوضاع المادية والاجتماعية والأحوال المعيشية لهذه الشريحة الاجتماعية الجديرة بموفور الرعاية واضطراد التكريم المعنوي والمادي؛

- تفعيل التوجهات والخيارات المعتمدة في برنامج العمل المرحلي لقطاع المقاومة وجيش التحرير برسم الفترة الثلاثية 2020-2021 ،

- الاستجابة لمتطلبات اعتماد أنماط جديدة تتوخى وتتغيأ حسن تدبير المرفق العام وتأمين أساليب النجاعة والشفافية في التسيير والرفع من مستوى الأداء وإرساء مبدأ الحكامة الجيدة في هذا القطاع على هدي التوجيهات الملكية السامية وانسجاما مع التوجيهات الحكومية.

- مواكبة المقتضيات القانونية والضوابط التنظيمية الجاري بها العمل.

وهكذا، تم إعداد مشروع مرسوم بتغيير المرسوم رقم 2.03.544 بتاريخ 4 ماي 2004 بمنح تعويضات جزافية للأساتذة والمحاضرين المساهمين في التظاهرات المنظمة من لدن المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير من أجل التعريف بتاريخ الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير وصيانة الذاكرة الوطنية، يتوخى تعديل مادتيه

الرابعة والخامسة قصد تحديد بكيفية واضحة ودقيقة طبيعة ونوعية المهام المسندة لأعضاء اللجنة العلمية الاستشارية المنضوية بهذه الإدارة بالتنصيص – بدلا من السهر على الإصدارات والمنشورات – على قراءة الأطاريح والمؤلفات والدراسات والمقالات والسير الذاتية المتعلقة بتاريخ الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير من جانب ، ومن جانب ثاني ، تقنين تخويل تعويض لأعضاء هذه اللجنة عن مهام قراءة الوثائق والمستندات وكل المصادر التاريخية المكتوبة منها أو المرئية ذات الصلة بملاحم الحرية والاستقلال والوحدة.

وقد أحيل مشروع النص التنظيمي لأجل استكمال مسطرة المصادقة، على أنظار الأمانة العامة للحكومة بعدما حظي بتأشيرة السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة بتاريخ 24 فبراير 2020 .

وفي سياق التطابق مع أحكام مشروع المرسوم الآنف الذكر ولا سيما المادة الخامسة منه ، تم إعداد مشروع قرار لرئيس الحكومة بتحديد معايير تخويل تعويض جزافي لأعضاء اللجنة العلمية الموكول لها قراءة الأطاريح والمؤلفات والدراسات والمقالات والسير الذاتية والوثائق المتعلقة بتاريخ الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير.

كما تم إعداد 8 قرارات بتفويض الإمضاء إلى بعض رؤساء الأقسام والمصالح بالإدارة المركزية والمشرفين على المصالح اللاممركزة ممن شملتهم الحركية الإدارية في مناصب المسؤولية، تم نشر 5 منها بالجريدة الرسمية، وذلك بهدف تيسير وتسريع إنجاز مختلف العمليات المالية والمحاسباتية المرتبطة بصرف الاعتمادات المرصودة بالميزانية السنوية لقطاع المقاومة وجيش التحرير في مجالات اختصاصات الوحدات الإدارية التي يشرفون عليها، وكذا تيسير وتسريع التأشير والتوقيع على جميع الوثائق الإدارية والمالية الصادرة عنها.

ـ العلاقة مع البرلمان :

وترسيخا لروابط التواصل والتعاون مع المؤسسة التشريعية خدمة للشأن العام والمرفق العام لأسرة المقاومة وجيش التحرير ، تلقت مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير من لدن السادة النواب البرلمانيين خلال السنة التشريعية 2020-2021 من الولاية التشريعية 2016-2021 سؤالين كتابيين حول " حصيلة المناصب المالية المحدثة برسم الميزانية العامة للسنة المالية 2019 لفائدة المندوبية السامية لقدماء

المقاومين وأعضاء جيش التحرير و"حصيلة المناصب المالية المحدثة برسم الميزانية العامة للسنة المالية 2020 لفائدة المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير".

-تفويض الاعتمـــــادات :

وحرصا من المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وفي سعيها الحثيث والدؤوب على تطوير ميثاق العمل الجاد والبناء الذي تنهجه منذ سنة 2001، والذي يقوم على تكاثف الجهود والتنسيق بين مختلف مكونات هذه المؤسسة على المستوى المركزي وعلى صعيد المصالح اللاممركزة حول القضايا الأساسية والأولويات الكبرى التي تنبني عليها إستراتيجية عملها، وفي سياق التوجه الحكومي الهادف إلى تعزيز اللامركزية واللاتمركز بالإدارات العمومية، قامـــت المندوبيـــة السامية لقدمـــــاء المقاومين وأعضـــــاء جيش التحريـــر خلال سنة 2021 بتفويض اعتمادات مالية لحساب النواب الآمرين المساعدين بالصرف في إطار التدبير اللاممركز بغلاف مالي إجمالي بلغ 2.166.766 درهم.

جـــدول تفويـــض الاعتمـــادات المالية خلال سنة 2021 .

ر ت	المصالح الإدارية اللاممركزة	الاعتماد المالي المفوض		المجموع
		ميزانية التسيير	ميزانية التجهيز	
1	النيابة الجهوية بالعيون	23 000,00	0,00	23 000,00
2	النيابة الجهوية بكلميم	20 350,00	41 600,00	61 950,00
3	النيابة الجهوية بأكادير	44 530,00	131 910,00	176 440,00
4	النيابة الجهوية بطنجة	57 250,00	36 120,00	93 370,00
5	النيابة الجهوية ببني ملال	41 840,00	0,00	41 840,00
6	النيابة الجهوية بمراكش	34 950,00	0,00	34 950,00
7	النيابة الجهوية بوجدة	38 200,00	18 310,00	56 510,00
8	النيابة الجهوية بالبيضاء أنفا	39 950,00	0,00	39 950,00
9	النيابة الجهوية بالرباط	33 400,00	0,00	33 400,00
10	النيابة الجهوية بفاس	49 300,00	0,00	49 300,00
11	النيابة الجهوية بالرشيدية	41 450,00	0,00	41 450,00

12	النيابة الجهوية بالداخلة	10 300,00	135 700,00	146 000,00
	المجموع	**434 520,00**	**363 640,00**	**798 160,00**

جدول الصفقات والطلبات العمومية:

أمكن خلال سنة 2021 انجاز الصفقات العمومية التالية:

1- صفقة بمبلغ 808.800,00درهم لطبع مؤلفات بالرسومات التوضيحية في حصتين مجزئتين: الحصة رقم 1: طبع مؤلفات.

2-صفقة طبع مؤلفات في حصتين مجزئتين: الحصة رقم 1: طبع مؤلفات، بمبلغ مالي إجمالي تحدد في 264 810.00 درهم؛

3-صفقة طبع مؤلفات في حصتين مجزئتين: الحصة رقم 2: تصميم رسومات وطبع مؤلفات بالرسومات التوضيحية، بمبلغ إجمالي 119 580.00 درهم؛

4-صفقة لاقتناء معدات وبرامج معلوماتية مخصصة للمصالح المركزية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بمبلغ 179 484,00 درهم ؛

5-صفقة لأجل اقتناء معدات وأثاث المكتب ومعدات معلوماتية ومعدات سمعية بصرية مخصصة لتجهيز فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بمدينة كلميم في ثلاثة حصص مجزءة: الحصة رقم1: اقتناء معدات وأثاث المكتب،الحصة رقم 2: اقتناء معدات معلوماتية والحصة رقم 3: اقتناء معدات سمعية بصرية بمبلغ 159 633.60 درهم؛

و تجري حاليا الترتيبات المتعلقة بالاعلان عن عروض اثمان وفتح الأظرفة :

1- لأجل اقتناء معدات وأثاث المكتب ومعدات معلوماتية ومعدات سمعية بصرية، مخصصة لتجهيز فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بمدينة العرائش وبمدينة الدريوش وبجماعة □□□□□□□□ □□□□□□□ □□□ □□□□ □□ □□□□□ □□□ □□□□□ □□□□ □□□□□□□ □□□□□□□□ :الحصة رقم 1: اقتناء معدات وأثاث المكتب، الحصة رقم 2: اقتناء معدات معلوماتية،الحصة رقم 3: اقتناء معدات سمعية بصرية؛

2- لاجل اشغال بناء توسعة فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بتازارين؛

3- الاستشارة الهندسية لبناء توسعة فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بتارجيست باقليم الحسيمة؛

4- الاستشارة الهندسية لبناء توسعة فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بميضار باقليم الدريوش؛

-5 الاستشارة الهندسية لبناء توسعة فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بتالسينت باقليم فكيك؛

كما تجري حاليا الترتيبات المتعلقة بالاعلان عن طلبيات عمومية بعد تعذر الاعلان عن بعض

سمعية بصرية مخصصة لتجهيز فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بزاوية الشيخ، باقليم بني ملال وكذا اقتناء معدات معلوماتية للمصالح المركزية واللاممركزة وللقيام ببعض اشغال التهيئة والترميم بالمصالح المركزية وبعض المصالح اللاممركزة.

إجراءات مراقبة التدبير الإداري :

واصلت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير برسم سنة 2021 انجاز المهام المرتبطة بتفقد وتتبع حسن التدبير الإداري بالمصالح الإدارية الجهوية والإقليمية والمحلية ومراقبة مدى الالتزام بتطبيق البرامج و الأوراش المسطرة في إطار برنامج العمل التعاقدي .

وفي هذا الإطار، تم انجاز المهام التالية:

- عقد الجمع السنوي للنواب الجهويين والإقليميين والمكلفين بالمكاتب المحلية والقيمين والقيمات على فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير أيام الخميس 04 والجمعة 05 والاثنين 08 فبراير 2021. ويعد هذا الاجتماع موعدا سنويا لتقييم حصيلة المنجزات والبرامج والأنشطة المبرمجة، وفرصة للوقوف على الإكراهات والصعوبات التي اعترضت واعترت سير عمل المرافق الإدارية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش على الصعيدين المركزي واللاممركز.

- دراسة التقارير الدورية المتوصل بها التي تستعرض مجمل أعمال المصالح الخارجية وإحالة خلاصات واستنتاجات هذه التقارير على الأقسام والمصالح المركزية للإطلاع عليها ولاتخاذ الإجراءات الضرورية واللازمة بشأنها، كل في حدود اختصاصه للإجابة على القضايا والملتمسات المطروحة والبت فيها؛

- دراسة و تقييم نتائج الاجتماعات الجهوية التي تضم النيابات الجهوية والإقليمية والمكاتب المحلية، في سياق تفعيل التدبير الجهوي والسعي لخلق تواصل وتنسيق دائمين ومستمرين على صعيد الجهويات الإثنتى عشرة؛

- متابعة تنفيذ برنامج العمل في جوانبه المرتبطة بتدبير ورش صيانة الذاكرة التاريخية الوطنية وتدبير مستحقات المنافع والامتيازات العينية والإعانات الاجتماعية المخولة للمنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير وتدبير الموارد البشرية والمادية واللوجيستية؛

- مواصلة مجهود التتبع المستمر والمتواصل للورش الكبير المتعلق بإحداث فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير من خلال التواصل اليومي مع النيابات الجهوية والإقليمية والمكاتب المحلية الحاضنة لأوراش فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير أو مع الشركاء المؤسساتيين في هذه المشاريع من أجل مواكبة وتيرة العمل بأوراش البناء وتتبع الإجراءات الإدارية والتقنية الضرورية لتنزيل المشاريع وتتبع انجازها على الوجه المطلوب والمأمول.

وتطبيقا لمقتضيات منشور السيد رئيس الحكومة عدد 2001/8 المؤرخ في 25 غشت 2011 المتعلق بتفعيل دور المفتشيات العامة للوزارات، تم تسطير برنامج للزيارات التفقدية وتقديم الدعم والمراقبة، شملت بالأخص النيابات الجهوية والإقليمية بمدن وجدة وبوعرفة وفاس وتاونات وبولمان وتزنيت وسيدي إفني.

من جانب آخر، وفي إطار الحركية الإدارية، تم الإشراف على عملية تسليم المهام ببعض النيابات الإقليمية والمكاتب المحلية وفضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير،حيث همت هذه العملية الوحدات الإدارية التالية:

1- النيابة الإقليمية ببركان؛

2- النيابة الإقليمية ببولمان ؛

3- النيابة الاقليمية بتزنيت؛

4- النيابة الإقليمية بطاطا؛

5- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بتافراوت؛

6- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بتازة العليا؛

7- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بتازة المشور؛

8- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بأكنول؛

9- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بجرسيف؛

10- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بتالسينت؛

11- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بشفشاون؛

12- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بدار بوعزة؛

13- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بأبي الجعد؛

14- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير باليوسفية؛

15- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بمراكش؛

16- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بالصويرة؛

17- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بالريصاني؛

18- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بالدشيرة؛

19- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير ببئر الكندوز.

بوابـــــة الشكايـــات :

وفي سياق تطبيق التوجيهات الملكية السامية الداعية إلى تعميم الإدارة الإلكترونية وتحسين جودة الخدمات التي تقدمها الإدارة للمواطن، والاهتمام بقضايا المرتفقين والارتقاء بالعلاقة التي تجمع الإدارة بالمواطن من خلال العناية بملتمساته وبشكاياته والإجابة عليها، وتبعا لمقتضيات المرسوم رقم 2-17-265 الصادر في 28 من رمضان 1438(23 يونيو 2017) بشأن تحديد كيفيات تلقي ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وشكاياتهم وتتبعها ومعالجتها، بهدف إرساء منظومة موحدة لتلقي ملاحظات وشكايات وملتمسات المرتفقين واقتراحاتهم وتتبعها ومعالجتها كإحدى الإجراءات الاستعجالية ضمن البرنامج الحكومي الهادف إلى ترسيخ قيم الشفافية والنزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وحسن التدبير والحكامة الجيدة، انخرطت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في هذا التوجه عبر استخدام البوابة الوطنية للشكايات "Chikaya.ma"، التي انطلق العمل بها رسمياً في يناير 2018، والتي، للتذكير، تتيح للمواطن المرتفق إرسال شكايته إلى الإدارة المعنية التي تسهر على معالجتها، مع إمكانية تتبعها إلكترونياً.

وفي هذا الإطار ، تلقت مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2021 عبر هذه البوابة الإلكترونية ما مجموعه 43 شكاية من مختلف أقاليم المملكة تمت الإجابة عليها في الآجال المحددة عبر نفس البوابة.

وبعد دراسة مواضيع الشكايات المتوصل بها خلال هذه الفترة، تبين أن غالبيتها تتعلق بعدم التوصل بالدعم الذي أقرته الحكومة لبعض الفئات الاجتماعية جراء جائحة كوفيد 19، ومن تم اعتبرت شكايات خارج الاختصاص.

أما الشكايات التي تدخل في اختصاص المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير فقد همت بالخصوص طلبات الحصول على صفة مقاوم إلا أنها كلها طلبات خارج الآجال القانونية أو طلبات سبق للجان المختصة البت فيها بصفة قطعية بعدم القبول، وشكايات ذات طابع اجتماعي همت الاستفسار عن المعاشات من قبيل معاش العطب والتعويض الإجمالي وكذلك والإعانات التي تقدمها هذه الإدارة للمنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير وشكايات تتعلق بالحصول على رخص سيارات الإيجار والنقل الصغير .

وقد تمت الإجابة على جميع هذه الشكايات والاستفسارات في حينها وفق المقتضيات والضوابط القانونية والتنظيمية التي تحكم وتؤطر موضوع الشكايات والاستفسارات المعبر عنها من لدن المرتفقين المعنيين بها.

المحور الرابع : النشاط الدولي للمندوبية السامية لقدماء المقاومين

وأعضاء جيش التحرير

في إطار تمثيل أسرة المقاومة وجيش التحرير في المؤتمرات والملتقيات العربية والدولية ذات الصلة بشؤون قدماء المقاومين والمجاهدين والمحاربين وضحايا الحرب وإبراز مواقفها اتجاه القضايا الراهنة الوطنية منها والدولية ، وتمتينا لعلاقات التعاون والصداقة والعمل المشترك مع نظيراتها بالخارج من مؤسسات ومنظمات وجمعيات حكومية وغير حكومية في المجالات ذات الاهتمام المشترك ، وإبرازا لملاحم تاريخ الكفاح الوطني من أجل الحرية والاستقلال والسيادة الوطنية والتعريف بالقضايا والمواقف الوطنية على الصعيد

الدولي ، تميز النشاط الدولي للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير برسم سنة 2021 بالمبادرات والأنشطة التالية:

1 – المشاركة في أشغال الاجتماع 167 للمكتب التنفيذي للفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين المنعقد عن بعد بتقنية التناظر المرئي يوم 18 مارس 2021:

بصفته رئيسا بالنيابة للفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين وعضوا في مكتبها التنفيذي، شارك السيد مصطفى الكتيري ، المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في أشغال الدورة 167 للمكتب التنفيذي لهذه المنظمة العالمية التي تحظى بمكانة مرموقة ومتميزة في المنتظم الدولي لقدماء المقاومين والمحاربين وضحايا الحرب ، لما تتمتع به من وضع اعتباري كعضو مستشار لدى منظمة الأمم المتحدة وكرسول أممي للسلام والسلم عبر العالم.

وقد تمحور جدول أشغال هذا الاجتماع حول دراسة السبل الكفيلة بتحسين الوضعية المالية للفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين قصد تمكينها من أداء مهامها وأنشطتها بما يخدم مصالح وقضايا قدماء المقاومين والمحاربين والعسكريين المتقاعدين وضحايا الحرب عبر العالم ، وعرض أنشطة لجانها الدائمة القارية الإفريقية منها والأوربية والأسيوية والأميركية ، والبت في طلبي الانضمام لهذه الفيدرالية العالمية المقدمين من لدن الرابطة السويدية للمحاربين القدامى وجمعية قدماء المحاربين و ذوي الإعاقة والحرب بجمهورية قبرص ، واللذين تم قبولهما بالإجماع.

كما تم خلال هذا الاجتماع التطرق لتداعيات انتشار وباء كورونا كوفيد 19 وتأثيرها السلبي اجتماعيا ونفسيا على فئة قدماء المقاومين والمحاربين وضحايا الحرب بسائر بلدان المعمور ، مما يستوجب مزيدا من الرعاية والعناية بأحوالهم وأوضاعهم المادية والاجتماعية والصحية والمعنوية.

كما تقدم الدكتور مصطفى الكثيري، المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، بكلمة قيمة أكد من خلالها على المبادرات التي اتخذتها المملكة المغربية لدعم مطالب الجمعيات الإفريقية وترسيخ مكانة قدماء المحاربين بإفريقيا ضمن الفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين والعناية بأحوالهم المادية والاجتماعية وظروفهم الصحية مع ضرورة البحث عن

مصادر جديدة وملموسة على مستوى المؤسسات والمنظمات المانحة لدعم المشاريع السوسيو اقتصادية لقدماء المحاربين الأفارقة بهدف إدماجهم في النسيج الاقتصادي والاجتماعي ببلدانهم، مع التركيز على ضرورة ترسيخ وتعميق آليات التواصل والعمل المشترك فيما بين مختلف الجمعيات الأعضاء.

2 – المشاركة في أشغال الاجتماع 168 للمكتب التنفيذي للفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين المنعقد عن بعد بتقنية التناظر المرئي يوم 21 يونيو 2021:

شارك السيد المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في الاجتماع 168 للمكتب التنفيذي للفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين، الملتئم عن بعد بتقنية الفيديو يوم الاثنين 21 يونيو 2021.

وخلال هذا الاجتماع، تمت المصادقة على تقرير الاجتماع 167 للمكتب التنفيذي ، وعرض أهم الأنشطة الإدارية والمالية للفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين ، وخاصة منها المتعلقة بالوضعية المالية ووضعية تسوية واجبات انخراط المؤسسات والجمعيات الأعضاء في الفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين برسم سنة 2021 ، وكذا التدابير والإجراءات المتخذة للحفاظ على التواصل والتنسيق بين الأجهزة التقريرية لهذه الفيدرالية وبينها وبين والمؤسسات والمنظمات الأعضاء ، عن طريق إصدار نشرات التواصل واعتماد الإدارة الإلكترونية في تبادل المراسلات والأخبار.

وتميزت مشاركة السيد المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في اجتماع المكتب التنفيذي بتقديم اقتراحات وجيهة وقيمة للنهوض بالوضعية المالية للفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين التي تأثرت بتداعيات انتشار وباء فيروس كورونا كوفيد 19، داعيا كافة أعضاء المكتب التنفيذي لاقتراح تدابير وإجراءات من شأنها المساهمة في تسوية هذه الوضعية ، ومقترحا تخصيص الاجتماع 169 القادملتدارس هذا الموضوع بهدف تسويته بصفة نهائية.

كما أكد السيد المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير خلال هذا الاجتماع على ضرورة المشاركة الفعلية والمكثفة للمؤسسات والمنظمات الأعضاء الإفريقية في أشغال الدورة 16 للجنة الدائمة للشؤون الإفريقية للفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين ، المزمع عقدها بالمملكة المغربية في غضون سنة 2022، وذلك من أجل ضمان نجاحها

وتتويجها بقرارات وتوصيات هامة تروم الرقي بالأوضاع المادية والاجتماعية والصحية والتشريعية والمعنوية للمحارب الإفريقي القديم.

3 – المشاركة في أشغال الاجتماع 169 للمكتب التنفيذي للفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين المنعقد عن بعد بتقنية التناظر المرئي يوم 13 غشت 2021:

شارك السيد المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في الاجتماع 169 للمكتب التنفيذي للفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين، الملتئم عن بعد بتقنية التناظر المرئي يوم الجمعة 13 غشت 2021.

وتمحور جدول أعمال الاجتماع 169 للمكتب التنفيذي للفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين حول اقتراح مقر جديد بجنيف، بدولة سويسرا و دراسة برنامج العمل لتنزيل وتفعيل المخطط الاستراتيجي المرحلي لهذه الفيدرالية العالمية من اجل معالجة مسألة التدفق النقدي، والهادف إلى تجويد وتحسين نجاعة الأداء لهذه المنظمة الدولية وتقوية قدراتها التدبيرية والإدارية لتمكينها من أداء رسالتها النبيلة ومهامها الإنسانية بما يخدم قضايا وشؤون قدماء المقاومين وقدماء المحاربين وضحايا الحرب بالبلدان الأعضاء.

4 – تنظيم اجتماع عن بعد مع السيد Michel JAUPART المدير العام لمعهد التراث الحربي ببلجيكا:

في إطار التحضير للندوة الدولية المزمع تنظيمها بمناسبة الذكرى 80 لمعركة جومبلو، عقد السيد المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير يوم 17 نونبر 2021، مباحثات عبر تقنية التناظر المرئي مع السيد **Michel JAUPART** همت جميع الجوانب المرتبطة بالتحضير لتنظيم هذه الندوة والمبادرات المتخذة في هذا الإطار مع سفارة بلجيكا بالمغرب، حيت كان هذا اللقاء مناسبة لاطلاع السيد **المدير** العام لمعهد التراث الحربي ببلجيكا على الجهود التي تبذلها المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير من اجل تعزيز علاقات التعاون في مجال صيانة الذاكرة التاريخية المشتركة والمتقاسمة مع العديد من الدول بما فيها مملكة بلجيكا سعيا للتعريف بهذا التاريخ المشترك.

5 – إصدار كتاب حول حصيلة مبادرات وأنشطة المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على الصعيد الدولي والعربي والإفريقي من 2015 إلى 2019 :

سعت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في إصدارها الأول إلى تدوين وتوثيق حصيلة مبادراتها وأنشطتها على الصعيد الدولي خلال المدة المتراوحة بين سنتي 2001 و2007. وفي نفس السياق، خصصت إصدارها الثاني المتكون من جزأين إثنين لتدوين وتوثيق أنشطتها على الصعيد الدولي والعربي والإفريقي على مدى سبع سنوات من 2008 إلى 2014. وبإصدارها للكتاب الذي يعرض حصاد وحصيلة مبادراتها المتخذة وأنشطتها المنجزة دوليا وعربيا وإفريقيا، في الفترة الممتدة من 2015 إلى 2019 ، تتوخى هذه المؤسسة الوطنية المشرفة على الشأن العام والمرفق العام لقطاع المقاومة وجيش التحرير مواصلة مجهود التعريف والتوثيق لمهامها وأدوارها الرائدة والنضالية في المحافل والمؤتمرات والمنتديات الدولية والقارية والإقليمية، كامتدادات لمهامها وأنشطتها على المستوى الوطني.

فمنذ انضمامها لكل من الاتحاد العربي للمحاربين القدماء وضحايا الحرب سنة 1989 والفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين ولجنتها الدائمة للشؤون الإفريقية سنة 1988، تميزت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير كعضو نشيط في كلتي المنظمتين العربية والدولية، بمشاركتها الفاعلة ومساهمتها الرائدة في جميع دورات واجتماعات هيئاتهما وأجهزتهما التقريرية، وكذا في كافة المؤتمرات والندوات والتظاهرات المنظمة من لدنهما.

وقد تجسدت هذه المشاركة الواسعة وبرز هذا الحضور الوازن والمؤثر للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على الصعيد الدولي والعربي والإفريقي في مجال الدفاع عن حقوق وقضايا ومصالح وشؤون قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وقدماء المحاربين، وكذا في مضمار الالتزام بالقضايا العادلة والمشروعة للشعوب في سعيها للعيش الكريم في عالم يسوده السلم والسلام والتعايش ومبادئ الحرية والكرامة والإنصاف والقيم الإنسانية المثلى.

كما يمثل العمل الدولي للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير منصة كبرى للدفاع عن قضايانا الوطنية المشروعة وفي مقدمتها قضيتنا الوطنية الأولى، قضية صيانة الوحدة الترابية وتثبيت المكاسب الوطنية، باعتبار مدى أهمية وجدوى النشاط الدولي

سواء في العمل الدبلوماسي الرسمي أو غير الرسمي والدبلوماسية المؤسساتية والبرلمانية والشعبية والموازية.

ذلك هو موضوع الإصدار الجديد بعنوان : "حصيلة مبادرات وأنشطة المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على الصعيد الدولي والعربي والإفريقي من 2015 إلى 2019 " ، الذي اضطلعت المندوبية السامية بنشره لتنوير المتلقين والمهتمين والمتتبعين للشأن العام والمرفق العام لقطاع المقاومة وجيش التحرير.

6 – تبادل زيارات العمل والتواصل والتعاون والثنائي:

لقاء المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير

بسفير جمهورية بوروندي المعتمد بالرباط:

زوال يوم الخميس 10 يونيو 2021 بالرباط، استقبل السيد مصطفى الكتيري، المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، السيد نيستور بانكوموكونزي، سفير جمهورية بوروندي المعتمد بالرباط، الحديث العهد بتعيينه.

وتمحورت مباحثات السيد المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير مع السفير البوروندي حول استكمال مشروع التعاون والشراكة وتحيين الاتفاقية التي كان من المقرر توقيعها بين البلدين في وقت سابق، وإحاطة وزير الدفاع الوطني وقدماء المحاربين بدولة روندي علما بذلك من أجل تعزيز التعاون بين المؤسستين المغربية والبوروندية في مجال رعاية شؤون قدماء المقاومين وقدماء المحاربين وتحسين أوضاعهم المادية والمعنوية والاجتماعية وكذلك صيانة الذاكرة التاريخية المشتركة والمتقاسمة بين البلدين.

وأكد على أن العمل على توقيع هذه الاتفاقية في المستقبل القريب سيساهم في تعزيز التقارب بين البلدين وتوطيد علاقات التعاون والصداقة المغربية البوروندية، عبر تبادل الوثائق والخبرات وكذلك زيارات العمل بين البلدين الهادفة إلى تثمين التاريخ المشترك بين المملكة المغربية وجمهورية بوروندي.

من جانبه، أكد السفير البوروندي، على أن توقيع اتفاقية تعاون وشراكة يشكل في حد ذاته خطوة جبارة نحو تطوير التعاون الثنائي في مجال رعاية قدماء المقاومين وقدماء المحاربين وتأمين جودة حياتهم الاجتماعية، مشيرا إلى أن هذه الشراكة ستسهم في حفظ واستحضار النضالات والتضحيات التي قامت بها هذه الفئة من أجل أوطانهم.

وأثنى على منجزات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في مجال صيانة الذاكرة التاريخية وإشاعة منظومة القيم في صفوف الناشئة وتحسين أوضاع المقاومين وذويهم عبر النهوض بالتشغيل الذاتي، من خلال تخصيص إعانات مادية مهمة تتلاءم وحجم المشروع المعروض على أنظار مصلحة التشغيل الذاتي وكذلك من خلال الانفتاح على المؤسسات الشريكة لخلق فرص شغل لفائدة أبناء وبنات قدماء المقاومين وغيرهم من المواطنين.

زيارة عمل السيد سفير جمهورية كوريا الجنوبية

للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير:

زوال يوم الخميس 09 شتنبر 2021، استقبل السيد مصطفى الكتيري، المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بمكتبه السيد Keeyong CHUNG، سفير جمهورية كوريا الجنوبية مرفوقا بمساعديه.

وخلال هذه المقابلة، رحب السيد المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بالسيد السفير ومساعديه، وهنأه على تعيينه سفيرا بالمملكة المغربية، كما استحضر زيارة العمل التي قام بها السفير الكوري الأسبق السيد Taiho LEE للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحريرمن أجل توطيد أواصر التعاون والصداقة المغربية الكورية.

وبعد أن شكر السفير الكوري السيد المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على ترحيبه واستقباله والوقت الذي خصصه لجلسة العمل هذه، تحدث لمستضيفه عن رغبة بلاده في التعرف على هويات الجنود المغاربة الذين شاركوا في الحرب في كوريا ما بين عام 1950 وعام 1953 في صفوف الجيش الفرنسي، بهدف استضافة أبنائهم بكوريا الجنوبية عرفانا بما قدموه من خدمات وتضحيات خلال الحرب بكوريا. والتمس من السيد المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير تقديم العون والدعم في البحث والتحقق من هويات الجنود المشاركين في الحرب الكورية.

ومن جانبه، رحب السيد المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بمبادرة السيد السفير الكوري. وعبر عن انخراطه التام في هذا المشروع النبيل الذي يكتسي أهمية بالغة في حفظ الذاكرة المشتركة بين الشعبين. وعلى هذا المستوى، لفت السيد المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير نظر ضيفه إلى ضرورة الاستعانة بالوثائق التاريخية المودعة بمراكز الأرشيف الفرنسي، ولاسيما أن الجنود المغاربة كانوا يحاربون

تحت لواء الجيش الفرنسي، وأشار إلى أنه سيقوم بمراسلة المكتب الوطني لقدماء المحاربين وضحايا الحرب ONAC بفرنسا في هذه المسألة لتسهيل عملية البحث.

وأكد السيد المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير عزمه على توسيع دائرة البحث عن عائلات وذوي حقوق أولئك الجنود المغاربة، عبر إحاطة 48 نيابة و95 فضاء تابعين للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير عبر التراب الوطني، حتى يتسنى التوصل إليهم قبل حلول الذكرى الستين لإقامة العلاقات الدبلوماسية المغربية الكورية في موعدها في سنة 2022.

وفي معرض حديثه، كشف السيد المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير عن مجهودات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير المتواصلة في مجال حفظ الذاكرة التاريخية الوطنية والمتقاسمة والمشتركة مع العديد من الدول الشقيقة والصديقة وكذلك استنساخ الوثائق التاريخية ذات الصلة بتاريخ الكفاح الوطني والمقاومة وجيش التحرير بالمغرب والمودعة بمراكز الأرشيف الأجنبية. وأشار إلى أن المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير قد أبرمت 53 اتفاقية تعاون وشراكة في مجال حفظ وصيانة الذاكرة التاريخية، كما تعمل في الوقت الراهن على عقد اتفاقيات أخرى مماثلة.

واستطرد موضحا أن المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير منفتحة على مشاريع اشتغال ذات صلة بالذاكرة التاريخية المشتركة والمتقاسمة مع بلدان أخرى، مشيرا إلى ضرورة العمل على إحياء الذاكرة التاريخية المشتركة بين المغرب وكوريا الجنوبية وتثمينها وتخصيبها باعتبار هذه المبادرة تقوي وتعزز العلاقات بين البلدين. ومن جانبه، تحمس السيد السفير الكوري للفكرة ودعا إلى إقامة علاقات تعاون وشراكة مع المؤسسات الكورية النظيرة، مشيرا إلى أن المغرب جزء من معلمة تاريخية ببلاده تؤرخ للدول المشاركة في الحرب الكورية، وأنه يأمل أن يرى إصدارا للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير حول الذاكرة المتقاسمة بين البلدين يتضمن غلافه العلم المغربي والعلم الكوري. وفي ذات الموضوع، دعا السيد المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير السفير الكوري إلى زيارة الفضاء الوطني للذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير وتنظيم ندوات ولقاءات ثقافية في ذات المجال مستقبلا. وبشأن الرجوع إلى الأرشيف الفرنسي، فقد أفاد السيد السفير بأنه سبق وأن تواصل في هذا الشأن مع السيدة السفيرة الفرنسية المعتمدة بالرباط بالمغرب.

زيارة عمل السيدة سفيرة الجمهورية الاشتراكية الفيتنامية

للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير:

استقبل السيد مصطفى الكتيري، المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بمكتبه السيدة DANG Thi Thu Ha، سفيرة الجمهورية الاشتراكية الفيتنامية مرفوقة بمساعدها، وذلك يوم الاثنين 20 شتنبر 2021.

وخلال هذه المقابلة، تحدثت السيدة السفيرة عن بدء أشغال مشروع بناء معلمة "باب الفيتنام" بدوار السفاري بإقليم القنيطرة، حيث أطلعت السيد المندوب السامي على نموذج التصميم الهندسي للمعلمة على الطراز الفيتنامي، وأفادت بأن البناء صممه معماري فيتنامي بتنسيق مع وزارة الثقافة الفيتنامية، وأنه تم الانتهاء من الإجراءات الإدارية وتحديد المقاولة المنفذة للمشروع، مشيرة إلى أنه في انتظار إصلاح عطل بالكهرباء لمتابعة أشغال البناء، قد بدأت عملية تهيئة الحديقة المحيطة بالباب المذكور عبر غرس مجموعة من النباتات والورود والأغراس.

ومن جانبه، أكد السيد المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على أهمية معلمة "باب الفيتنام" المماثلة لمعلمة "باب المغاربة" بقرية "بافي" بضواحي العاصمة الفيتنامية "هانوي"، آملا أن تمر أشغال البناء في أحسن الظروف وتنتهي في أقرب الآجال الممكنة لكون إنجاز معلمة "باب الفيتنام" بالمغرب يشكل عنوانا على متانة وتميز العلاقات بين البلدين.

وفي إطار التحضير للاحتفاء بالذكرى الستين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين المملكة المغربية والجمهورية الاشتراكية الفيتنامية، فقد أشارت السيدة السفيرة إلى أن برنامج هذه الاحتفالية سيكون غنيا ومتنوعا، حيث سيشتمل، بالإضافة إلى كلمات وخطابات شخصيات مغربية وفيتنامية، على عرض شريط وثائقي حول العائلات المغربية الفيتنامية وعلى مقابلات مع قدماء المحاربين ومجموعة من الفقرات الفنية التي تضم عرضا للآلات الموسيقية التقليدية الفيتنامية وعرضا للأزياء التقليدية الفيتنامية يقوم به طلبة مغاربة واستعراضا للفنون القتالية يقدمه عدد من الشباب المغاربة المنخرطين في قاعات الرياضة الخاصة بفنون الحرب ومعرضا للفن التشكيلي وتقديم الطبخ الفيتنامي.

كما أشار السيد المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير إلى أهمية الشهادات الحية لقدماء المقاومين والمحاربين وضحايا الحرب بوصفها مصدرا هاما لإغناء

الذاكرة التاريخية للشعوب لما تتيحه من تدقيق في تسليط الأضواء على جوانب ومراحل هامة من الأحداث التي شهدها التاريخ المعاصر. كما تم التطرق إلى تجربة المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في مجال تسجيل الشهادات الحية بالصورة والصوت لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وكذا كيفية تدبير هذه الشهادات وتحضيرها لجعلها مادة تاريخية صالحة للاستعمال العلمي من لدن الباحثين والمهتمين بصيانة الذاكرة التاريخية الوطنية.

وفي موضوع ذي صلة، دعا السيد المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير السفيرة الفيتنامية إلى ضرورة الاشتغال أكثر على الذاكرة المغربية الفيتنامية المشتركة، مشيرا إلى ضرورة الرجوع إلى الأرشيف من أجل إيجاد وثائق تاريخية بما فيه الكفاية عن الأحداث التاريخية كفيلة بتدوين وتوثيق الذاكرة المشتركة بين المملكة المغربية والجمهورية الاشتراكية الفيتنامية ونشر مؤلف جديد، لاسيما بعد مرور حوالي سبع سنوات على إصدار المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير لكتاب بعنوان: المغرب والفيتنام نظرة الواحد للآخر.

«Le Maroc et le Vietnam : Regards de l'un sur l'autre».

الجـــزء الثانـــي: استشراف آفـــاق العمـــل لسنـــة 2022

- **السيدة الرئيسة ؛**
- **السيدات والسادة النواب المحترمون.**

تلكم الخطوط العريضة لحصيلة المنجزات والمكاسب المحققة في سنة 2021 في كافة مجالات و أوراش العمل. وستتواصل المساعي والجهود في إطار مشروع ميزانية سنة 2022 في ظل التوجهات والأهداف المرسومة للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وفي سياق برنامج العمل المرحلي للثلاثية 2022-2025 وبرنامج العمل للسنة 2021 الذي يضع في صدارة أولوياته مواصلة المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير الاضطلاع بواجب صيانة الذاكرة التاريخية الوطنية والائتمان عليها وتثمينها وإشاعة دروسها وعبرها في صفوف الناشئة والأجيال الجديدة والمتعاقبة.

كما سيتواصل مجهود تحسين وتجويد الخدمات المادية والاجتماعية والصحية والمعيشية ودعم ورش التشغيل الذاتي والعمل المقاولاتي المفتوح لتيسير الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لأوسع فئات بنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وكذا الاضطلاع بمهام تمثيل أسرة

المقاومة وجيش التحرير في المحافل الدولية ذات الصلة بشؤون وقضايا المقاومة والتحرير وتوطيد علاقات التعاون والصداقة بين المؤسسة ونظيراتها بالخارج خدمة لقضيتنا الوطنية الأولى، قضية الوحدة الترابية، فضلا عن مواصلة ترشيد النفقات وحسن تدبير الموارد المادية والبشرية بقطاع المقاومة وجيش التحرير.

ومن أجل أجرأة التوجهات والأهداف المرسومة لقطاع المقاومة وجيش التحرير وبلورتها في الاتجاه الذي يخدم المرتفقين من قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، تم رصد غلاف مالي إجمالي يتحدد في 155.863.000 درهم في مشروع ميزانية سنة 2022.

ويتوزع هذا الغلاف المالي حسب أبواب ميزانية قطاع المقاومة وجيش التحرير كالتالي:

- ميزانية التسيير : 149.199.000درهم منها :

000.787.77 درهم كنفقات الموظفين ؛

71.412.000 درهم برسم نفقات المعدات والنفقات المختلفة.

- ميزانية الاستثمار: 6.664.000 درهم كاعتماد الأداء و 3.0000.000,00 درهم كاعتماد الالتزام.

وبناء عليه، سيهدف برنامج عمل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير خلال سنة 2022 إلى إنجاز المهام والمشاريع التالية:

أولا : ورش صيانة وتثمين الذاكرة التاريخية الوطنية والعناية برصيد الكفاح الوطني:

تحقيقا للأهداف و المساعي التي من أجلها تم إحداث فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة و التحرير، و المتمثلة في حفظ و صيانة و تثمين الذاكرة الوطنية و المحلية، وجعل هذه الفضاءات قبلة للباحثين وإبراز روائع وبطولات وأمجاد الكفاح الوطني وما أسداه الشعب المغربي بقيادة العرش العلوي المنيف في سبيل نصرة القضية الوطنية والذود عن مقدسات البلاد وثوابتها، تواصل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير المبادرات والأنشطة التواصلية مع الذاكرة التاريخية لاستظهار واستحضار بطولات الشهداء والمقاومين والتزود من نضالهم الوطني والتذكير بما بذلوه من تضحيات جسام والإشادة بادوار كافة فئات المجتمع المغربي في ملاحم التحرير والوحدة.

واقتناعا بالدور البالغ الاهمية التي تضطلع به المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في صيانة وخدمة الذاكرة التاريخية والتراث النضالي وإشاعة ثقافة الوطنية والمواطنة الايجابية والسلوك المدني في أوساط الشباب والناشئة والأجيال المتعاقبة، من خلال إحداث فضاءات حاضنة للذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير. في إطار المقاربة التشاركية والتعاون الجاد والايجابي والمثمر مع المجالس المنتخبة الجهوية والإقليمية والمحلية والنابع من غيرتها الوطنية واعتزازها بتاريخنا المجيد الطافح بأمجاد وروائع الكفاح الوطني من أجل الحرية والاستقلال والوحدة، من خلال مساهمتها في دعم ورش إحداث فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بمختلف ربوع المملكة.

و من الجدير بالذكر أن ورش بناء فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة و التحرير الذي انطلق منذ سنة 2007 بعد تدشين فضاء جماعة آسا من قبل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، و الذي من المنتظر أن يصل إجمالي عدد الفضاءات إلى 120 فضاء على أن يتم الإعلان في أواخر السنة الجارية 2021 وخلال سنة 2022 بحول الله -حسب الجاهزية- عن الانتهاء من بناء وتوسعة الفضاءات الجديدة الجاري بناؤها والاشتغال عليها. ويتعلق الأمر بالفضاءات التالية:

- فضاء محمد السادس لذاكرة المقاومة والتحرير الإفريقية بكدية السلطان بأصيلة؛
- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بجماعة زاوية الشيخ؛
- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بجماعة القصيبة؛
- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بالعرائش؛
- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بالبئر الجديد؛
- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بأزمور؛
- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بمديونة؛
- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير ببنسليمان؛
- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بابن احمد؛
- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بالمحمدية؛
- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بالدريوش؛

- فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بازغنغان؛

-فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير باحفير؛

-فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير ببركين؛

-فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بجماعة صاكة؛

-فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بعين بني مطهر؛

-فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بجرادة؛

-فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بالرماني؛

-فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بوالماس؛

-فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير ببولمان؛

-فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بالفنيدق؛

- مقر النيابة الإقليمية بطرفاية؛

- مقر النيابة الإقليمية بالسمارة؛

- توسعة فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بشيشاوة؛

-توسعة فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بايت اورير؛

- توسعة فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بابن جرير.

إضافة إلى أن التحضير جاري لبرمجة توسعة 05 فضاءات في إطار ميزانية المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، ويتعلق الأمر ب :

- توسعة فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بتازارين؛

- توسعة فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير تاركيست؛

-توسعة فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بتاوريرت؛

-توسعة فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير ميضار ؛

- توسعة فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير سيدي بنور.

وتمشيا مع التوجيهات الملكية السامية الداعية للعناية بتاريخ ملحمة ثورة الملك والشعب وصيانة الذاكرة التاريخية الوطنية وتنوير أذهان الأجيال بما تزخر به من معاني سامية ودلالات عميقة لإذكاء روح الوطنية وقيم المواطنة، ومواصلة للأعمال والمبادرات التي دأبت عليها المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، وتفعيلا لبنود اتفاقيات الشراكة والتعاون المبرمة مع عدد من الوزارات والمؤسسات الجامعية والمجالس المنتخبة والجمعيات الثقافية وفعاليات المجتمع المدني، ستتم برمجة عدد من المشاريع برسم السنة المالية 2022 تشتمل على تنظيم ندوات علمية وملتقيات دراسية وتخليد الذكريات الوطنية وذلك في إطار مواصلة الجهود والمساعي لتدوين تاريخ المقاومة المغربية وتوثيق مضامينه ومفاصله والتعريف بأحداثه .

- الانفتاح على الفضاءات التربوية والثقافية والمؤسسات التعليمية والجامعية:

ستواصل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وبتنسيق مع قطاع التربية الوطنية وقطاع الشباب والرياضة ومختلف المؤسسات الجامعية تنظيم أنشطة تستهدف تنوير أذهان الناشئة والطفولة بما يزخر به تاريخ الكفاح الوطني والمقاومة والتحرير من رصيد غني بالدروس و العبر واستلهام دلالات و مغازي ملاحم المغرب الخالدة و التشبع بقيمها السامية.

- إطلاق التسميات التي لها ارتباط بتاريخ المقاومة :

في سياق تفعيل بروتوكول الاتفاق المبرم مع قطاع التربية الوطنية ، ستتم خلال هذه السنة مضاعفة الجهود لإنجاز برنامج إطلاق التسميات بأسماء ذات صلة بالمقاومة على المؤسسات التعليمية ومواصلة التنسيق في هذا المضمار مركزيا وعلى صعيد الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمديريات الإقليمية لوزارة التعليم الأولي والتربية الوطنية والرياضة والنيابات الجهوية والإقليمية والمكاتب المحلية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ، وكذا مواصلة العمل لتفعيل المقررات المصادق عليها من لدن المجالس المنتخبة والجماعات الترابية في دوراتها السابقة بما فيها دورات سنة 2021 والمتعلقة بإطلاق أسماء لها ارتباط بملاحم الكفاح الوطني من أجل الحرية والاستقلال على الساحات والشوارع والأماكن العمومية والمرافق الاجتماعية.

- المؤلفات والمنشورات :

في إطار إثراء وتثمين رصيد المكتبة الوطنية عموما ومكتبات فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير عبر التراب الوطني بالإصدارات والمؤلفات والمذكرات والسير الذاتية والقصص والروايات الموجهة للأطفال والأبحاث الموثقة لتاريخ المغرب في أبعاده المحلية والجهوية والوطنية وكذا المشتركة والمتقاسمة مع بلدان شقيقة وصديقة، وسعيا إلى التعريف برموز الوطن وأعلامه وتحولاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية خلال النصف الأول من القرن العشرين الذي شهد أطوار معركة الاستقلال والوحدة، ستواصل الإدارة جهودها ومبادراتها لتنفيذ برنامج العمل المرسوم وتحديدا برسم سنة 2022 وذلك من خلال إعداد ونشر العناوين التالية:

- العددان 39 و 40 من مجلة الذاكرة الوطنية؛

- 38 إصدارا ما بين أطروحة وكتاب جماعي ومخرجات أشغال وفعاليات ندوات علمية وكذا سير ذاتية؛

- أربعة أعداد من الدفاتر المخصصة للوثائق التاريخية للمقاومة و التحرير؛

- أربعة مجلدات من سلسلة موسوعة الحركة الوطنية و المقاومة و التحرير؛

-10 أعداد من مجلة التواصل ؛

وتعميما لهذه القصص الموجهة للأطفال والناشئة، وقعت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بروتوكولا مع وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي بتاريخ 16 يونيو 2021 يقضي بطبع تلك القصص على مستوى الأكاديميات الجهوية للتربية و التكوين، وقد تم مد الوزارةيوم 13 شتنبر 2021 بـ 15 قصة للشروع في تنزيل مقتضيات البروتوكول المشار إليه.

وفي مجال التوزيع، وضمانا لوصول المعلومة لطالبيها وأيضا الكتاب للراغبين في الاطلاع عليه، ستواصل مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير إمداد مكتبات فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير المفتوحة عبر التراب الوطني و البالغ عددها 95 مكتبة بكل الإصدارات المتوفرة لديها أو تلك التي يتم الحصول عليها من مختلف الشركاء المؤسساتيين أو تلك المهداة من طرف الأشخاص الذاتيين، أو بما استجد لديها من كتب ومؤلفات يتم إصدارها في إطار الصفقات العمومية السنوية.

هـذا وستواصـل مصـالح المندوبيـة السـامية لقـدماء المقـاومين وأعضـاء جـيش التحريـر مشـاركتها فـي المعـارض الجهويـة و الدوليـة للكتـاب، و التـي كانـت فاتحتهـا المعـرض الجهـوي للكتـاب بجهـة بنـي مـلال-خنيفـرة و الـذي احتضـنته مدينـة خنيفـرة مـا بـين 27 أكتـوبر و الفـاتح مـن نـونبر 2021. دون إغفـال الجـولات التـي يـتم القيـام بهـا بواسـطة المكتبـة المتنقلـة خـلال الـذكريات الوطنيـة أو الأنشـطة الثقافيـة المنظمة من طرف هذه المؤسسة.

ثانيـــا : تحسيـــن الأوضـــاع الماديـــة والاجتماعيـــة والمعيشيـــة والرعايـــة الصحية لقدماء المقاومين وأعضاء جيـــش التحريـــر:

1-منظومة التأمين الصحي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير:

ستواصل مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير مساعيها الحثيثة لتجويد وتحسين الخدمات الصحية المخولة للمنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير بتنسيق مع شركة التامين وإعادة التامين المتعاقد معها وكذا تتبع تنفيذ عقدي الاتفاقين المبرمين معها و لاسيما بعد تغيير بعض بنود العقدين بموجب ملحقي عقدي الاتفاقين اللذين دخلا حيز التنفيذ بمفعول من فاتح يناير 2019.

والعزم معقود على مواصلة مواكبة منظومة التغطية الصحية الأساسية والتكميلية والإسعاف الصحي بما يكفل تجويد تدبيرها واتخاذ ما يلزم من تدابير لتبسيط الإجراءات الإدارية، ولاسيما ما يتعلق بتحسين جودة الخدمات الصحية المتعلقة بالتأمين الصحي لفائدة المنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير بتعميم مسطرة التحمل المباشر سواء بالمراكز الاستشفائية الجامعية أو بالمستشفيات العمومية وكذا العمل على تزويد سلة العلاجات الطبية بالتعويض عن خدمات صحية جديدة غير مؤمنة حاليا في إطار منظومة التأمين الصحي الإجباري.

كما ستواصل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير جهودها ومبادراتها لإقناع المركزين الاستشفائيين الجامعيين بالدار البيضاء وأكادير من اجل اعتماد مسطرة التحمل المباشر لمصاريف الاستشفاء لفائدة المؤمنين من قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم من الأرامل والفروع بهذين الوحدتين الاستشفائيتين الجامعيتين.

ومن جانب آخر، ستستمر مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في تنظيم حملات طبية لفائدة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في كافة التخصصات بتنسيق مع القطاعات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني التي تربطها بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير اتفاقية تعاون في مجال الخدمات الطبية مع السعي إلى إبرام اتفاقيات جديدة في تخصصات طبية متعددة لفائدة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم.

2-ورش التشغيل الذاتي والعمل المقاولاتي لفائدة بنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وفروعهم:

تحرص المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على اتخاذ المزيد من التدابير والإجراءات لتشجيع ودعم المبادرة الحرة في أوساط بنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وفروعهم والانخراط أكثر في خيار التشغيل الذاتي والعمل المقاولاتي بتعاون وتنسيق مع المؤسسات والهيئات المهتمة بالتنمية البشرية والاجتماعية من خلال:

- تتبع تفعيل اتفاقيات التعاون والشراكة المبرمة مع القطاعات الحكومية والمؤسسات ذات الاهتمام المشترك والبالغ عددها 152 اتفاقية ؛

- مواصلة تنظيم لقاءات تواصلية وأيام إعلامية وتحسيسية ودورات تكوينية لفائدة شباب أسرة المقاومة وجيش التحرير من حاملي أفكار مشاريع من أجل تأهيلهم وإكسابهم المعرفة والخبرة في مجال إحداث منشآت ومشاريع صغرى ومتوسطة بتنسيق مع كل الأطراف المعنية والمهتمة؛

- تقوية وتوسيع مجال الشراكة والتعاون مع المقاولين والمنعشين الاقتصاديين والاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني على الصعيدين الوطني والدولي؛

- مضاعفة الجهود من اجل حث بنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وفروعهم، من حاملي أفكار مشاريع، على الاندماج في العمل المقاولاتي، بتنسيق مع القطاعات الحكومية المهتمة بالتكوين وكذا مع النيابات الجهوية والإقليمية والمكاتب المحلية التابعة للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير؛

- إحاطة ملتمسات بنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وفروعهم، بالعناية اللازمة والعمل على إيجاد الحلول الملائمة لقضاياهم وشؤونهم قدر الإمكان وبما تسمح به المقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل؛

ومن أجل دعم العمل الجمعوي وسعيا إلى تحفيز وتشجيع أبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على الرفع من مستوى الأداء والنجاعة والارتقاء بهم إلى مستوى أفضل، ستواصل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير تنظيم اللقاءات التحسيسية والتوعوية لاطلاع بنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على المهام والأدوار التي تضطلع بها منظمات المجتمع المدني في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية على صعيد جهات المملكة وحثهم على الانخراط في العمل الجمعوي والتنموي والمبادرة إلى خلق جمعيات ترفد وتسند التشغيل الذاتي و التنمية المحلية بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية.

3-التعويضات المادية والامتيازات العينية المخولة لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وأرامل المتوفين منهم؛

وسعيا إلى تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية للمنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير،ستواصل مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير مساعيها الحثيثة واتخاذ المزيد من المبادرات التي من شانها تامين ظروف العيش الكريم واللائق للمنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير مع الحفاظ على الامتيازات والمنافع المكتسبة والدعم الاجتماعي لذوي الاحتياجات وذوي الدخل المحدود .

-التعويـض الإجمالـــي ومعـــاش العطـــب :

ستستمر لجنة التعويض الإجمالي في النظر والبت في الملفات المؤجلة والمكتملة الوثائق الإدارية وكذا الملفات الجديدة المتوصل بها للاستفادة من منحة التعويض الإجمالي. ومن المنتظر أن تتزايد وثيرة تلقي الملفات بالنظر إلى أن عددا من قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوق المتوفين منهم سيكتسبون الحق في الحصول على منحة التعويض الإجمالي على أساس رفع سقف الدخل المخولة بموجبه منحة التعويض الإجمالي إلى المبلغ المطابق للرقم الاستدلالي 235، وهو ما يتحدد في مبلغ 1516,18 درهم شهريا.

وسيتم اتخاذ الإجراءات الإدارية التالية:

- تتبع تنفيذ بروتوكول تبادل المعلومات بين المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والصندوق المغربي للتقاعد، والعمل بمقتضاه على تبادل المعطيات معلوماتيا، تحقيقا لضمانات الجودة في العمل وربح الوقت وتفادي حالة ضياع الملفات؛

- الحرص على إحالة الجداول المتوصل بها من الصندوق المغربي للتقاعد والمتعلقة بمنح التعويض الإجمالي ورواتب معاش العطب على النيابات الجهوية والإقليمية والمكاتب المحلية قصد تتبع مآلها؛

- تتبع عملية المراقبة السنوية للدخل لسنة 2021 وعمليتي المراقبة السنوية على الحياة وعلى عدم الزواج بالتنسيق مع مصالح الصندوق المغربي للتقاعد؛

- تتبع صرف مستحقات رواتب معاشات العطب و منح التعويض الإجمالي الممنوحة لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير عبر النظام المعلوماتي الجديد لتبادل المعطيات والمعلومات

بين المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والصندوق المغربي للتقاعد والحرص على تجويد استخدامه؛

-مواصلة إحاطة ملفات تحويل منح التعويض الإجمالي ومعاش العطب لفائدة ذوي حقوق قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بالعناية الضرورية والواجبة.

-الإعانات النقديـــــة:

- الإعانـــــة علـــى تحمـــل جـــزء مـــن مصاريـــف الدفـــن:

سيتواصل إعداد مقررات الإعانة على تحمل جزء من مصاريف الدفن لفائدة الأرامل اللواتي توفي عنهن أزواجهن، علما انه تم رصد اعتماد مالي برسم السنة المالية 2022 قدره 1.500.000 درهم لفائدة410حالة محتملة.

-الإسعـــــاف المـــــادي:

وستخصص مساعدات مالية في شكل إسعاف مادي للمنتمين الذين هم في ظروف اجتماعية صعبة، خاصة منهم قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وأرامل المتوفين منهم الذين يوجدون في وضعية العوز المادي والعسر الاجتماعي.

وقد رصد اعتماد مالي برسم السنة المالية 2022 بمبلغ 1.500.000 درهم لتلبية طلبات الإسعاف المادي في حدود 1500 حالة.

-السكـــن الاجتماعـــي:

والعزم معقود على مواصلة دعم قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير لتمكينهم من اقتناء قطع أرضية ودور سكنية لتأمين السكن اللائق بهم، وذلك بتقديم إعانات مالية للمستحقين.ويقدر الغلاف المالي المقترح تخصيصه لهذا المرفق برسم السنة المالية 2022 بمبلغ 550.000 درهم.

ووعيا بأهمية تأمين متطلبات السكن الاجتماعي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، فإن الإدارة لن تدخر جهدا في تتبع تنفيذ بنود اتفاقية التعاون والشراكة الموقعة مع مجموعة العمران بتاريخ 17 يوليوز 2008 للاستجابة لطلبات المنتمين وضمان أسبقية الاستفادة لهم وتيسير تملكهم لبقع أرضية مجهزة للبناء الموجهة للتعاونيات السكنية في المشاريع التي تنجزها مؤسسة العمران، أو تمكينهم من مساكن جاهزة أو نصف جاهزة في إطار برامج السكن الاجتماعي المعدة لذوي الاحتياجات ولذوي الدخل المحدود.

-الإمـدادات الماليـــة لدعـم إحـداث وتوسيـع المشاريـع الاقتصاديـة الصغـرى والمتوسطـة:

سيتواصل هذا النوع من الإمدادات المالية للراغبين في إنشاء تعاونيات وإحداث مشاريع اقتصادية واجتماعية متوسطة وصغرى تندرج في إطار خيار التشغيل الذاتي والعمل المقاولاتي والمبادرة الحرة.وضمن هذه الاعتمادات، تم رصد غلاف مالي بمبلغ 1.200.000,00درهم برسم السنة المالية 2022.

-آلات التقويـــم وتعويـــض الأعضـــاء المبتـــورة:

سيتواصل العمل من أجل تلبية طلبات منح إعانات على اقتناء آلات التقويم وتعويض الأعضاء المبتورة في حدود الاعتماد المالي المرصود لهذا الغرض وقدره 45.000 درهم.

-المنافـــع والامتيـــازات:

وفي سياق الجهود المبذولة للنهوض بالشأن العام لأسرة المقاومة وجيش التحرير وإبلاءها المكانة اللائقة بها ماديا واجتماعيا، ستواصل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير مساعيها لدى كافة القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية ومنظمات المجتمع المدنـي للتعـاون معها في تعبئة منافع مالية وعينية للمنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير من خارج إطار ميزانية القطاع تجسيدا لروح التضامن والتكافل الاجتماعي.

-تتبـــع تدبيـــر رخـــص النقـــل العمـــومي :

ستواصل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير التنسيق مع وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك لتدبير رخص النقل العمومي للمسافرين ورخص النقل المزدوج المخولة للمنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير وإيجاد الحلول الممكنة للملفات المطروحة.

كما سيتواصل مجهود التنسيق مع وزارة الداخلية لتمكين أرامل وذوي حقوق قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير من الاستفادة من تحويل رخص سيارات الإيجار لفائدتهم طبقا لمقتضيات الدورية عدد 656 الصادرة بتاريخ 24 يونيو 2002.

وسيواصل قسم الشؤون الاجتماعية اتصالاته مع قسم التنسيق الاقتصادي بوزارة الداخلية من أجل العمل على تحيين قاعدة المعطيات الموضوعة رهن إشارة المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والمتعلقة بالرخص الممنوحة لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وكذا تلك المخولة لذوي حقوق الشهداء وأرامل وذوي حقوق المتوفين منهم.

-الحـــج إلـــى الديـــار المقدســـة:

وسعيا إلى توسيع قاعدة المستفيدين من الدعم المطلوب لأداء مناسك الحج ، ستواصل الإدارة بذل الجهود والمساعي لدى الأطراف المانحة لتوفير تذاكر السفر وإمكانيات الدعم للراغبين في التوجه للديار المقدسة من قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير. كما ستعمل في إطار تفعيل اتفاقيات التعاون والشراكة المبرمة مع بعض القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية على استصدار المزيد من الدعم المادي لفائدة الراغبين في أداء مناسك الحج. هذا وتظل هذه العملية المخولة لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير رهينة بتحسن الظروف والأوضاع الصحية والاجتماعية الناجمة عن تفشي جائحة كورونا –كوفيد 19.

- أســـواق الجملـــة لبيـــع الخضـــر والفواكـــه:

وفيما يخص مربعات أسواق الجملة، فان الجهود ستتواصل لمواكبة تجديد وكالات أسواق الجملة لبيع الخضر والفواكه ولبيع الأسماك التي انتهت مدة الثلاث سنوات للانتداب في تدبير الوكالة المنصوص عليها في المقتضيات والضوابط الجاري بها العمل، وذلك في إطار الحصة المخولة لأسرة المقاومة وجيش التحرير. ويرتقب أن تشمل هذه العملية 8 أسواق لبيع الخضر والفواكه بالجملة لفائدة 37 وكيلا من المنتمين لأسرة المقاومة و جيش التحرير عبر التراب الوطني.

وسعيا منها إلى إعطاء دينامية جديدة لتدبير هذه الأسواق،ستواصل مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير تتبعها لمشروع إحداث صندوق دعم يتم تمويله من عائدات أسواق الجملة لبيع الخضر والفواكه ولبيع الأسماك والذي سيمكن الوكلاء الحاليين لأسواق الجملة من الاحتفاظ بعائدات الوكالة المخولة لهم فيما سترصد مصادر مالية

اضافية لحساب صندوق الدعم لتلبية طلبات الإعانات والمساعدات التي يتقدم بها قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير الذين يوجدون في وضعية عوز مادي وعسر اجتماعي.

وستواصل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير مساعيها لدى القطاعات الحكومية ذات الاختصاص والمعنية من أجل أن تتم أجرأة هذا المشروع في آجال معقولة.

ثالثـــا : المقتضيـــات التشريعيـــة والتنظيميـــة

وتدبيـــر المـــوارد البشريـــة والمالية ومراقبـــة التدبيـــر:

1 – تدبيـــر الـــموارد البشريـــة:

من الملاحظ أن مشروع ميزانية قطاع المقاومة وجيش التحرير خال من مناصب مالية جديدة والحال أن الاحتياطات كبيرة بالنظر لعدد حالات التقاعد وأيضا لمتطلبات تسيير الفضاءات المبرمجة والمتوقع فتحها في سنة 2022.

ستواصل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير العمل من أجل الرفع من مستوى وكفاءة مواردها البشرية وتنمية قدراتها التدبيرية ومؤهلاتها المعرفية والتقنية والتكوينية وذلك عبر :

- مواصلة تتبع صرف الميزانية الخاصة برواتب وأجور الموظفين تمشيا مع القانون التنظيمي للمالية؛

- مواصلة إرساء تدبير جيد للمسارات المهنية للأطر والموظفين بإجراء الترقيات في الرتبة والدرجة سواء عن طريق الاختيار أو عن طريق الامتحانات المهنية بناء على معايير الاستحقاق والمردودية والفعالية والنجاعة الإدارية ؛

- فتح باب الترشيح لولوج مناصب المسؤولية وفق مبادئ الكفاءة والاستحقاق وتكافؤ الفرص ؛

- اتخاذ كل الإجراءات الإدارية اللازمة في إبانها والمتعلقة بتصفية ملفات معاشات الموظفين الذين سيحالون على التقاعد خلال سنة 2022 ؛

- دعم برنامج التكوين والتكوين المستمر واستكمال الخبرة بدورات تكوينية بناء على حاجيات القطاع؛

- دعم الموارد البشرية بكفاءات جديدة متخصصة حسب المناصب المالية المحدثة في تخصصات التحافة والتاريخ والتدبير والافتحاص والمعلوميات من أجل ضخ دماء جديدة في منظومة الموارد البشرية العاملة بالقطاع.

- مواصلة دعم الخدمات الاجتماعية المقدمة للموارد البشرية عبر جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير؛

- برمجة دورات تكوينية لفائدة أطر وموظفي المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير استجابة للحاجيات والمتطلبات المعبر عنها من لدن المصالح المركزية واللاممركزة للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير. وهكذا سيتواصل برنامج تكوين وتأهيل الأطر المشرفة والقيمة على فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير؛

- تنزيل مقتضيات المرسوم رقم 2.17.618 بتاريخ 26 دجنبر 2018 بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري وذلك بتنسيق مع سائر الأقسام والمصالح والنيابات الجهوية والإقليمية؛

- إعداد ملفات ترشيح الموظفين لنيل أوسمة ملكية شريفة ودراسة طلبات الموظفين الراغبين في زيارة الأماكن المقدسة.

2- المنظـــومـــــة التشريعية :

يتركز برنامج عمل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير خلال السنة القادمة 2022 على تتبع المآل المخصص لمختلف مشاريع النصوص المحالة على أنظار الدوائر الحكومية المختصة قصد التسريع باستكمال مسطرة الدراسة والمصادقة عليها ، ومنها :

-مشروع قانون بتعديل الظهير الشريف رقم 1.73.252 المؤرخ في 15 يونيو 1973 بإحداث المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير؛

- مشروع مرسوم بتغيير المرسوم رقم 2.03.544 بتاريخ 4 ماي 2004 بمنح تعويضات جزافية للأساتذة والمحاضرين المساهمين في التظاهرات المنظمة من لدن المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير من أجل التعريف بتاريخ الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير وصيانة الذاكرة التاريخية الوطنية؛

- مشروع قرار لرئيس الحكومة بتحديد معايير تخويل تعويض جزافي لأعضاء اللجنة العلمية الموكول لها قراءة الأبحاث والدراسات العلمية والأطاريح الجامعية والأكاديمية والسير الذاتية والوثائق المتعلقة بتاريخ الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير.

وسعيا إلى تحيين وتحديث الترسانة التشريعية المؤطرة لقطاع المقاومة وجيش التحرير لمواجهة متطلبات مسايرة التطور الاقتصادي والاجتماعي أو تخويل المزيد من المنافع والامتيازات لفائدة المنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير بما يضمن تحسين أوضاعهم المادية والاجتماعية وأحوالهم المعيشية، سيتم اتخاذ بعض التدابير والإصلاحات التشريعية من خلال اقتراح مشاريع قوانين ومراسيم جديدة .

رابعـــــا : برنامـــــج عمـــــل

المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير برسم سنة 2022

على الصعيد العربي والإفريقي والدولي:

ستواصل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير أنشطتها الدولية، وذلك بالمشاركة في فعاليات وأشغال المؤتمرات العربية والإفريقية والدولية واللقاءات التواصلية المبرمجة برسم سنة 2022 والتي يمكن سردها في ما يلي:

-المشاركة في مراسم تخليد الذكرى 81 لمعركة جومبلو ببلجيكا وفي أشغال الندوة التاريخية المأمول تنظيمها بالمناسبة حول الذاكرة التاريخية المشتركة المغربية البلجيكية، وتنظيم لقاءات تواصلية بالمناسبة مع أفراد الجالية المغربية المقيمين بالديار البلجيكية ، خلال شهر ماي 2022.

-المشاركة في الاجتماعات 170 و171 و172 للمكتب التنفيذي للفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين برسم سنة 2022 ؛

-المشاركة في الدورة 29 للجمعية العمومية ومجلس إدارة الاتحاد العربي للمحاربين القدماء وضحايا الحرب المزمع تنظيمها بسلطنة عمان خلال شهر مارس من سنة 2022؛

-تنظيم الدورة 16 للجنة الدائمة للشؤون الإفريقية للفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين بالمملكة المغربية سنة 2022 ؛

-مواصلة الجهود في مجال استنساخ الوثائق التاريخية المغربية المودعة بمراكز الأرشيف الأجنبية وخصوصا منها الفرنسية والإسبانية والبلجيكية

والهولندية والتركية والروسية والفيتنامية، مع الشروع في التنقيب عن الوثائق والمستندات التاريخية الإفريقية في حال توفر الشروط الضرورية للاشتغال عليها؛

-مواصلة المساعي والجهود لتفعيل ومواكبة اتفاقيات التعاون والشراكة المبرمة في المجالات ذات الاهتمام المشترك مع المؤسسات والمنظمات النظيرة بالبلدان الشقيقة والصديقة العربية والإفريقية والأوربية والأسيوية والأميريكية .

-ربط وتمتين علاقات للتعاون والشراكة والتضامن مع الهيآت والمؤسسات والمنظمات النظيرة لتبادل الخبرات والتجارب في مجالات تدبير الشأن العام لأسرة المقاومة وجيش التحرير بما يخدم قضايا ومصالح هذه الشريحة المستحقة لكل تكريم وتشريف.

-إنجاز إصدار جديد حول الذاكرة المشتركة المغربية الفيتنامية ومباشرة أعمال الترجمة إلى الفرنسية الخاصة بنشرة التواصل لاتحاد منظمات الصداقة الفيتنامية (VUFO) وكذلك بعض الإصدارات والكتابات التاريخية.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون ،

في الختام ، أود أن أجدد عبارات شكري وامتناني وتقديري للسيدات والسادة أعضاء **لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج بمجلس المستشارين** في جلسة العمل المخصصة لتدارس ومناقشة الميزانية الفرعية لقطاع المقاومة وجيش التحرير، على مساهماتكم في أشغالها وعلى إبداء الملاحظات والاقتراحات الوجيهة لإثراء الحوار والنقاش الديمقراطي في قبة المؤسسة التشريعية وفي دعم قطاع المقاومة وجيش التحرير في أوراش العمل التي يضطلع بها وينهض بها بعزم وحزم وروح المسؤلية وخدمة الصالح العام والمرفق العام تحت القيادة الحكيمة والمتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

واني أدعو لكم صادقا بموصول السداد والتوفيق في مهامكم البرلمانية وفي كل أعمالكم الجليلة لخدمة المصالح العليا لوطننا العزيز، والله المستعان ومن وراء القصد وهو ولي التوفيق .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

ملخص تدخلات السيدات والسادة المستشارين

لقد شكلت مناقشة مضامين مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، فرصة أجمع من خلالها السيدات والسادة المستشارين على أهمية هذا القطاع بالنظر لحجم التضحيات التي قدمتها أسرة المقاومة، ولما حققوه من بطولات من أجل استقلال البلاد وخدمة الوطن.

حيث أكدوا دعمهم الدائم واللامشروط للقطاع، إيمانا منهم بالخدمات الجليلة التي قدموها والتي تستحق العناية والاحترام.

كما أشادوا بمجهودات المندوبية بالرغم من ضعف الميزانية المرصودة التي لاترقى لتحقيق البرامج المسطرة، حيث طالبوا بضرورة توفير الاعتمادات لتدبير الاحتياجات الخاصة بأسرة المقاومة وذويهم.

كما اقترح أحد السادة المستشارين خلق موراد جديدة لتنويع المداخيل، من أجل الرفع من القدرات التدبيرية للموارد البشرية، وتحسين مردودية المرفق العام خدمة لأفراد المقاومة.

أما فيما يخص حفظ وصيانة الذاكرة التاريخية الوطنية، أشاد جل المتدخلين بما تم تحقيقه سواء في مجال اغناء الرصيد التاريخي أو استجلاب التحف والوثائق والمخطوطات الموضوعة في مراكز الأرشيف الأجنبية، كما طالبوا بمواصلة الاعتناء بها من خلال طبع البحوث العلمية وتوزيعها بمختلف مدن المملكة، وكذا اصدار مؤلفات

وكتب مترجمة بمختلف اللغات، مثال"كتاب الصحراء أفول الشمولية"لمؤلفه الاسباني خوسي مريا ليزونديا»، وكذا تنظيم الملتقيات والندوات، هذا فضلاعن تكثيف وتقوية الحضور الإعلامي بمختلف أنواعه، واعتماد القنوات التلفزية الوطنية من خلال المواكبة المستمرة والاستعانة بالتكنولوجيات الحديثة، للتعريف بأهم القضايا الحيوية للبلاد منها "القضية الوطنية"، وذلك لإذكاء روح المواطنة الإيجابية الحقة .

وعلاقة بالموضوع دعا أحد السادة المستشارين الى ضرورة إقامة شراكات مع مختلف الأكاديميات والجامعات والمراكز الثقافية لتدوين وتوثيق تاريخ الذاكرة الوطنية المغربية.

وفي السياق ذاته نوهوا بسياسة المندوبية في احداث متاحف وفضاءات خاصة بالذاكرة التاريخية المغربية باعتبارها صرحا ثقافيا، تاريخيا وسياحيا مع الإشارة الى ضعف التوافد عليها حيث أكدوا بهذا الخصوص على وجوب وضع استراتيجية جديدة لجذب الزوار باعتبارها مصدرا للمداخيل الذاتية.

ومن جهة أخرى نوهوا بمجهودات المندوبية الرامية الى تحسين أوضاع أسرة المقاومة وضمان العيش الكريم لهم والعمل على تكوينهم ومواصلة مواكبتهم من خلال المبادرات الهادفة الى تعزيز الادماج الاقتصادي، وخلق مبادرات التشغيل الذاتي والعمل المقاولاتي، وفي السياق ذاته تساءل أحد المتدخلين حول وثيرة انجاز البرامج

المسطرة والمقاربة المتبعة في ذلك والفئات المستهدفة حيث طالبوا بضرورة الاهتمام بالعنصر النسوي في تنزيل البرامج.

أما بالنسبة للجانب الصحي، دعا أحد المتدخلين الى مواصلة الجهود لتحسين العرض الصحي من خلال الرفع من جودة الخدمات الطبية التي تؤمنها منظومة التغطية الصحية لأسر المقاومة وذويهم لاسيما الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وفي هذا الإطار أكد على وجوب التفاعل مع الشكايات والطلبات بالتعاون مع القطاعات الوصية بهذا الخصوص.

وبخصوص الخدمات الاجتماعية طالبوا بضرورة مواصلة تجويدها عبر توسيع سلة الخدمات من قبيل "السكن ورخص النقل العمومي". بالتنسيق مع القطاعات الحكومية.

الجـــــــــواب

في مستهل جوابه شكر السيد المندوب السامي السيدات والسادة المستشارين، على روح المواطنة التي يتميزون بها، كما أشاد بمستوى النقاش الجاد الذي يجسد الاهتمام الكبير بأسرة المقاومة والتقدير الذي تحظى به من طرف المؤسسة التشريعية.

فيما يخص الأوضاع الاجتماعية والمادية لهذه الفئة وذويهم أكد حرص المندوبية على مواصلة تحسين وتجويد التشريعات الخاصة بها رغم الاكراهات، وذلك بتعزيز المكتسبات من خلال توسيع سلة الخدمات، كالزيادة في التعويضات خصوصا "التعويض الإجمالي" وكذا تقديم العديد من الامتيازات لاسيما في مجال "النقل"، واستغلال"مربعات سوق الجملة".

وبخصوص الخدمات الصحية أكد أن الجهود متواصلة لمواكبتها واعطاءها دينامية جديدة بالتنسيق مع شركات التأمين، حيث نوه بهذا الخصوص بمنظومة التغطية الصحية الأساسية والتكميلية وكذا بمسطرة التحمل المباشر وأيضا من خلال تنظيم حملات طبية في كافة التخصصات بالتعاون مع مختلف القطاعات عبر ابرام اتفاقيات لفائدة أسرة المقاومة وذوي الحقوق.

أما فيما يتعلق بالذاكرة الوطنية والحفاظ على الموروث الخاص بالمقاومة أكد تزايد اهتمام المندوبية بها وجعلها من أهم الأوراش في استراتيجيتها من خلال خلق

شراكات مع جامعات ومراكز بهدف اغناء الرصيد التاريخي، عبر جلب المخطوطات والوثائق من مراكز الأرشيف الأجنبي.

ومن جهة أخرى أوضح أن تخليد وإحياء الذاكرة التاريخية يتم بتنظيم ندوات فكرية ثقافية وأيام دراسية لمد جسور التواصل مع الناشئة والأجيال الصاعدة.

أما فيما يخص التأليف والنشر والتوثيق، فقد أفاد باستمرار مواصلة المندوبية لجهودها في هذا المجال وذلك بالتعاون والشراكة مع المراكز الثقافية المختصة من خلال إغناء المكتبة الوطنية عموما ومكتبات فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة بالأبحاث العلمية المتعلقة بالحركة الوطنية، الموثقة لتاريخ المغرب.

وفي ذات السياق العمل على جلب العديد من التحف والكتب المؤرخة للمقاومة الوطنية.

كما تطرق أيضا لأهمية دور الاعلام بجميع أنواعه الرقمي، المكتوب والمرئي في التعريف بتاريخ النضال والمقاومة المغربية.

أما بالنسبة للتشغيل الذاتي والعمل المقاولاتي أكد أنه تجربة رائدة ثم من خلالها تحقيق العديد من المقاولات والمشاريع والتعاونيات وذلك بفضل الإعانات الممنوحة لها من طرف المندوبية والشراكة مع بعض الإدارات وفاعلين عموميين، ومن جهة أخرى أوضح أن تعثر نجاح البعض منها راجع لأسباب ذاتية أو لعدم استكمال المشاريع.

وفي الختام، شكر السيد المندوب السامي السيدات والسادة المستشارين على دعمهم الدائم لقطاع أسرة المقاومة وأعضاء جيش التحرير.

ملحق أوراق إثبات الحضور

ROYAUME DU MAROC

PARLEMENT

CHAMBRE DES CONSEILLERS

Commission des Affaires étrangères,
de la défense nationale et des Marocains
Résidant à l'Etranger

PRÉSIDENT

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة الخارجية والدفاع الوطني
والمغاربة المقيمين في الخارج

الرئيس

ورقة اثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع : الجمعة 26 نونبر 2021 على الساعة العاشرة والنصف صباحا.

موضوع الاجتماع : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج. برسم السنة المالية 2022.

الولاية التشريعية : 2021-2027
السنة التشريعية : 2021-2022
دورة : أكتوبر 2021
اجتماع رقم : 5

عدد الحاضرين في اللجنة : 15
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 7
عدد المعتذرين : 1
عدد المتغيبين : 7
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة :
المدة الزمنية : 3 ساعات و 10 دقائق

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الصورة الشخصية	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيسة اللجنة	السيدة نائلة مية التازي		فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة الأول	السيد بنمبارك يحفظه		الفريق الحركي	
الخليفة الثاني	السيد السالك الطيب الموساوي		الفريق الاشتراكي	
الخليفة الثالث	السيد المخلول محمد حرمة		فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
الخليفة الرابع	السيد أحمد لخريف	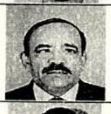	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الخامس	السيد محمد زكرياء ابن كيران		فريق التجمع الوطني للأحرار	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
Commission des Affaires étrangères,
de la défense nationale et des Marocains
Résidant à l'Etranger
PRÉSIDENT

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الخارجية والدفاع الوطني
والمغاربة المقيمين في الخارج
الرئيس

تاريخ انعقاد الاجتماع : الجمعة 26 نونبر 2021 على الساعة العاشرة والنصف صباحا.

موضوع الاجتماع : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج. برسم السنة المالية 2022.

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

الأمين	السيدة فاطمة الإدريسي		فريق الاتحاد المغربي للشغل	
مساعد الأمين	السيد حمة أهل بابا		الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
المقرر	السيدة صفية بلفقيه		فريق الأصالة والمعاصرة	
مساعد المقرر	السيد عبد الهادي أوراغ		فريق التجمع الوطني للأحرار	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج
الرئيس

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
Commission des Affaires étrangères, de la défense nationale et des Marocains Résidant à l'Etranger
PRÉSIDENT

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين
لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج

تاريخ انعقاد الاجتماع : الجمعة 26 نونبر 2021 على الساعة العاشرة والنصف صباحا.

موضوع الاجتماع : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج. برسم السنة المالية 2022.

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الفريق أو المجموعة البرلمانية	الاسم	الصورة الشخصية	التوقيع
فريق التجمع الوطني للأحرار	السيد بوجمعة أوشن		
	السيد مصطفى مشارك		
فريق الأصالة والمعاصرة	السيد الحبيب بنطالب		
	السيد محمد بن عيسى		
الفريق الحركي	السيد سيدي صلوح الجماني		

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
Commission des Affaires étrangères,
de la défense nationale et des Marocains
Résidant à l'Etranger
PRÉSIDENT

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الخارجية والدفاع الوطني
والمغاربة المقيمين في الخارج
الرئيس

تاريخ انعقاد الاجتماع : الجمعة 26 نونبر 2021 على الساعة العاشرة والنصف صباحا.

موضوع الاجتماع : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج. برسم السنة المالية 2022.

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
نورالدين لشهب	UNT	
المرابط الكمار	الاصالة والمعاصرة	
عبد الصمد الكبار	الفريق الاستقلالي	
اصمسم احمد	الحزب الاستقلالي	
فاطمة الحساني	RNI	
علي بوشعيب	U.M.T	
الشيخ احمد وادبا	ف الاصالة والمعاصرة	
ويحيى عدي	,, ,,	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الخارجية والدفاع الوطني
والمغاربة المقيمين في الخارج
الرئيس

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
Commission des Affaires étrangères,
de la défense nationale et des Marocains
Résidant à l'Etranger
PRÉSIDENT

ورقة اثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع : الأربعاء 24 نوفمبر 2021 على الساعة العاشرة والنصف صباحا.

موضوع الاجتماع : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية برسم السنة المالية 2022.

الولاية التشريعية : 2021 -2027
السنة التشريعية : 2021-2022
دورة : أكتوبر 2021
اجتماع رقم : 3

عدد الحاضرين في اللجنة : 6
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 6
عدد المعتذرين : لا أحد
عدد المتغيبين : 9
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة :
المدة الزمنية : 2 ساعتان

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الصورة الشخصية	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيسة اللجنة	السيدة نائلة مية التازي		فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة الأول	السيد بنمبارك يحفظه		الفريق الحركي	
الخليفة الثاني	السيد السالك الطيب الموساوي		الفريق الاشتراكي	
الخليفة الثالث	السيد المخلول محمد حرمة		فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
الخليفة الرابع	السيد أحمد لخريف		الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الخامس	السيد محمد زكرياء ابن كيران		فريق التجمع الوطني للأحرار	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
Commission des Affaires étrangères,
de la défense nationale et des Marocains
Résidant à l'Etranger
PRÉSIDENT

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الخارجية والدفاع الوطني
والمغاربة المقيمين في الخارج
الرئيس

تاريخ انعقاد الاجتماع : الأربعاء 24 نوفمبر 2021 على الساعة العاشرة والنصف صباحا.

موضوع الاجتماع : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية برسم السنة المالية 2022.

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

الأمين	السيدة فاطمة الإدريسي		فريق الاتحاد المغربي للشغل	
مساعد الأمين	السيد حمة أهل بابا		الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
المقرر	السيدة صفية بلفقيه		فريق الأصالة والمعاصرة	
مساعد المقرر	السيد عبد الهادي أوراغ		فريق التجمع الوطني للأحرار	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
Commission des Affaires étrangères,
de la défense nationale et des Marocains
Résidant à l'Etranger
PRÉSIDENT

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الخارجية والدفاع الوطني
والمغاربة المقيمين في الخارج
الرئيس

تاريخ انعقاد الاجتماع : الأربعاء 24 نوفمبر 2021 على الساعة العاشرة والنصف صباحا.

موضوع الاجتماع : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية برسم السنة المالية 2022.

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الفريق أو المجموعة البرلمانية	الاسم	الصورة الشخصية	التوقيع
فريق التجمع الوطني للأحرار	السيد بوجمعة أوشن		
	السيد مصطفى مشارك		
فريق الأصالة والمعاصرة	السيد الحبيب بنطالب		
	السيد محمد بن عيسى		
الفريق الحركي	السيد سيدي صلوح الجماني		

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
Commission des Affaires étrangères,
de la défense nationale et des Marocains
Résidant à l'Etranger
PRÉSIDENT

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الخارجية والدفاع الوطني
والمغاربة المقيمين في الخارج
الرئيس

ورقة اثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع : الثلاثاء 23 نوفمبر 2021 مباشرة بعد انتهاء جلسة الأسئلة الشفهية.

موضوع الاجتماع : دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع لوطني برسم السنة المالية 2022.

الولاية التشريعية : 2021-2027
السنة التشريعية : 2021-2022
دورة : أكتوبر 2021
اجتماع رقم : 2

عدد الحاضرين في اللجنة : 14
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 8
عدد المعتذرين : لا أحد
عدد المتغيبين : 7
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة :
المدة الزمنية : 2 ساعتان

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الصورة الشخصية	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيسة اللجنة	السيدة نائلة مية التازي		فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة الأول	السيد بنمبارك يحفظه		الفريق الحركي	
الخليفة الثاني	السيد السالك الطيب الموساوي		الفريق الاشتراكي	
الخليفة الثالث	السيد المخلول محمد حرمة		فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
الخليفة الرابع	السيد أحمد لخريف		الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الخامس	السيد محمد زكرياء ابن كيران		فريق التجمع الوطني للأحرار	

البرلمان - مجلس المستشارين - الهاتف : 15/14 21 83 537 (212) - الفاكس : 80 26 73 537 (212)
E-mail : Commissionae@gmail.com

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
Commission des Affaires étrangères,
de la défense nationale et des Marocains
Résidant à l'Etranger
PRÉSIDENT

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الخارجية والدفاع الوطني
والمغاربة المقيمين في الخارج
الرئيس

تاريخ انعقاد الاجتماع : الثلاثاء 23 نوفمبر 2021 مباشرة بعد انتهاء جلسة الأسئلة الشفهية.

موضوع الاجتماع : دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني برسم السنة المالية 2022.

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

الأمين	السيدة فاطمة الإدريسي		فريق الاتحاد المغربي للشغل	
مساعد الأمين	السيد حمة أهل بابا		الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
المقرر	السيدة صفية بلفقيه		فريق الأصالة والمعاصرة	
مساعد المقرر	السيد عبد الهادي أوراغ		فريق التجمع الوطني للأحرار	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
Commission des Affaires étrangères,
de la défense nationale et des Marocains
Résidant à l'Etranger
PRÉSIDENT

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الخارجية والدفاع الوطني
والمغاربة المقيمين في الخارج
الرئيس

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين
لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج

تاريخ انعقاد الاجتماع : الثلاثاء 23 نوفمبر 2021 مباشرة بعد انتهاء جلسة الأسئلة الشفهية.

موضوع الاجتماع : دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني برسم السنة المالية 2022.

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الفريق أو المجموعة البرلمانية	الاسم	الصورة الشخصية	التوقيع
فريق التجمع الوطني للأحرار	السيد بوجمعة أوشن		
	السيد مصطفى مشارك		
فريق الأصالة والمعاصرة	السيد الحبيب بنطالب		
	السيد محمد بن عيسى		
الفريق الحركي	السيد سيدي صلوح الجماني		

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
Commission des Affaires étrangères,
de la défense nationale et des Marocains
Résidant à l'Etranger
PRÉSIDENT

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الخارجية والدفاع الوطني
والمغاربة المقيمين في الخارج
الرئيس

تاريخ انعقاد الاجتماع : الثلاثاء 23 نوفمبر 2021 مباشرة بعد انتهاء جلسة الأسئلة الشفهية.

موضوع الاجتماع : دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع لوطني برسم السنة المالية 2022.

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
سلمى حسو	الفريق الاستقلالي	
عبد الرحمان الوغا	الفريق الاشتراكي	
وحيد عبده	الفريق الأصالة والمعاصرة	
صابر الساعي	الفريق الحركي	
عبد اللطيف الخشاب	الاستقلال	
خالد السطي	الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	

البرلمان - مجلس المستشارين - الهاتف : 15/14 83 21 537 (212) - الفاكس : 80 26 73 537 (212)
E-mail : Commissionae@gmail.com

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
Commission des Affaires étrangères,
de la défense nationale et des Marocains
Résidant à l'Etranger
PRÉSIDENT

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الخارجية والدفاع الوطني
والمغاربة المقيمين في الخارج
الرئيس

ورقة اثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع : الخميس 25 نونبر 2021 على الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال.

موضوع الاجتماع : دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير برسم السنة المالية 2022.

الولاية التشريعية : 2021-2027
السنة التشريعية : 2021-2022
دورة : أكتوبر 2021
اجتماع رقم : 4

عدد الحاضرين في اللجنة : 9
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 7
عدد المعتذرين : لا أحد
عدد المتغيبين : 8
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة :
المدة الزمنية : 2 ساعتان و35دقيقة

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الصورة الشخصية	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيسة اللجنة	السيدة نائلة مية التازي		فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة الأول	السيد بنمبارك يحفظه		الفريق الحركي	
الخليفة الثاني	السيد السالك الطيب الموساوي		الفريق الاشتراكي	
الخليفة الثالث	السيد المخلول محمد حرمة		فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
الخليفة الرابع	السيد أحمد لخريف		الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الخامس	السيد محمد زكرياء ابن كيران		فريق التجمع الوطني للأحرار	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
Commission des Affaires étrangères,
de la défense nationale et des Marocains
Résidant à l'Etranger
PRÉSIDENT

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الخارجية والدفاع الوطني
والمغاربة المقيمين في الخارج
الرئيس

تاريخ انعقاد الاجتماع : الخميس 25 نونبر 2021 على الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال.

موضوع الاجتماع : دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير برسم السنة المالية 2022.

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

الأمين	السيدة فاطمة الإدريسي		فريق الاتحاد المغربي للشغل	
مساعد الأمين	السيد حمة أهل بابا		الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
المقرر	السيدة صفية بلفقيه		فريق الأصالة والمعاصرة	
مساعد المقرر	السيد عبد الهادي أوراغ		فريق التجمع الوطني للأحرار	

البرلمان ـ مجلس المستشارين ـ الهاتف : 15/14 83 21 537 (212) ـ الفاكس : 80 26 73 537 (212)
E-mail : Commissionae@gmail.com

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
Commission des Affaires étrangères,
de la défense nationale et des Marocains
Résidant à l'Etranger
PRÉSIDENT

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الخارجية والدفاع الوطني
والمغاربة المقيمين في الخارج
الرئيس

تاريخ انعقاد الاجتماع : الخميس 25 نونبر 2021 على الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال.

موضوع الاجتماع : دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير برسم السنة المالية 2022.

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الفريق أو المجموعة البرلمانية	الاسم	الصورة الشخصية	التوقيع
فريق التجمع الوطني للأحرار	السيد بوجمعة أوشن		
	السيد مصطفى مشارك		
فريق الأصالة والمعاصرة	السيد الحبيب بنطالب		
	السيد محمد بن عيسى		
الفريق الحركي	السيد سيدي صلوح الجماني		

ROYAUME DU MAROC

PARLEMENT

CHAMBRE DES CONSEILLERS

Commission des Affaires étrangères,
de la défense nationale et des Marocains
Résidant à l'Etranger

PRÉSIDENT

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة الخارجية والدفاع الوطني
والمغاربة المقيمين في الخارج

الرئيس

تاريخ انعقاد الاجتماع : الخميس 25 نونبر 2021 على الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال.

موضوع الاجتماع : دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير برسم السنة المالية 2022.

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
محمد حنيني	التجمع الوطني للأحرار	
محمد البكوري	التجمع الوطني للأحرار	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
Commission des Affaires étrangères,
de la défense nationale et des Marocains
Résidant à l'Etranger
PRÉSIDENT

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الخارجية والدفاع الوطني
والمغاربة المقيمين في الخارج
الرئيس

ورقة اثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع : الجمعة 03 ديسمبر 2021 على الساعة الثانية عشر زوالا.

موضوع الاجتماع : التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات اللجنة برسم السنة المالية 2022.

الولاية التشريعية : 2021 -2027
السنة التشريعية : 2021-2022
دورة : أكتوبر 2021
اجتماع رقم : 6

عدد الحاضرين في اللجنة : 10
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 10
عدد المعتذرين : لا أحد
عدد المتغيبين : 5
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة :
المدة الزمنية : 15 دقيقة

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الصورة الشخصية	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيسة اللجنة	السيدة نائلة مية التازي		فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة الأول	السيد بنمبارك يحفظه		الفريق الحركي	
الخليفة الثاني	السيد السالك الطيب الموساوي		الفريق الاشتراكي	
الخليفة الثالث	السيد المخلول محمد حرمة		فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
الخليفة الرابع	السيد أحمد لخريف		الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الخامس	السيد محمد زكرياء ابن كيران		فريق التجمع الوطني للأحرار	

البرلمان - مجلس المستشارين - الهاتف : 15/14 83 21 537 (212) - الفاكس : 80 26 73 537 (212)
E-mail : Commissionae@gmail.com

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
Commission des Affaires étrangères,
de la défense nationale et des Marocains
Résidant à l'Etranger
PRÉSIDENT

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الخارجية والدفاع الوطني
والمغاربة المقيمين في الخارج
الرئيس

تاريخ انعقاد الاجتماع : الجمعة 03 ديسمبر 2021 على الساعة الثانية عشر زوالا.

موضوع الاجتماع : التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات اللجنة برسم السنة المالية 2022.

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

الأمين	السيدة فاطمة الإدريسي		فريق الاتحاد المغربي للشغل	
مساعد الأمين	السيد حمة أهل بابا		الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
المقرر	السيدة صفية بلفقيه		فريق الأصالة والمعاصرة	
مساعد المقرر	السيد عبد الهادي أوراغ		فريق التجمع الوطني للأحرار	

البرلمان ـ مجلس المستشارين ـ الهاتف : 15/14 83 21 537 (212) ـ الفاكس : 80 26 73 537 (212)
E-mail : Commissionae@gmail.com

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
Commission des Affaires étrangères,
de la défense nationale et des Marocains
Résidant à l'Etranger
PRÉSIDENT

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الخارجية والدفاع الوطني
والمغاربة المقيمين في الخارج
الرئيس

تاريخ انعقاد الاجتماع : الجمعة 03 ديسمبر 2021 على الساعة الثانية عشر زوالا.

موضوع الاجتماع : التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات اللجنة برسم السنة المالية 2022.

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الفريق أو المجموعة البرلمانية	الاسم	الصورة الشخصية	التوقيع
فريق التجمع الوطني للأحرار	السيد بوجمعة أوشن		
	السيد مصطفى مشارك		
فريق الأصالة والمعاصرة	السيد الحبيب بنطالب		
	السيد محمد بن عيسى		
الفريق الحركي	السيد سيدي صلوح الجماني		